الجمعة 24 تشرين الثاني 2023
العدد 5069 السنة الثامنة عشرة
Vendredi 24 Novembre 2023 nº 5069 18ème année

20 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

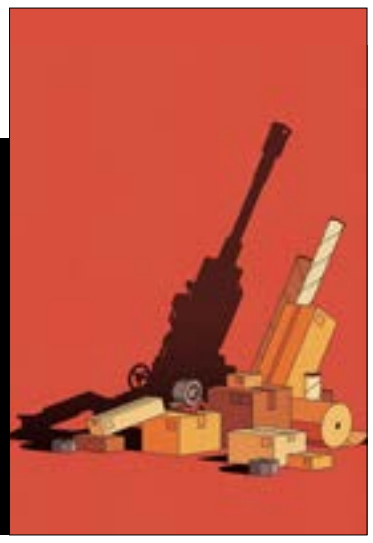

ميديا

وادي السيليكون الإسرائيلي يفيض بـ... الدموع!

18

استراحة من الحرب

العدو يفقد الزخم

(أ ف ب)

طوفان الأقصى

«أبو عبيدة» يحيّي جبهات المقاومة

بدء سريان الهدنة: العدوّ يفقد الزخم

بعد تذليل آخر العقد أمام سريان الهدنة في قطاع غزة، يبدأ تنفيذ الاتفاق عند الساعة السابعة من صباح اليوم، ليكرّس الانتصار الفلسطيني الذي لاح لحظة التوصّل إليه، وهو ما عكسته كلمة الناطق باسم حركة «حماس»، أبو عبيدة، الذي ظهر مجدّداً، بالصوت والصورة، مجملاً إنجازات المقاومة، وموجّهاً التحية إلى الضفة الغربية ولبنان واليمن والعراق، وما أكده أيضاً حديث رئيس «الموساد» السابق، أفرايم هليفي، حين قال إن الصفقة «تجعل من الصعب استئناف القتال في غزة» بعد انتهاء الهدنة.

وعلى رغم ثقل الحصيلة البشرية للهجوم الوحشي الإسرائيلي، والتي ارتفعت حتى مساء أمس إلى 14854 شهيداً، بينهم 6150 طفلاً، وأكثر من 4 آلاف امرأة، إلا أن غزة تخرج من بين ركام منازلها التي حطّمتها عشرات الآلاف الأطنان من القنابل، بعدما ظلّت تقاتل حتى اللحظة الأخيرة، وأفشلت كلّ الأهداف التي أراد العدو تحقيقها، من القضاء على المقاومة، إلى التهجير، إلى استعادة جميع الأسرى من دون اتفاق.

وردّاً على تعهّدات قادة مجلس الحرب في إسرائيل باستئناف الهجوم على القطاع بعد انتهاء الهدنة، للقضاء على «حماس» واستعادة باقي الأسرى، نقل موقع «واينت» الإسرائيلي عن رئيس «الموساد» السابق أنه يعتقد أن المرحلة الأولى. وإذا جرى المضيّ في تنفيذ عملية التبادل حتى النهاية، فإنه سيكون من الصعب على الجيش استئناف حملته حتى القضاء على حماس». كما نقل عنه توقّعه أن «يكون هناك ضغط كبير جداً من الولايات المتحدة لخفض التصعيد أو حتى لوقف القتال من دون أن تنهار حماس، كما يأمل نتنياهو». وتابع أن «هذه ليست صفقة ميدانية لتبادل السجناء، وإنما أيضاً تحرّك لتقوية النيّة لإنهاء الحرب». ورأى أن «إسرائيل لن تستطيع مقاومة الضغط الأميركي، لأن الولايات المتحدة هي الحليف الأول لها في العالم اليوم، والرئيس بايدن هو ربّما أفضل صديق لها منذ سنوات طويلة وساعدها كثيراً من خلال نقل الأسلحة خلال هذه الحملة»، مضيفاً أن «مصالح الولايات المتحدة يجب أن تؤخذ في الحسبان».

وفي اليوم الـ 48 للمعركة، خرج أبو عبيدة في خطاب انتصار أجمل فيه ما أنجزته المقاومة، معلناً أن «كتائب القسام» دمّرت 335 آلية إسرائيلية منذ بدء الحرب، بينها 33 آلية خلال 72 ساعة، ومؤكداً أن «ما تمّ الاتفاق عليه بشأن الهدنة هو ما عرضته المقاومة قبل بدء التوغل البرّي ورفضته إسرائيل، وزعمت أنها ستحقّقه بالقوة العسكرية». ووجّه التحية إلى شعب الضفة الغربية المحتلة، كما حيّا لبنان واليمن والعراق «الذين يحاصرون العدوّ ويدكّون حصونه، بعدما حرّكتهم صرخات غزة ونداءات مقاومتها». وكذلك، دعا أهل الأردن إلى تصعيد كلّ أوجه التحرّك الشعبي ضدّ الاحتلال، قائلاً: «أنتم يا أهل الأردن كابوس الاحتلال الذي يسعى ويجتهد لتحييده وعزله عن قضيته».

> رئيس سابق لـ«الموساد»: سيكون من الصعب استئناف الهجوم بعد انتهاء الهدنة

وفي ما يتعلّق بتفاصيل الصفقة، بحسب ما أعلنها الناطق باسم وزارة الخارجية القطرية، ماجد الأنصاري، فإن تسليم الدفعة الأولى من الأسرى لدى المقاومة الفلسطينية والمكوّنة من 13 أسيرة وطفلاً، إلى الجانب الإسرائيلي، سيتمّ عند الرابعة من بعد الظهر، بعدما أكد مكتب نتنياهو تلقّيه قائمة بأسماء المنوي الإفراج عنهم وإبلاغه عائلاتهم. وإذ لم يحدّد الأنصاري عدد الأسرى الفلسطينيين الذين سيفرَج عنهم، فإن الاتفاق ينصّ على أنه مقابل كلّ إسرائيلي، يتمّ إطلاق ثلاثة فلسطينيين، أيضاً من النساء والأطفال، وهذا ما أعلنته حركة «حماس» في بيان تأكيد موعد بدء سريان الهدنة. كذلك، سيفرَج عن عدد من الأسرى الإسرائيليين من النساء والأطفال وكبيرات السن، كلّ يوم من الأيام الأربعة للهدنة، حتى الوصول إلى عدد 50. كما ستُجمَع معلومات عن باقي الأسرى الذين يدخلون ضمن هذه الفئة. إلا أن الصفقة لا تشمل الإفراج عن أيّ عسكري إسرائيلي.

ونقل موقع «واينت» عن «اللجنة الدولية للصليب الأحمر» قولها إن الأسرى الإسرائيليين سيُنقلون إلى مصر عن طريق معبر رفح، ثمّ يجري نقلهم من هناك إلى إسرائيل. وأعربت اللجنة عن الأمل «بأن يساهم وقف القتال في توفير المساعدات لكامل قطاع غزة». وبالفعل، اصطفّت عشرات الشاحنات على طول الطريق الصحراوي المؤدّي إلى معبر رفح، وجلس سائقوها ينتظرون بفارغ الصبر الضوء الأخضر لنقل مساعدات تتزايد الحاجة إليها داخل القطاع المحاصر يوماً بعد يوم. وشعر الرجال، وجميعهم مصريون، بالارتياح عندما أبلغوا بأنه سيُسمح أخيراً بإدخال المزيد من الوقود والمساعدات الملحّة الأخرى إلى غزة.

وفي ضوء السلّة الخاوية سياسياً وعسكرياً التي خرجت بها قوات الاحتلال من الحرب إلى الآن، انشغلت حكومة العدو بإعداد ترتيبات مبالغ بها لحرف أنظار الإسرائيليين الغاضبين عن عجزها. وتناولت الصحافة الإسرائيلية بالتفصيل تلك الترتيبات التي تشمل أموراً، مثل «وجبة الطعام الأولى» للمفرَج عنهم، حتى لا يصابوا بالتخمة، والفحوصات الطبية، والنفسية، وماذا سيُقال لهم فور تسلّمهم، من أمور من قبيل: «أنتم في أمان الآن»، وكيف سيكون لقاؤهم الأول بذويهم. وسينقل الأسرى الذين هم في حاجة إلى رعاية طبية عاجلة إلى مركز «سوروكا» الطبّي في بئر السبع، بينما سيوزَّع الباقون بناءً على توجيهات وزارة الصحة. وكلّ ذلك سيجري في ظلّ تغطية إعلامية مكثّفة.

(الأخبار)

22 عمليّة على «الجبهة الشمالية»

تصعيد كمّي ونوعي مصحوب برسائل

ارتقاء جديد، كماً ونوعاً وعمقاً، سجّلته الجبهة الجنوبية مع فلسطين أمس، مع أكبر حصيلة من العمليات في يوم واحد ضد مواقع جيش العدو الإسرائيلي وثكناته وتجمعاته على طول الحدود. وأكبر رشقة صاروخية منذ بدء الحرب استهدفت قاعدة «عين زيتيم» قرب صفد على بُعد نحو 10 كيلومترات من الحدود. وكان لافتاً استخدام صواريخ جديدة على ما يبدو في إحدى الهجمات، وذلك غداة استشهاد خمسة مقاومين في منزل قصفه العدو في بلدة بيت ياحون، وقبل يوم من دخول الهدنة المؤقتة حيز التنفيذ في غزة، ما قرئ كرسالة الى العدو بجهوزية المقاومة وتصميمها على الرد والذهاب بعيداً في هذا السياق، في حال كان يخطط لعمل ما على الحدود مع لبنان خلال فترة الهدنة.

ونفذ المقاومون 22 عملية استهدفت

> أكبر رشقة صاروخية منذ بدء الحرب والمقاومة ربما أدخلت إلى المعادلة صاروخاً من نوع جديد

تشييع نجل النائب محمد رعد أمس (أ ف ب)

تجمعات لجنود ودبابة ميركافا وقوة مشاة في موقع الراهب ومواقع مختلفة. واستُخدمت في العمليات صواريخ موجّهة وصواريخ بركان و«أسلحة مناسبة». وأعلن جيش الاحتلال أن المقاومين أطلقوا صواريخ مضادة للدروع على منزل داخل مستوطنة المنارة كان يتحصّن فيه 4 جنود. فيما أوضح بيان الإعلام الحربي أنه بعد رصد دقيق لدخول أربعة جنود إسرائيليين إلى المنزل استهدفهم المقاومون بـ«صواريخ موجّهة مركزة وخاصة»، ما أدى إلى «مقتلهم جميعاً وتدمير المنزل فوق رؤوسهم». وتشير صور المنزل المستهدف قبل القصف وبعده، إلى أن المقاومة ربما أدخلت إلى المعادلة صاروخاً من نوع جديد، بما أن الصواريخ المضادة للدروع لا تخلّف تدميراً مماثلاً.

وذكرت تقارير إعلامية إسرائيلية أن الرئيس الأميركي جو بايدن طالب رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، في اتصال هاتفي، بالعمل على تهدئة الجبهة الشمالية خلال فترة الهدنة. وأضافت أن نتنياهو لم يعط أي التزام محدد في هذا الشأن، فيما كان مرجّحاً أن يُطرح الأمر في اجتماع المجلس الوزاري مساء أمس. وشيّع حزب الله أمس شهداءه الخمسة: عباس محمد رعد (جباع) وخليل جواد شحيمي (مركبا) ومحمد حسن أحمد شري (خربة سلم) وأحمد حسن مصطفى (حولا) وبسام علي كنجو (شقرا).

ورعد، نجل رئيس كتلة الوفاء للمقاومة، ضابط ميداني من قوة «الرضوان»، شارك في مواجهات الصفوف الأمامية في التصدي لعدوان تموز 2006، وفي الحرب السورية، وهو من الكوادر الميدانيين، فيما شحيمي أيضاً قائد ميداني في قوة «الرضوان»، ومن قدامى القوات النخبوية والخاصة منذ ما قبل التحرير عام 2000، وهو من رفاق الشهيد هادي نصر الله. ومثلهما مصطفى وكنجو، الضابطان الميدانيان في عديد قوة «الرضوان»، واللذان خاضا الكثير من المعارك والمواجهات ضمن صفوفها، فيما شري الأصغر سنّاً بين مجموعة شهداء «الرضوان».

وأكد رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله السيّد هاشم صفي الدين أثناء تشييع رعد أن «المقاومة ستبقى في ميادين القتال والدفاع عن الوطن والأمة والمستضعفين». وقال إن «كل ما لدينا نضعه في سبيل غزة ومقاومة غزة التي تقاتل بكل بسالة».

وتلقى رعد اتصالات معزية، من رئيس مجلس النواب نبيه بري، ورئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي، والرئيس السابق ميشال عون الذي نوّه بـ«التضحيات والبطولات التي يقدّمها شباب المقاومة للدفاع عن لبنان». كما اتصل معزياً رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل الذي قال لرعد إن شهادة ولده هي «قدوة للبنانيين». وكتب رئيس تيار المردة سليمان فرنجية على حسابه على منصة «إكس» متوجّهاً إلى «الصديق الحبيب النائب محمد رعد»، أن «استشهاد ابنك شهادة على تجذّركم بأرضكم وإيمانكم».

وخلال لقائه في بكركي وفداً من المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، برئاسة نائب رئيس المجلس الشيخ علي الخطيب، قال البطريرك الماروني الكاردينال بشارة الراعي إن «حضوركم جاء في وقته، لنقدّم التّعازي بكل الشهداء الذين سقطوا، وآخرهم المجموعة التي سقطت أمس. ونتقدّم بهذه المناسبة التعزية للنائب رعد ولكل عائلات الشهداء، ونستصل به لتقديم التعازي».

وأعلن حزب الله أمس، استشهاد علي شبيب محسن (حاريص) ويوسف كرم جواد (عينا الشعب).

(الأخبار)

ابراهيم الأمين

أحلام إسرائيل لـ«اليوم التالي» لبنانياً ماذا تخطّط واشنطن وعربها؟

لم تكن ساعات قليلة قد مضت على عملية «طوفان الأقصى»، حتى دخل العالم كله في حالة صدمة. انقسم الناس سريعاً بين مبتهج ومحتفل بالعملية البطولية، وبين خائف ومستنكر لما حصل. وبمعزل عن لعبة الإعلام التي لم يتأخر الوقت قبل كشف زيفها، فإن التركيز كان على مركز القرار في كيان العدو. فحالة الجنون، قبل الغضب، التي انتابت الإسرائيليين، أثارت - قبل أي أمر آخر - نقزة صاحب القرار الفعلي، أي الغرب بقيادة الولايات المتحدة. ولأن الغرب يعرف ما صنعت يداه، كان واضحاً أنه سيوفّر الغطاء التام لأبشع عملية انتقام متواصلة منذ 48 يوماً من دون توقّف. التدخّل السريع للعدو الأميركي وحلفائه الغربيين لم يكن بهدف، ولو للحظة، إلى ضبط المجنون، بل إلى تأطير جنونه، وجعله يتّجه إلى ما يفيد في تحقيق الأهداف.

وإلى جانب تبنّي السردية الإسرائيلية الهادفة إلى تبرير كل أنواع الجرائم لسحق حركة حماس والمقاومة في فلسطين، فإن العدو نفسه لم يكن يعرف ما الذي يفعله، وهو يرقص فوق الدماء، خائفاً من كل ما يدور من حوله. وكان لزاماً على الأميركيين التدخل سريعاً لتنظيم حفلة الجنون الوحشي. وفي هذا الإطار، تصرّف الأميركيون على أن المسؤولية تقع على عاتقهم من الآن فصاعداً، فتولّوا زمام القيادة الميدانية والسياسية، كما أعلنوا استنفاراً هو الأول من نوعه منذ وقت طويل، وأرسلوا قواتهم وحاملات طائراتهم، وعزّزوا قواعدهم العسكرية في المنطقة.

في ما يتعلق بلبنان، سارع الغربيون بقيادة أميركا، منذ اليوم الأول، إلى التهديد بأن انضمام المقاومة في لبنان إلى المعركة سيجرّه إلى حرب مدمّرة. ونقل دبلوماسيون وسياسيون وأجانب رسائل كثيفة إلى القيادات الرسمية والمرجعيات الحزبية والعسكرية والأمنية

> يريد العدو من الغرب بقيادة أميركا فرض تعديلات دولية ولبنانية توفّر له «الأمن الكامل» على الحدود الجنوبية للبنان

والدينية، محرّضين إياها على مطالبة حزب الله بالوقوف على الحياد. واستمر التهويل حتى بعد مباشرة المقاومة الإسلامية لعملياتها في مواجهة المواقع الإسرائيلية على طول الحدود وليس فقط في مزارع شبعا المحتلة. وعندما قرّر الأميركيون نقل قواتهم إلى المنطقة، قيل صراحة إن الهدف هو ردع حزب الله وإيران عن أي انخراط في الحرب، ما استدعى ردوداً عملانية من جانب حلفاء إيران، من لبنان إلى سوريا والعراق وصولاً إلى اليمن، ما جعل الغربيين يبحثون في طرق أخرى لتوفير حماية أكبر لإسرائيل.

صحيح أن المقاومة في غزة كانت تطلب على الدوام رفع مستوى العمل العسكري ضد قوات الاحتلال، إلا أن سياق المواجهات أخذ بعداً عملانياً يراعي الكثير من العناصر، حتى صار العالم كله يتحدث عن قواعد اشتباك جديدة في لبنان وسوريا والعراق، إلى أن بادر اليمنيون بشنّ هجمات ضد الكيان المحتل ومن ثم عملهم في البحر الأحمر، وهو ما ترافق مع زيادة في العمليات ضد القواعد الأميركية في المنطقة. لكنّ تركيز الغرب بقي على جبهة لبنان نظراً إلى كونها ملاصقة لكيان الاحتلال، وكون حزب الله يمثّل رأس الحربة في محور المقاومة. وعندما شعر الأميركيون، ومعهم عواصم غربية، بأن المقاومة غير مردوعة، بدأوا يفكرون في إمكانية أن تكون مصالحهم وقواعدهم هدفاً لأعمالها، وهو ما استدعى تراجعاً في لغة التهديد، لكن مع إجراءات إضافية من جانبهم في لبنان والمنطقة على حدّ سواء.

مع الوقت، توقّف الجميع عن الحديث العسكري والتهويلي، وانتقلوا إلى البحث في سبل أخرى، ليس بهدف منع الحرب فحسب، بل لمنع تكريس وقائع ميدانية يستمر العمل بها بعد انتهاء الحرب. وفي هذا السياق، يبدو العدو الأميركي منشغلاً باليوم التالي للحرب في لبنان، أكثر من انشغاله باليوم التالي لها في غزة. ففي فلسطين، يقود الأميركيون تحالفاً غربياً وعربياً وأسعاً، هدفه البحث عن صيغة حكم لقطاع غزة تقوم على فكرة إقصاء حماس. لكنّ هذا المشروع يبقى رهن ما تحقّقه العملية العسكرية الإسرائيلية. أما في لبنان، فإن الغربيين الذين تجاهلوا لبنان لفترة طويلة، وتركوه ضحية الحصار والضغط على أكثر من صعيد، يجدون أن اللحظة تتطلّب تعديلات في الخطة. وقد طرأت استحقاقات على الوقائع اللبنانية الداخلية، فرضت على الغربيين وحلفائهم من العرب العمل بوتيرة مختلفة عن السابق. فقد تحوّل شغور موقع قيادة الجيش إلى استحقاق مركزي لدى هؤلاء. وقاد الأميركيون، ولا يزالون، معركة التمديد للعماد جوزيف عون، ويرون فيه عنصر نجاح لاستثماراتهم السياسية وغير السياسية في المؤسسة العسكرية، ولا يزالون يدعمون وصوله إلى رئاسة الجمهورية. وقد طلبوا من كلّ المرجعيات في لبنان العمل على التمديد له، واستجاب لهم عدد غير قليل من المرجعيات المؤثّرة، ليتبين أن تسوية كهذه تتطلب مناخاً غير متوفّر حتى اللحظة.

على أن الخشية الكبرى التي تتعلق بفتح النقاش حول «اليوم التالي»، يتشارك فيها الأميركيون مع الفرنسيين وعواصم أوروبية وعربية. وهؤلاء يقفون، من دون تردّد، على خاطر ما يريده العدو، الذي أعدّ ملفاً كبيراً يحمله إلى الأمم المتحدة تحت عنوان «الخروقات الواسعة للقرار 1701»، مع تصوّر لما يُفترض أن يكون يكون عليه جنوباً. الكلام الأولي، حول ما يرغب به حلفاء إسرائيل، يهدف إلى الآتي:

أولاً: منع المقاومة من إعادة العمل في كل مراكز ونقاط انتشارها غير المعلنة التي كانت قائمة قبل 7 تشرين الأول الماضي، عبر دور أكبر لقوات الطوارئ الدولية وتوسيع دائرة انتشارها الميداني، وتمركزها في نقاط يعتبرها العدو حسّاسة أمنياً وعسكرياً.

ثانياً: تفعيل بند حرية الحركة للقوات الدولية بما يتيح لها دخول كل الأماكن الخاصة أو العامة، في القرى والأحراج، بغية إزالة أي معلم يخصّ المقاومة. وسيهدد الأميركيون بتعديلات يحتاج إليها القرار الدولي، من بينها وضع مبدأ التعامل مع الخروقات للقرار تحت الفصل السابع.

ثالثاً: إطلاق حملة سياسية داخلية في لبنان، يقودها حلفاء أميركا من القوى السياسية، تحت عنوان توسيع دور الجيش اللبناني على طول الحدود مع فلسطين المحتلة، ومنحه قدرات وصلاحيات للقيام بكل ما من شأنه ضمان عدم وجود مسلّح لأي طرف غيره على الأرض.

رابعاً: إعادة فتح النقاش حول الوجود الفلسطيني المسلّح في لبنان، بالتعاون مع قوى السلطة الفلسطينية وبعض حلفائها من قوى لبنانية، ولو تطلّب الأمر إشعال المخيمات الفلسطينية في الجنوب كله من جديد.

على أن هذا التصور يحتاج إلى وقائع من نوع مختلف عما يسود لبنان الآن. فهو يحتاج، أولاً، إلى انتصار إسرائيلي كبير في غزة، وإلى استثمار هذا الانتصار أميركياً من خلال فرض معادلات ردع ضد قوى المقاومة في لبنان والمنطقة. كما يحتاج، من جهة ثانية، إلى فتنة داخلية سياسية بين اللبنانيين، وهو أمر ليس متعذّراً بالمطلق، لكنه صعب إلى درجة كبيرة. كما يتطلّب الأمر منح الجيش اللبناني استقلالية إضافية عن السلطة السياسية، وهو أمر دونه عقبات كبيرة، ليس أبسطها انقسام الجيش نفسه وتعطّله كمؤسسة وطنية جامعة. أضف إلى ذلك، أن الولايات المتحدة ومعها أوروبا ودولٌ عربية تريد تمرير استحقاق الرئاسة الأولى وفق صيغ تحاكي متطلباتها السياسية وغير السياسية في لبنان، وهي تعتقد أن اللحظة مناسبة لتحريض القوى كافة على القبول بخيار قائد الجيش، أو البحث عن صيغة لا تكون مناسبة لفريق حلفاء المقاومة. ويشكّل هذا العنوان مركز الحراك الجديد، سواء الذي يقوم به موفد قطري موجود الآن في بيروت، أو الذي سيقوم به الموفد الفرنسي جان إيف لودريان المفترض وصوله قريباً إلى بيروت، إضافة إلى ما يقوم به المبعوث الرئاسي الأميركي عاموس هوكشتين.

المهم في ما يجري، هو أن العدو الأميركي يستعجل القيام بخطوات، تهدف إلى تحقيق نتائج في المرحلة المقبلة، على خلفية أن ما تقوم به المقاومة الآن، لا يحظى بدعم الناس. وهي حقّقت مرادها فقط على لسان سمير جعجع العامل ليلَ نهارَ على تكرار هذه المعزوفة بطلب أميركي وسعودي وإماراتي. علماً أن السفارة الأميركية في بيروت لجأت إلى صرف موازنة خاصة لحملة إعلامية وإعلانية عبر وسائط مختلفة، تحت عنوان «لبنان لا يريد الحرب». وتبدو واشنطن مهتمة أكثر من أي وقت، بفرض وقائع محلية تستهدف الضغط على المقاومة في «اليوم التالي»، وهي تعتقد أن الوضع السياسي الحالي قد يكون مناسباً لها.

وإذا كان لبنان قد أظهر في الفترة الممتدّة منذ اندلاع العدوان الأميركي على غزة نوعاً من التماسك حيال رفض العدوان ورفض اتهام المقاومة بعمل غير مشروع، فإن المرحلة المقبلة تنذر بعواقب في حال لم يتم العمل على توحيد الموقف، في ظل التراخي الذي ساد الأوساط الرسمية إزاء كيفية التعامل مع القرارات الدولية ومع المطالب الغربية. أما الأجانب، فلا سبيل غير إشعارهم بأنهم من غير المرغوب بهم في لبنان، لا سياسياً ولا عسكرياً ولا مدنياً ولا بأي شكل من الأشكال. وربما حان الوقت، لإطلاق حملة مقاطعة لكل هؤلاء الأعداء.

طوفان الأقصى

الأسرى يعضّون على جراحهم: الأمل بالحرية أكبر

رام الله - **أحمد العبد**

تحت صدمة السابع من أكتوبر، وبعد استيقاظ إسرائيل على هَول الضربة التي تلقّتها منظومتاها الأمنية والاستخبارية، أضحى الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال هدفاً لوحشيتها، في مسعاها للانتقام ممّا حلّ بها، بكلّ الطرق. هكذا، دمّرت سلطات السجون كلّ المكتسبات التي حقّقها الأسرى بنضالاتهم الطويلة، خلال العقود الماضية، معيدةً الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل سبعينيات القرن الماضي. ووفق شهادات العديد من الأسرى المحرَّرين، تحوّلت السجون، بعد السابع من أكتوبر، إلى «جحيم لا يطاق»، يعاني فيه الأسرى من كل أنواع الانتهاكات والاعتداءات التي وصلت إلى حدّ القتل المباشر، كما في حالة 6 أسرى استشهدوا في السجون مذّاك. واستغلّت هذه السلطات، بحسب الشهادات، العدوان المتواصل على قطاع غزة، للاستفراد بالمعتقلين والمعتقلات، تعذيباً وتنكيلاً، مانعةً عنهم زيارات محاميهم وأهاليهم. وفي إطار الترويع أيضاً، دأبت قوات القمع على اقتحام أقسام الأسرى بالدروع الواقية ضدّ الرصاص، مدجّجة بالهراوات وقنابل الغاز السام والأسلحة، وذلك بهدف الاعتداء على الأسرى، وتخريب ممتلكاتهم من مواد تموينية وأغراض شخصية، فيما تتوسّع حالات القمع والحرمان لتطاول «الكانتين»، فضلاً عن الاستيلاء على كلّ الأدوات الكهربائية، وتقليص مدّة الاستحمام إلى ربع ساعة في اليوم لكلّ غرفة.

> **تحوّل الأسرى إلى أهداف مباشرة للقتل والاغتيال، بكل الطرق الممكنة**

وفي هذا الجانب، أفادت المسؤولة الإعلامية في «نادي الأسير الفلسطيني»، أماني سراحنة، «الأخبار»، بأن الأسرى باتوا مجرّدين من كل مقوّمات الحياة الأساسية، بعدما باتت هناك حالة من التجويع في السجون، نظراً إلى الظروف الصعبة التي ترافق حصولهم على الطعام من ناحيتَي الكمية والنوعية؛ إذ إن الوجبة التي تكفي أسيرَين باتت مخصّصة لأكثر من 12 أسيراً، ما يعني أن ما يستطيع أحدهم الحصول عليه يومياً، هو لقيمات فقط، وليست وجبات. وتابعت سراحنة: «عمليات التنكيل والضرب والتعذيب مستمرّة ولا تتوقّف على مدار الأيام والساعات. ومن خلال الشهادات التي حصلنا عليها، فإن أقساها جاءت من النقب ومجدو وجلبوع، ولاحقاً من سجن عوفر»، لافتةً إلى أن الإجراءات مسّت كلّ الجوانب، وأن «أكثر مَن تضرّر منها هم الأسرى الجرحى، من الذين أصيبوا أثناء اعتقالهم، أو تعرّضوا للضرب والتعذيب، إذ إن هؤلاء لم يتلقّوا أيّ علاج، وتحديداً في سجن النقب، عدا الاكتظاظ العالي بسبب حملات الاعتقال التي يبلغ متوسّطها 73 حالة اعتقال يومياً، بعد السابع من أكتوبر».

تبدو صفقة الأسرى بارقة أمل كبيرة بالنسبة إلى أصحاب المحكوميات العالية والمؤبدات (أ ف ب)

وبحسب سراحنة، فإن «التنكيل طاول أيضاً ملابس الأسرى، في ظلّ دخول فصل الشتاء، حيث حُرموا منها، ولم يبقَ لدى أحدهم سوى الملابس التي يرتديها، وفي أحسن الأحوال «غيار» واحد إضافي». وأشارت إلى أن «التفاصيل المرعبة تتعلّق خصوصاً بالأسرى الجدد الذين اعتُقلوا بعد السابع من تشرين الأول، من لحظة اعتقالهم واقتيادهم إلى مراكز التحقيق، علماً أن معظمهم تعرّضوا أساساً لمحاولات قتل». كذلك، شهدت السجون، خلال هذه الفترة، «عمليات نقل واسعة وتعسفية طاولت كلّ السجون واستهدفت الأسرى المحكومين أحكاماً عالية، إذ جرى نقلهم كطريقة عقابية، إضافةً إلى قطعهم بشكل كلّي عن العالم الخارجي، نظراً إلى انعدام زيارات المحامين، واقتصار الأمر على بعض الزيارات لبعض السجون وليس كلّها. ولم تتمكّن أيّ مؤسسة، على سبيل المثال، من زيارة سجن النقب».

وأشارت سراحنة إلى أن هذه الاعتداءات والتنكيل ليست جديدة في تاريخ الحركة الأسيرة، «فقد نُفّذت مثل هذه الإجراءات وأصعب منها بحقّ الأسرى في العقود الماضية، كون القمع والقتل هما منهجية الاحتلال التي يعمل بموجبها، ومن الضروري الإدراك بأن هذه الوحشية ليست وليدة السابع من أكتوبر، بل كانت قائمة من قبل، ولكن الفارق الوحيد هو كثافتها، وسلب الأسرى كلّ ما انتزعوه من حقوق خلال العقود الماضية بالدم والإضراب والجوع والنضال». ولفتت سراحنة إلى أن إدارة سجون الاحتلال لم تَعُد تعترف بالتمثيل الاعتقالي أو البنية التنظيمية للأسرى التي رسّخها هؤلاء على مدى عقود، موضحةً أن «الإجراءات الاحتلالية لم تتراجع، بل يمكن التأكد من خلال الشهادات الموثّقة للمحرّرين، أنها في تصاعُد بكل الأدوات التي يمكن تخيّلها، وفي أصغر التفاصيل المتعلّقة بحياة الأسرى، كالحصول على حبة دواء، أو معالجة الجرح نتيجة الضرب والتعذيب. ولذلك، المؤكد أن الإجراءات لا تزال موجودة وبالوتيرة نفسها، منذ بداية الحرب إلى اليوم، بل إن سلطات السجون تخترع كلّ فترة إجراءات جديدة حتى تبقي الأسرى في حالة رعب وخوف، وتشعرهم بأنهم هدف للقتل».

ولدى سماع شهادات الأسرى المحرَّرين، فإن الخلاصة التي يمكن الخروج بها، هي تحوّلهم إلى هدف مباشر للقتل والاغتيال، بكلّ الطرق الممكنة. وعلى رغم ذلك الوضع الصعب، تبدو صفقة الأسرى التي ستنفّذ أولى مراحلها، اليوم، وتشمل النساء والأطفال، بارقة أمل كبيرة بالنسبة إليهم، وتحديداً أصحاب المحكوميات العالية والمؤبّدات، وهو أمل نما لدى عائلات الأسرى منذ اليوم الأول للسابع من أكتوبر، الذي كان بمثابة الحلم الجميل الذي يَنتظر الجميع تحقُّقه، والمتمثّل بتبييض السجون جميعها. ويدرك الأسرى الفلسطينيون أن المقاومة استطاعت إجبار الاحتلال على الرضوخ، وعقْد صفقة التبادل التي ستُنفّذ اليوم الجمعة، وهي قادرة على تكرار الأمر مرّة أخرى، خاصّة أنها أعطت كلمتها، واشترطت منذ البداية أن الإفراج عن الجنود والضباط الذين هم لديها، لن يكون سوى بتبييض السجون. وينظر الفلسطينيون، ومنهم الأسرى في السجون، إلى الأطفال والنساء نظرةً خاصة، كونهم الأكثر عرضة للقمع والاعتداء والتنكيل. ولذا، يترقّب الجميع لحظة حرّيتهم، وخاصة الأسيرة إسراء جعابيص التي جسّدت خلال السنوات الماضية قمّة الألم الفلسطيني، بسبب وضعها الصحي الصعب ورفض الاحتلال تقديم العلاج لها، بعد إصابتها الخطيرة جراء إطلاق النار على مركبتها وانفجار أنبوبة غاز كانت معها آنذاك، ما تسبّب لها بحروق صعبة في كلّ جسدها.

العدوّ لم يقبل بالهدنة طوعاً: هذا ما فعله الميدان

علي حيدر

يبدو أكيداً أن الهدنة والتبادل الجزئي للأسرى مع حركة «حماس»، فُرضا فرضاً على قيادة العدو التي كانت ترفضهما ابتداءً، وذلك بدفع من مجموعة عوامل ساهمت في إنضاجهما وإخراجهما إلى حيّز التنفيذ. وهي عوامل تتقاطع جميعها عند كونها مؤشّراً كاشفاً إلى عجز العدو وفشله في تحقيق السقوف العالية التي رفعها في بداية الحرب. ولعلّ العامل الرئيسيّ والتأسيسي في تلك النتيجة، يتمثّل في صمود المقاومة وأهلها، والذي بدّد كلّ رهانات الاحتلال، وأثمر فشله في الوصول إلى غاياته، سواء لناحية تفكيك البنية العسكرية لـ«حماس»، أو القضاء على الأنفاق، أو حتى إخضاع الحركة (باعتبار أن هذه العناوين إنما هي الترجمة الفعلية لمفهوم «القضاء على حماس»)، وهو ما انسحب أيضاً على قضية الأسرى الإسرائيليين، الذين انطفأت آمال استعادتهم بالعملية البرية، لا بل إن هذه الأخيرة رفعت من مستوى الخطر على حياتهم، الأمر الذي مثّل أداة ضغط إضافية بيد عوائلهم التي اندفعت إلى توسيع تحرّكها الاحتجاجي، مثيرةً خشية رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، من أن يؤدّي تفاقم هذه الضغوط إلى تصدّع الإجماع الإسرائيلي حول الحرب.

وإلى جانب ما تَقدّم، أتى الضغط الأميركي ليشكّل قوة دافعة إضافية في اتّجاه الهدنة، مدفوعاً باعتبارات داخلية خاصة، ولا سيما أن بين الأسرى من يحملون الجنسية الأميركية.

ساهم تقاطع كل تلك العوامل في إنضاج ظروف الهدنة المقرونة بتبادل جزئي، بعدما حاول نتنياهو الالتفاف على مطالب عوائل الأسرى، واضعاً استعادتهم كهدف إضافي للعملية البرية، وليس منفصلاً عنها. إلا أنه بعد مضيّ شهر ونصف شهر من الحرب، لم يستطع خلالها جيش الاحتلال تحقيق هذا الهدف، وجدت قيادة العدو نفسها أمام خيارَين لا ثالث لهما: إمّا مواصلة العملية البرية وتعريض حياة الأسرى للخطر، أو التراجع عمّا سبق رفضه والقبول بتبادل جزئي مقرون بهدنة تستمرّ لعدّة أيام. وبعدما مال إلى الخيار الثاني، لم يستطع التغطية على كونه خضع لمطلب المقاومة التي عرضت منذ اليوم الأول تبادلاً بموجب صفقة واحدة أو على مراحل، وضلّل الجمهور بشعارات وأمنيات سرعان ما تحطّمت في الميدان.

> **برزت مجموعة من التقديرات التي حذّرت من مخاطر الهدنة من الناحيتَين الاستخباراتية والعسكرية على إسرائيل**

من جهة أخرى، برزت مجموعة من التقديرات التي حذّرت من مخاطر الهدنة من الناحيتَين الاستخباراتية والعسكرية على إسرائيل. ومن بين هذه المخاطر أن جيش العدو قد يفقد معلومات استخبارية، وأن المعلومات التي جُمعت على مدار أيام في غزة، «سوف تبدأ بالانهيار»، على اعتبار أن حركة «حماس» ستقوم، خلال فترة التوقّف، بإعادة التمركز، وستبذل كلّ ما في وسعها لتعزيز أمنها. وفي حال تمّ تمديد الهدنة، ستصبح المهمة العسكرية للجيش صعبة للغاية، كما سيتعيّن عليه أن ينتقل إلى وضع دفاعي، ما يعني تحوّل جنوده إلى أهداف فيما مقاتلو المقاومة يتموضعون في الأنفاق. مع ذلك، وعلى الرغم من أن قبول العدو بالهدنة والتبادل يُعدّ دليل عجز، إلّا أن شروط الوقف النهائي للحرب لا تزال غير مكتملة حتى الآن، فضلاً عن أن خارطة انتشار قوات الاحتلال في شمال غزة في مقابل المقاومين تجعل الوضع الميداني على صفيح ساخن. ويُضاف إلى ما تَقدّم، أن ثمة أكثر من 200 أسير ستكون إسرائيل مُلزَمة بالعمل على استعادتهم في مقابل تبييض سجونها وفق ما تطالب به المقاومة. كما أن ثمّة مطالب تتّصل بمجمل الوضع في القطاع، فيما أيّ محاولة لإبقاء جنود الاحتلال على جزء من أرض غزة، ستجعل إخراجهم أولوية ملحّة لدى المقاومة.

وجومٌ في إسرائيل: الصفقة ليست «نصراً»

بيروت حمود

في الدقيقة الـ90، أرجئ دخول صفقة تبادل الأسرى حيّز التنفيذ يوماً إضافياً، بسبب ما قيل إنها تفاصيل خاصّة بأسماء الأسرى الإسرائيليين المنوي الإفراج عنهم، وآليات تسليمهم. غير أن الصفقة التي وافقت عليها الحكومة الإسرائيلية، وعارضها وزراء حزب «عوتسماه يهوديت» الذي يقوده وزير «الأمن القومي»، إيتمار بن غفير، لم تُزل صفة «الخيار الصعب» عنها، إذ ثمّة مجموعة من العوامل والاعتبارات، أجبرت الحكومة «مكرهةً» على المضيّ قدُماً في هذا الخيار. ووفق كاتب عمود الرأي في صحيفة «يديعوت أحرونوت» بن- درور يميني، فإنه عشية الخميس، «لم يكن ينبغي أن تكون الأمسية مرهقة للأعصاب، ولكن في خضمّ ألم الانتظار الرهيب، صدر تصريح محيّر مفاده أن إطلاق سراح الرهائن قد تأخّر»، وذلك بعدما ظهر قادة الحرب الثلاثة، رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن يوآف غالانت، ووزير مجلس الحرب المُصغّر بيني غانتس، في وقتٍ سابق من ليل الثلاثاء - الأربعاء، وتحدّثوا عن الصفقة بصفتها «منجزة ونافذة». وفي هذا الإطار، يتساءل يميني: «لماذا لم يقل أيّ منهم كلمة واحدة؟ بعد كلّ ما حصل، علينا أن نكون أكثر حذراً، فلا شيء ناجز حتى يصبح نافذاً»، لافتاً أيضاً إلى أن «صمت (قادة الحرب) لم يكن خبثاً، بل كان إهمالاً لا محلّ له في مثل هذه الأيام». وعلى رغم ما تقدّم، وحتى عندما يصل أوائل المُفرج عنهم، «لن يكون ذلك مدعاة للابتهاج»؛ والسبب، وفق يميني، أنه «(لا شيء يدعو إلى الابتهاج) بعد المجزرة الرهيبة في السابع من أكتوبر، وخصوصاً أن معظم أهالي المختطفين يرزحون تحت وطأة المعاناة، فيما لا تزال حماس على قيد الحياة فارضةً علينا صفقة جزئية، في موازاة منْح إسرائيل لها هدنة من أربعة إلى خمسة أيام، قد تستخدمها في جبي ثمن أكبر من دمائنا في هذه الحرب الملعونة». وتالياً، ستكون «في انتظار إسرائيل أيام أصعب من القتال الوحشي»، إذ إن غزة «لم تُحتلّ بالكامل، ومدينة الأنفاق التحت - أرضية لا تزال قابعة تحت الأنقاض، وفي داخلها آلاف الإرهابيين المتعطّشين للدماء، فيما قادة الحركة يستمرّون في خوض هذه المعركة، وعناصرهم يطلقون الصواريخ على المدن الإسرائيلية». وفي حين يرى أن «حماس قد تُهزم كمنظمة عسكرية»، لكنه يقرّ بأن «الطريق طويل، والهدف بعيد من التحقّق، في ما لو أصبحت هذه الصفقة ناجزة، وأُطلق سراح المختطفين الـ50 وغيرهم... لن يكون لدينا سبب للاحتفال»، مستدلاً على ذلك بـ«صفقة (جلعاد) شاليط (الوفاء للأحرار) التي كانت لحظة ضعف، وخطأً تاريخيّاً واستراتيجيّاً»، وموضحاً أن «أحد محرّريها، محمود قواسمة، هو الرجل الذي بادر إلى اختطاف وقتل الفتية الثلاثة، جل-عاد شعار، إيال يافارح، ونفتالي فرانكل، في غوش عتصيون في حزيران من عام 2014»، ما قاد إلى عدوان «الجرف الصامد». كما أن الصفقة المذكورة، تضمّنت إطلاق سراح يحيى السنوار، الذي انتُخب رئيساً لحركة «حماس»، وهو نفسه «الرجل الذي قاد التنظيم إلى أكبر مذبحة تعرّضت لها إسرائيل. لذلك لا، ليس هناك سبب للاحتفال، بل أسباب كثيرة للقلق». ويتابع يميني، قائلاً: «لا ينبغي لأحد منّا أن يحسد أعضاء الحكومة، وبالتأكيد ليس أعضاء المجلس الوزاري المُصغّر للشؤون الأمنية والسياسية، وبالتأكيد أيضاً ليس أعضاء كابينيت الحرب المُصغّر، الذين اتّخذوا بالفعل القرار الصعب... هم يعرفون من تجارب العقد الماضي، أن ثمن هذه الصفقات مرتفع جداً... صفقة شاليط كانت فظيعة، والصفقة الحالية، ستقلب الموازين». وهي، وإنْ باتت ناجزة في نهاية الأمر، «فسيكون طعمها مرّاً»، إذ لم يكن على إسرائيل، برأيه، أن «تنجرّ إلى وقفٍ لإطلاق النار تحت الضغط، كان عليها المبادرة إلى ذلك، وبشروط استسلام حماس. عندها كانت حماس ستقول لا، ولكن بدلاً من المطالبة الدولية المتنامية، والتي بدأت تتوسّع حتى طاولت الكونغرس إلى الحدّ الذي طالب فيه إسرائيل بوقف النار حالاً، سيُلقى عندها اللوم على حماس».

وعلى المستوى الاستراتيجي، يضيف: «اتّبعت إسرائيل مساراً معروفاً سلفاً، فقد ثبّتت هذا المسار، وقد توصّلت إلى الصفقة مُكرهة، بعدما انهارت المفاهيم بالفعل دفعة واحدة في 7 أكتوبر. وهي منذ ذلك تستمرّ في الانهيار».

> **«هم يعرفون من تجارب العقد الماضي، أن ثمن هذه الصفقات مرتفع جداً... صفقة شاليط كانت فظيعة، والصفقة الحالية، ستقلب الموازين»**

«الخيار الصعب» بالنسبة إلى إسرائيل، اضطرّ إليه غالانت، ورئيس هيئة أركان الجيش، هرتسي هليفي، بعدما طرأ، في الأيام الأخيرة، تغيّر في موقف الرجلَين، كما في موقف قيادة الجيش و«الشاباك»، «عندما أدرك هؤلاء أن الصفقة تتقدَّم، وأنه ستكون ثمّة حاجة إلى تنفيذها، حتى لو كان الثمن إبطاء وتيرة الهجوم البري»، وفقاً لمحلّل الشؤون العسكرية والأمنية في صحيفة «هآرتس»، عاموس هرئيل، الذي يعتقد في الوقت نفسه أن «الجيش الإسرائيلي لن يتضرّر من الفسحة الزمنية، إذ إنه سينظّم نفسه، ليسمح للقوات بأن تستعدّ للهجوم العسكري المقبل». ويلفت أيضاً إلى أن التبدّل في الموقف من الصفقة «غير مرتبط بشروطها فقط»، وإنّما بـ«إدراك جهاز الأمن أيضاً بأن احتجاجات عائلات المخطوفين تستقطب تأييداً جماهيرياً واسعاً، وأنه سيكون من الصعب الاستمرار في المناورة البرية في جنوب القطاع في موازاة تصاعد الغضب الجماهيري الذي ينطلق من قناعة بأنه تم التخلّي عن النساء والأطفال».

وفي الإطار نفسه، يشير المحلّل العسكري لصحيفة «معاريف»، طال ليف - رام، إلى أنه «وفقاً لتقديرات مختلفة في المنظومة الأمنية، فإن تطبيقاً فعليّاً لوقف إطلاق النار لأربعة أيام، وتنفيذ المرحلة الأولى لصفقة التبادل، يمكن أن يُنجز في اليومَين القريبَين (أمس، واليوم)»، مستدركاً بأن «الحرب النفسية التي تشنّها قيادة حماس، والفجوات القائمة والشروط... وجملة من العوامل والأحداث التي يمكن أن تتطوّر في أيام الحرب، قد تؤخر الجدول الزمني (لتنفيذ الصفقة)». ويرى أنه «ستكون الأيام المقبلة متوتّرة جداً؛ إذ يتطلّع الجيش الإسرائيلي إلى استغلالها من أجل تعميق عملياته العسكرية والضغط العسكري على حماس، عبر استكمال عملياته العسكرية في مستشفيات قطاع غزة، ولا سيما مستشفى الشفاء، وتدمير أنفاق مركزية، وورشات تصنيع أسلحة، ومخازن أسلحة ومنشآت ومقرّات مركزية أخرى لحماس في المناطق التي حقّق فيها الجيش الإسرائيلي سيطرة عسكرية».

من جهته، يرى المحلّل السياسي لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، ناحوم برنياع، أن «العبرة التي على عائلات المختطفين بعد إقرار الصفقة في الكابينيت، أخذها، لا لبس فيها، وهي الضغط، ثم الضغط ثم الضغط»؛ فـ«اللقاءات مع ممثّلي الحكومات الأجنبية أمر مهمّ، لكن الأهمّ منها هو اللقاءات مع وزراء الكابينيت، والتظاهرات، والمسيرات، والجهد المتواصل لوضع المختطفين على رأس سلّم الأولويات، لأنه باللطف لم تحقّق هذه العائلات مبتغاها». وبحسبه، «بات الجيش الإسرائيلي مقتنعاً بأن الضغط العسكري دفع السنوار إلى إبداء مرونة ما في شروط الصفقة وتوقيتها. وثمّة مسيرة لا تقلّ أهميّة اجتازها الجانب الإسرائيلي أيضاً؛ فالإدارة الأميركية، وغانتس وآيزنكوت ودرعي أيّدوا الصفقة. أمّا غالانت فأراد إعطاء القوات المقاتلة مزيداً من الوقت، متقاطعاً في ذلك، مع قيادة الجيش. لكن حملة العائلات هي التي حسمت في نهاية المطاف». ومع هذا «لا ينبغي أن يكون هناك سوء فهم: فالخيارات سيئة، والقرارات صعبة. وصيغة (الصفقة) المبنيّة على الدفعات، ووقف النار، وبعده مزيد من وقف النار ومزيد من وقف النار، تصعّب العملية البرية المتواصلة الناجعة، مشوّشةً الخطط، بل تثير إحباطاً في أوساط القوات، وضغطاً في الميدان والجبهة الداخلية لتسريح عناصر الاحتياط»، مقراً بأن «هذه ليست صفقة؛ فالصفقة كلمة نكراء حين يدور الحديث عن منظمة إرهاب. هذا ابتزاز، واضطرار». ووفق برنياع، فإنه «ما من مفرّ لدفع هذا الثمن في الوضع القائم؛ لأن البديل من ذلك هو ترك المختطفين لمصيرهم مرّة أخرى بعدما تركوا لمصيرهم في 7 أكتوبر، وهذا أكثر خطورة. وفضلاً عن الثمن، من شأن الدم الذي سيُجبى، أن يخلّف وصمة عار أخلاقية لا تمحى عن جبين حكومة إسرائيل والجيش الإسرائيلي». ويتابع: «سألتُ أحد قادة الحرب ما إذا كان يعارض صفقة تنطوي على وقف للنار، فأجاب: «إذا قالوا لنا توقّفوا لبضعة أيام فسنتوقّف. المهم ألّا تتغيّر الأهداف: إسقاط حماس كمنظمة سلطوية، وتصفية قياداتها وإعادة المختطفين»»، معتبراً أن «الهدفَين الأولَين قابلان للتحقيق، حتى لو شوّشت سلسلة الصفقات على زخم الجيش الإسرائيلي... سيكون هذا أكثر تحدّياً وسيتطلّب وقتاً أطول». وعلى الرغم من أن وقف إطلاق النار «سيسمح للسنوار بتنظيم منظومته في جنوب ووسط القطاع على نحو أفضل»، فهو «سيسمح كذلك للجيش الإسرائيلي بتنظيم نفسه جيداً». ويختم بالقول إنه «لا مكان لطبول النصر، ولا حتى ذرة منه. فالادعاء الذي فُهم من تصريحات نتنياهو، وكأن إسرائيل حقّقت إنجازاً كبيراً في المفاوضات، أمر بعيد من الحقيقة. فالصفقة (التي وافقت عليها إسرائيل) هي الصفقة ذاتها التي اقترحها رئيس حكومة قطر في الأسبوع الأول من الحرب، مع تغييرات طفيفة. إسرائيل لانت قليلاً، وحماس أيضاً. بالإجمال، السنوار أخذ ما أراده».

يختتم برنياع بالقول: «لا مكان لطبول النصر، ولا حتى ذرة منه» (أ ف ب)

طوفان الأقصى

الاحتلال يجترّ نفسه ميدانياً «مصارعة» من خلف الحديد

غزة - **يوسف فارس**

تواصل الدبابات الإسرائيلية عملياتها في المناطق الشمالية من قطاع غزة، ليحمل اليومان الماضيان تطوّرات بالغة الأهمية في محور القتال في مخيم جباليا، بعدما تمكّنت دبابات العدو من تنفيذ عملية تطويق للمخيم من عدّة جهات؛ الأولى هي الشمالية الغربية من ناحية مدينة بيت لاهيا، حيث وصلت المدرّعات إلى شارع بيت لاهيا الرئيسي، وأسقطت مناطق واسعة من تلك الأحياء بالنار. أمّا الجهة الثانية، فهي الجنوبية الغربية، من خلف «سجن أبو عبيدة» و«صالة الطيب»، والتي تمكّنت القوة المتوغّلة فيها من إسقاط منطقتَي

> التوغّل الراجل من شأنه أن يوفّر فرصة لإيقاع عدد أكبر من الخسائر

الفالوجا والفاخورة بالنار، ثمّ توغّلت عميقاً داخل مشروع بيت لاهيا. كذلك، تقدّمت الدبابات من محور دوار التوام، ووصلت إلى مفترق الصفطاوي، ليضاف هذا إلى التقدّم السابق في محيط مستشفى «الإندونيسي» شرقي المخيم.

وعليه، تكون الدبابات الإسرائيلية قد تمكّنت من إطباق حصار شبه كلّي على مخيم جباليا. وبرغم ذلك، فإنّ حدّة الاشتباكات اتّخذت طابعاً نوعياً متصاعداً، إذ تشير معطيات ميدانية إلى أن المقاومين خاضوا مواجهات عنيفة جدّاً في مختلف

تحوّل من التصدّي الفدائي لعرقلة تقدّم الدبابات، إلى استيعاب الهجوم وترشيد مستوى الخسائر (أ ف ب)

محاور القتال المحيطة بالمخيم. ولم ينحصر الجهد الميداني في استهداف الآليات بقذائف «الياسين 105» و«التاندوم»، إنما تجاوز ذلك إلى تنفيذ عمليات التفاف والتحام مباشر خلف خطوط العدو في محوَري الصفطاوي ومدينة الشيخ زايد. ووفقاً لشهادات ميدانية، فإن مقاومي «كتائب القسام» و«سرايا القدس» تمكّنوا، خلال اليومَين الماضيين، من تفجير أكثر من 30 آلية في محيط مخيم جباليا وحده، بينما أعلن الناطق باسم «كتائب القسام»، أمس، «توثيق استهداف 335 آلية عسكرية صهيونية منذ بدء التوغل (...) و33 آلية في آخر 72 ساعة».

ويشير النسق الذي تتّخذه عمليات المقاومة خلال الأيام الخمسة الأخيرة، إلى انقلاب كلّي في تكتيك المواجهة، تحوّل فيه الجهد الميداني من التصدّي الفدائي لعرقلة تقدّم الدبابات، إلى استيعاب الهجوم وترشيد مستوى الخسائر، لاستدامة جيوب المقاومة لأكبر مدى زمني ممكن. ذلك لأن الوقت، وانعدام التقدير الزمني للفترة التي يمكن أن تمتدّ عليها هذه الحرب، أضحيا أهمّ العوامل التي تحدّد متطلّبات الميدان. وبالتالي، فإن الأولوية القائمة ليست رفع تكلفة التقدّم البرّي، إنما حرمان الدبابات والقوات المتوغّلة من أيّ فرصة للعمل «الهادئ» داخل المدن والأحياء السكنية. وفي هذا الإطار، أعلن أبو عبيدة «استهداف مجموعة راجلة للعدو في بيت حانون بعبوة مضادة للأفراد»، مضيفاً أن «أحد مجاهدينا هاجم 8 جنود شرق مستشفى الرنتيسي في حيّ الشيخ رضوان وأرداهم قتلى وجرحى»، كما «هاجمنا بالقنابل والأسلحة الرشاشة من مسافة صفر ناقلة جند للعدو أنزلت مجموعة من الجنود فأوقعنا خمسة قتلى يوم الثلاثاء».

التوغّل العميق قادم

حتى الساعة، تمكّنت القوات البرية للعدو من التوغّل في أكثر من 60% من مناطق شمال غزة، حيث أحياء وبلدات بأكملها من مثل بيت لاهيا، ومشروع بيت لاهيا، وبيت حانون، وعزبة بيت حانون، والصفطاوي والتوام والعامودي وتل الزعتر والسكة، وبئر النعجة والفالوجا والسلاطين، أضحت كلّها تحت السيطرة الفعلية المباشرة لدبابات الاحتلال أو السيطرة بالنار. غير أن ذلك لم يمنع من تحويلها إلى نقاط تماس ومواجهة مشتعلة طوال الوقت. وعلى رغم التقدّم في تلك المناطق، فإنه من الملاحظ أن دبابات العدو وجنوده يحاذرون الدخول في الشوارع الضيّقة، التي تعطي الفرصة للمقاومين للهجوم على الآليات من مسافة صفر. كما يحاذر الجنود الخروج من آلياتهم والقيام بعمليات تمشيط جريئة بين الشوارع والكتل العمرانية.

لكنّ ذلك النسق من العمل، الذي توكل فيه المهمّة الأوسع للطائرات التي تسوّي مناطق كاملة بالأرض، ويغيّب عنه العنصر البشري الفاعل الذي يختبئ في كتل من الحديد، ليس بوسعه أن يستمرّ طويلاً، لأن سلوكاً كهذا يحصر الدخول البرّي بمساحات الاستعراض والتخريب. وعليه، تقدّر مصادر ميدانية أن التوغّل العميق الراجل في مناطق الطوق حول مخيم جباليا، من شأنه أن يوفّر فرصة لإيقاع عدد أكبر من الخسائر البشرية. ويستشهد المصدر الميداني بكمائن جحر الديك، حيث «لا يطمئنّ العدو إلى العمل الجريء من الأرض، سوى بعد مكوثه في أيّ منطقة لمدّة تزيد على الأيام العشرة، وبعدها يبدأ التمشيط الراجل، ويخرج الجنود من آلياتهم، ثمّ تنطلق الكمائن المميتة (...) الوقت ليس في مصلحة العدو، صاحب الأرض لديه المرونة لتطويع أيّ موقف ضاغط للعمل المنجز».

غرف في جحر الديك

تُعتبر جحر الديك هي المنطقة البينيّة، وتتوسّط وادي غزة، وتلي حيّ الزيتون الذي يقع في الجنوب الشرقي من مدينة غزة. هناك، تدور منذ أكثر من 20 يوماً مواجهات عنيفة جداً، استغلّ فيها المقاومون المساحات الحرجية والأشجار، لتنفيذ العشرات من الإغارات القاتلة التي التحموا فيها مع العدو من مسافة عدّة أمتار. آخر تلك الكمائن نفّذه مقاومو «القسّام» بحق قوّة راجلة تتكوّن من أكثر من 10 جنود، وتمكّنوا خلاله من تفجير عدّة عبوات ناسفة. وفي تلك المنطقة القطيعة الفكرية - السياسية وجذريّتها، إضافةً إلى التظاهرات المليونية المستمرّة تضامناً مع الشعب الفلسطيني ومقاومته، هو تفاعل ملايين الغربيين الإيجابي مع الرسالة التي وجّهها أسامة بن لادن إلى أميركا بعد هجمات الـ 11 من أيلول، منذ أكثر من 22 عاماً!

أن تقوم هذه الملايين بربط الحاضر بالماضي، على وقع حرب الإبادة الغربية - الإسرائيلية الراهنة، وأن تتفهّم في الحدّ الأدنى، دوافع مَن خطّط للهجمات المشار إليها، إن لم تقم بتبريرها ببساطة، بسبب هول الجرائم الأميركية والإسرائيلية، هو أمر لم يخطر في بال صنّاع القرار الغربيين ولا مستشاريهم الأفذاذ، حتى أسوأ كوابيسهم. لن يبقى الشرق الأوسط كما كان، بالنسبة إلى هؤلاء، ولا العالم، بعد محرقة غزة، وستُظهر مفاعيلها أمام أعينهم في المدى القصير والمتوسط، ومَن يعش يرَ. لا يمكن فصْل عودة الحديث عن «حل الدولتَين» من قِبَل مسؤولين أميركيين وأوروبيين، بعدما طواه النسيان قبل أكثر من عقدين، عن سياق احتدام المواجهة في فلسطين والإقليم، وما نجم عنها على الصعيد الدولي. هي محاولة من قِبَل إدارة محدودة الخيال والذكاء لتصفية المقاومة الفلسطينية في غزة بوسائل سياسية تتكامل مع تلك العسكرية المستخدمة ضدّها حتى الآن، ولإعادة إنتاج محور إقليمي إسرائيلي - عربي يعمل وفقاً لمخطّطاتها، والسعي لإعادة تلميع صورتها الملطّخة بالدماء.

العمل على تطبيع عربي - إسرائيلي من دون السعي لإيجاد «حلّ» للقضيّة الفلسطينية كان محطّ تفاخر مشترك بين بنيامين نتنياهو وإدارة جو بايدن. ظنّت الأخيرة أن في استطاعتها اعتماد سياسة «تخفيض توتّر» في المنطقة تقوم في حلقتها الفلسطينية على إبقاء سلطة رام الله على قيد الحياة، عبر تقديم مساعدات مالية لها في مقابل قيامها بدور وظيفي ضدّ منظّمات المقاومة، مع السماح لإسرائيل بالاستمرار بالاستيطان والضمّ والتطهير العرقي في الضفة الغربية والقدس، والمضيّ بحصار غزة مع إتاحة المجال للمساعدة المالية القطرية في مقابل «الحفاظ على الهدوء».

كنّا في عالم ما قبل الـ 7 من تشرين الأول 2023. وقعت عملية «طوفان الأقصى» البطولية وتبدّدت معها جميع هذه الأوهام. اعتقد قادة المعسكر الغربي - الإسرائيلي أن إطلاق العنان للتوحّش الصهيوني المنفلت من عقاله، والشروع بعمليات إبادة لآلاف المدنيين الفلسطينيين سيكوّنان كفيلَين بهزيمة منظّمات المقاومة. لكن وقائع الميدان، وخاصة بعد بداية المعركة البرية، كذّبت مثل هذا الاعتقاد. الجيش الصهيوني يواجه حرب استنزاف عالية الكلفة في شوارع شمال القطاع وأزقّته، وتصعيداً متزايداً للمجابهة على الحدود مع المقاومة في لبنان. حاملات الطائرات والزوارق الحربية الأطلسية التي جرى حشدها في المتوسط لمساندة الكيان لم تمنع قوى المقاومة من الاستهداف المتصاعد لقوات الاحتلال الأميركي في العراق وسوريا، ولا قيام القوات المسلحة اليمنية بقصف جنوب الكيان بالصواريخ والمسيّرات، واحتجاز سفينة يملكها الملياردير الإسرائيلي أبراهام «رامي» أونغار. أمّا على الجبهة السياسية، فقد توقّف مسار التطبيع الرسمي بين السعودية وإسرائيل، وتشكّل موقف سياسي عربي - إسلامي رافض للعدوان على

بايدن بين حرب الإبادة و«صناعة السلام»

وليد شرارة

يُعتقد قادة «الغرب الجماعي»، وفي طليعتهم الإدارة الأميركية، أن في إمكانهم شنّ حرب إبادة على الشعب الفلسطيني بالشراكة مع وكيلهم الإسرائيلي، واحتواء تداعياتها السياسية والفكرية الطويلة الأمد على سمعتهم ومصالحهم و«قوتهم الناعمة» العتيدة، في الفضاء العربي - الإسلامي، وفي أنحاء المعمورة، بما فيها بلدان الغرب نفسها. لقد اتّضح، خلال الأسابيع الماضية، وبما لا يدعُ مجالاً للشكّ، أن حرب الإبادة المذكورة، أدت إلى انعطافة حاسمة في نظرة قطاعات وازنة عبر العالم إلى سمعة الولايات المتحدة ومعسكرها الغربي، لا تقلّ جذرية عن تلك التي حصلت خلال السنوات الأخيرة لحرب فييتنام. سقط القناع مجدّداً عن وجه «الأميركي البشع» وأتباعه الغربيين، وتهاوى معه ما بقي من صدقية لخطابه عن الديموقراطية وحقوق الإنسان والقيم الكونية بالنسبة إلى الملايين التي اجتاحت شوارع مدن الكوكب، في إطار تحرّكات احتجاجية قلّ نظيرها في التاريخ السياسي المعاصر. وقد يكون أحد أكثر التعبيرات بلاغة عن عمق هذه القطيعة الفكرية - السياسية وجذريّتها، إضافةً إلى التظاهرات المليونية المستمرّة تضامناً مع الشعب الفلسطيني ومقاومته، هو تفاعل ملايين الغربيين الإيجابي مع الرسالة التي وجّهها أسامة بن لادن إلى أميركا بعد هجمات الـ 11 من أيلول، منذ أكثر من 22 عاماً!

أن تقوم هذه الملايين بربط الحاضر بالماضي، على وقع حرب الإبادة الغربية - الإسرائيلية الراهنة، وأن تتفهّم في الحدّ الأدنى، دوافع مَن خطّط للهجمات المشار إليها، إن لم تقم بتبريرها ببساطة، بسبب هول الجرائم الأميركية والإسرائيلية، هو أمر لم يخطر في بال صنّاع القرار الغربيين ولا مستشاريهم الأفذاذ، حتى أسوأ كوابيسهم. لن يبقى الشرق الأوسط كما كان، بالنسبة إلى هؤلاء، ولا العالم، بعد محرقة غزة، وستُظهر مفاعيلها أمام أعينهم في المدى القصير والمتوسط، ومَن يعش يرَ. لا يمكن فصْل عودة الحديث عن «حل الدولتَين» من قِبَل مسؤولين أميركيين وأوروبيين، بعدما طواه النسيان قبل أكثر من عقدين، عن سياق احتدام المواجهة في فلسطين والإقليم، وما نجم عنها على الصعيد الدولي. هي محاولة من قِبَل إدارة محدودة الخيال والذكاء لتصفية المقاومة الفلسطينية في غزة بوسائل سياسية تتكامل مع تلك العسكرية المستخدمة ضدّها حتى الآن، ولإعادة إنتاج محور إقليمي إسرائيلي - عربي يعمل وفقاً لمخطّطاتها، والسعي لإعادة تلميع صورتها الملطّخة بالدماء.

العمل على تطبيع عربي - إسرائيلي من دون السعي لإيجاد «حلّ» للقضيّة الفلسطينية كان محطّ تفاخر مشترك بين بنيامين نتنياهو وإدارة جو بايدن. ظنّت الأخيرة أن في استطاعتها اعتماد سياسة «تخفيض توتّر» في المنطقة تقوم في حلقتها الفلسطينية على إبقاء سلطة رام الله على قيد الحياة، عبر تقديم مساعدات مالية لها في مقابل قيامها بدور وظيفي ضدّ منظّمات المقاومة، مع السماح لإسرائيل بالاستمرار بالاستيطان والضمّ والتطهير العرقي في الضفة الغربية والقدس، والمضيّ بحصار غزة مع إتاحة المجال للمساعدة المالية القطرية في مقابل «الحفاظ على الهدوء».

كنّا في عالم ما قبل الـ 7 من تشرين الأول 2023. وقعت عملية «طوفان الأقصى» البطولية وتبدّدت معها جميع هذه الأوهام. اعتقد قادة المعسكر الغربي - الإسرائيلي أن إطلاق العنان للتوحّش الصهيوني المنفلت من عقاله، والشروع بعمليات إبادة لآلاف المدنيين الفلسطينيين سيكوّنان كفيلَين بهزيمة منظّمات المقاومة. لكن وقائع الميدان، وخاصة بعد بداية المعركة البرية، كذّبت مثل هذا الاعتقاد. الجيش الصهيوني يواجه حرب استنزاف عالية الكلفة في شوارع شمال

> العمل على تطبيع عربي - إسرائيلي من دون السعي لإيجاد «حلّ» للقضية الفلسطينية كان محطّ تفاخر مشترك بين بنيامين نتنياهو وإدارة جو بايدن

غزة تجلّى في البيان الختامي للقمّة العربية والإسلامية في الرياض. أما على الصعيد الشعبي، وفي أنحاء العالم، فإن الاحتجاجات المناهضة للعدوان الغربي - الصهيوني اتّسعت بشكل غير مسبوق.

انطلاقاً من هذه المعطيات، وأمام صعوبة الحسم العسكري على المدَيَين القصير والمتوسط، فإن الإدارة الأميركية ارتأت أن مخطط تدمير المقاومة كخيار يُفرض اتّباع استراتيجية على المدى الطويل تقوم على الدمج بين أدوات عسكرية وسياسية واقتصادية. التلويح بالعودة إلى خيار التسوية على قاعدة «حل الدولتَين» يهدف إلى تشكيل تحالف سياسي يضمّ السلطة الفلسطينية والدول العربية «المعتدلة»، يوافق على أن يساهم بالضغط على المقاومة لتقبل بتكوين سلطة بديلة في القطاع مرتبطة بالسلطة الفلسطينية، تكون شريكاً فيها من موقع أدنى في أحسن الأحوال، في مقابل رفع حالة الحصار عنه. بكلام آخر، المطروح هو توريط هذه الأطراف في مشروع لتصفية المقاومة في غزة، مع وعد يلوح في الأفق، وهو حلّ يقود إلى قيام دولة فلسطينية. أما بالنسبة إلى الأراضي التي ستقام عليها هذه الدولة، ولحدودها ولمواردها وغيرها من القضايا ذات الصلة، فإنها «تفاصيل ستترك للمفاوضات». «رعاية الخداع»، وهو عنوان لكتاب مهمّ للمؤرّخ رشيد الخالدي حول الرعاية الأميركية لمفاوضات التسوية منذ «مؤتمر مدريد» في عام 1991، هي اختصاص أميركي، وإذا تورّطت أطراف فلسطينية وعربية مرّة أخرى في مثل هذه العملية، فإنها ستتحمّل تبعات وأكلاف سياسية وغير سياسية هي جميعها في غنى عنها. الأيام القادمة ستتكفّل بتوضيح الصورة بشكل أفضل. الأكيد أن قوى المقاومة التي نجحت في التصدّي لمخطّطات التصفية منذ «مؤتمر مدريد»، هي اليوم أقوى وأمنع بما لا يقاس، وستفلح في إفشال أيّ مخطّطات شبيهة. شعار Yankee Go Home، «عد إلى بلادك أيها الأميركي البشع»، حفر عميقاً في وعي أجيال بعينها في ستينيّات وسبعينيّات وحتى بداية ثمانينيّات القرن الماضي، على خلفية الجرائم المروّعة التي ارتكبتها الولايات المتحدة في فييتنام وكمبوديا، وكذلك لدعمها الأنظمة الديكتاتورية العميلة في أميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا. ساهم هذا الوعي في خلْق أرضية مناسبة لنموّ حركات ثورية قامت بدور مناهض لهيمنتها، وتصدّت لمشاريعها في أكثر من بقعة من العالم، على الرغم من أن واشنطن كانت في أوج قوتها في تلك المرحلة التاريخية. هي اليوم تشهد انحساراً تدريجياً، ولكن مستمرّاً لهيمنتها، وصعوداً لدور منافسَيها الاستراتيجيَّين على المستوى الدولي، وعداءً متأجّجاً لها ينتشر عبر العالم كما النار في الهشيم، على خلفية مشاركتها في حرب الإبادة ضد غزة. الفارق الوحيد ربّما هو في مستوى حدّة العداء لسياساتها، إلى درجة أن الملايين من مواطنيها ومن مواطني الغرب، باتوا يتفهّمون، ليس مجرّد مقاومتها في البلدان الخاضعة لهيمنتها، بل كذلك مهاجمة رموز سطوتها على أراضيها، كما حصل في يوم مشمس من أيلول 2001.

تشهد واشنطن عداءً متأجّجاً على خلفية مشاركتها في حرب الإبادة ضدّ غزة (أ ف ب)

أحلام بسيطة وآمال معلّقة ماذا سيفعل الغزّيون في الهدنة؟

غزة - **يوسف فارس**

استحوذ الحديث عن التهدئة، في اليومَين الماضيَين، على المساحة الأكبر من وقت أهالي قطاع غزة، ولا سيّما النازحين منهم في مراكز الإيواء. وفي انتظار الوقت المتوقّع للبدء الفعلي بوقف إطلاق النار،

مرّت الساعات ثقيلة على الناس، وسط مضاعفة المدفعية الإسرائيلية والطائرات الحربية من حدّة القصف. هنا، في شوارع مخيم جباليا، حيث الوقت من دم، استوقف المارّة بعضهم بعضاً، متسائلين عن ساعة الصفر. لا شيء أهمّ لديهم من معلومة موثوقة تتيح لهم التحرّك بأمان. ثمة أسئلة تشغل الإجابة عنها بالَ الجميع، تتمحور حول ما سيترافق مع وقف إطلاق النار المرتقب اليوم لمدّة أربعة أيام: هل ستتراجع الآليات المتوغلة عن المناطق التي وصلت إليها في أعماق الأحياء المأهولة؟ هل ستُفتح الطريق لعودة الأهالي من الجنوب إلى الشمال، أو للنزوح من الشمال إلى الجنوب فقط؟ وماذا عن المساعدات والوقود؟ هل ستصل إلى شمال القطاع؟ هل ستعاود المستشفيات المخلاة فتح أبوابها مجدداً في غزة والشمال؟ وأيضاً، ثمّة من يطرح توقّعات أكثر تفاؤلاً، من مثل أن يتطوّر وقف إطلاق النار المؤقت، إلى هدن أخرى تقود في نهاية الأمر إلى انتهاء الحرب كلياً.

في العموم، ليست ثمّة أحلام كبيرة يسعى أحدهم إلى أن يحقّقها في الساعة الأولى لوقف إطلاق النار، وهو ما يدلّ عليه الحال مثلاً في مدرسة «جباليا الإعدادية للاجئين» التي تحوّلت إلى مركز إيواء يؤوي أكثر من 10 آلاف نازح، حيث التقت «الأخبار» العشرات من النازحين. بالنسبة إلى النازح سلمان حازم، فإن أولويته هي العودة إلى منزله في حيّ تل الزعتر المحلي. يقول لـ«الأخبار»: «إذا كان المنزل قائماً، فإن لديّ فرصة للاستحمام واستخراج ما فيه من مواد تموينية، ثمّ الاطمئنان على الأهل والجيران، لا معلومات لدى أحد عمّن بقي حيّاً أو استشهد. نحن مقطوعون عن العالم». أمّا وليد السيد، فهمومه أكبر من ذلك بكثير، إذ اضطرّ الشاب العشريني إلى ترك 15 من أبناء أسرته تحت أنقاض منزله في منطقة السكة شرقي مخيم جباليا، بعدما شرعت طائرات «الكواد كابتر» في إطلاق الرصاص على الأهالي حينما استطاع تدبير وقود لتشغيل الباقر الذي سيتولّى مهمّة إزالة الركام لانتشال الشهداء. يقول السيد في حديثه إلى «الأخبار»: «كنتُ أسمع صوت أنين من تحت الركام، لديّ أمل في أنّ أختي الصغرى بشرى لا تزال حيّة. لكن داهمنا المساء، وبدأ الرصاص يحاصرنا من كلّ جانب. يعتريني شعور حادّ بالعجز والتقصير. كان من المفترض أن أبقى حولهم حتى لو كلّفني ذلك حياتي».

> الآلاف هنا يشعرون أن أبناءهم وإخوانهم الشهداء لم ينالوا التشريف الذي يستحقّون في رحيلهم

بالنسبة إلى المئات من الجرحى الذين تمّ إخلاؤهم من مستشفيات «الإندونيسي» و«كمال عدوان» و«الشفاء»، وباتوا محرومين من أيّ مأوى أو رعاية، فإن الهدنة فرصة للخروج من مناطق شمال غزة إلى جنوب وادي غزة، أملاً في الحصول على الرعاية الصحية، بعدما توقفت كل المستشفيات العاملة في المناطق الشمالية. يقول الجريح محمود أكرم: «لم أستطع تغيير ضمّادة جرحي منذ خمسة أيام. في ساقي أربعة جسور بلاتين، بدأ يخرج منها القيح»، فيما يشير الجريح محمود أحمد، في حديثه إلى «الأخبار»، إلى أن «الأمل الوحيد لإنقاذ قدمي ويدي من البتر هو أن يُسمح بتنقّل السيارات والإسعافات إلى جنوب القطاع. لا خدمات طبية في الشمال، من يُصاب هنا ينتظر الموت».

أحلامٌ أخرى تبدو أكثر تواضعاً، فالآلاف هنا يشعرون بأن أبناءهم وإخوانهم الشهداء لم ينالوا التشريف الذي يستحقّون في رحيلهم. الحاج أبو صلاح، الذي قضى اثنان من أبنائه شهيدَين رفقة زوجته وابنته الصغرى، يرى في أيام التهدئة فرصةً لاستعادة جثامين أحبّائه من المقبرة الجماعية التي دُفنوا فيها على عجالة قرب مستشفى «الإندونيسي»، ليواريهم الثرى في «مقبرة الشهداء» شرق مخيم جباليا شمال القطاع. يقول الحاج في حديثه إلى «الأخبار»: «لن يهدأ لي بال إلّا عندما أنقلهم إلى قبور خاصة بهم. سأقضي ما تبقّى من عمري، وأنا أزورهم في كلّ صباح ومساء، وأزرع النبات الأخضر والورود على أضرحتهم».

الأكيد أن الطريق إلى جنوب قطاع غزة سيكون مزدحماً، وأن أكثر الأسر التي تشتّتت ما بين جنوب وادي غزة وشماله، ستسعى إلى لمّ شملها. وإن يفضّل الكثيرون من النازحين إلى جنوب الوادي أن يعودوا إلى شماله، إلّا أن هذا الخيار دونه ما يفترضه الشارع من أن نصيب المناطق الشمالية من الحرب بدأ ينتهي، وأن ما تبقّى من عمر الحرب، ستتوجّه فيه العملية البرية إلى المناطق الجنوبية.

ليست لغة أحلام كبيرة يسعى أحدهم أن يحقّقها (أ ف ب)

طوفان الأقصى

حماسة غربية للهدنة حان وقت السياسة

خضر خروبي

منذ إعلان قطر نجاح الجهود الدبلوماسية التي تقودها، بالاشتراك مع الولايات المتحدة ومصر، في التوصّل إلى «هدنة إنسانية» في قطاع غزة، من المقرّر أن تدخل حيّز التنفيذ ابتداءً من صباح اليوم على أن تستمرّ لأربعة أيام، وتُنفّذ خلالها عملية تبادل جزئي للأسرى، انشغلت أقلام المحلّلين الغربيين بتحليل خلفيات الهدنة وأفاقها على المستويَين السياسي والميداني.

انقسامات إسرائيلية

في محاولتها الوقوف على أبرز الدوافع التي أقنعت حكومة بنيامين نتنياهو بالمُضيّ في مقترح «الهدنة الإنسانية» في غزة، رأت صحيفة «نيويورك تايمز» أن تلك الموافقة جاءت «تتويجاً لنزاع دام نحو أسبوع كامل بين القادة المدنيين والعسكريين الإسرائيليين، تمحور حول ما إذا كانت مثل هذه الصفقة ستعزّز قوة حركة حماس، وتعرّض الرهائن المتبقّين لديها للخطر». وتابعت الصحيفة الأميركية، نقلاً عن مسؤولين أمنيين إسرائيليين، قولهم، إن فريقاً يقوده وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، «سعى إلى تأخير وقف إطلاق النار (المؤقت)، بداعي الخوف من أن يؤدي ذلك إلى إبطاء زخم الاجتياح الإسرائيلي (لغزة)، ويسمح لحماس بإعادة تجميع صفوفها، فضلاً عن صرف الانتباه الدولي عن الأسرى الـ190 المتبقّين في غزة»، في حين أن فريقاً آخر، بقيادة رئيس «الموساد»، ديفيد برنياع، الذي لعب دوراً قيادياً في إدارة المفاوضات الجارية حول ملفّ الأسرى، «جادل بأن التوصّل إلى الصفقة أفضل من عدمه، ولا سيما أنه يمكن مواصلة عملية الاجتياح فور انتهاء سريان وقف إطلاق النار المقرّر لمدّة قصيرة».

وأسهبت الصحيفة في تسليط الضوء على التطورات الدراماتيكية التي صاحبت تلك التجاذبات، موضحةً أنّ «الفريق الأول كانت له اليد العليا في بداية الأمر، حين أقنع نتنياهو بتأجيل التصويت في مجلس الوزراء والذي كان من المقرّر إجراؤه يوم 14 الجاري، على أمل أن يؤدي المزيد من الضغط العسكري إلى منح إسرائيل هامشاً أكبر من التأثير، وقدْراً أكبر من النفوذ، على طاولة المفاوضات، بما يسمح بإطلاق سراح المزيد من الرهائن (الإسرائيليين)». وأضافت الصحيفة، نقلاً عن مسؤول عسكري إسرائيلي، أن «الفريق الثاني، تمكّن من الفوز، وتغليب وجهة نظره في نهاية المطاف، ما دفع نتنياهو إلى إجراء التصويت في وقت مبكر من يوم الأربعاء الفائت، وإفساح المجال أمام الموافقة على الهدنة»، متابعةً أنّ الفريق الأول، عاد وبدّل مواقفه بزعم أن «الشروط التي تمكّنت إسرائيل من انتزاعها في صفقة (الهدنة) الحالية، جاءت أفضل بكثير من تلك التي عُرضت عليها قبل أسبوع». ونقلت الصحيفة، عن مصدر مقرّب من غالانت، قوله إن تغيير الأخير وعناصر الفريق الداعم له، وفي طليعتهم وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، مواقفهم، يرجع إلى «اعتقادهم بأن قرار الاستيلاء على مساحة أكبر من مدينة غزة، بما في ذلك السيطرة على مستشفى الشفاء، أخرى في المدينة، مواجهات عنيفة لحماس سيشكل أكبر، وسمح لإسرائيل بجمع المزيد من المعلومات الاستخبارية حول الرهائن المفقودين، وهو أمر وفّر للأخيرة موقفاً تفاوضيّاً أقوى، ومكّنها من انتزاع اتفاق (هدنة) بشروط أفضل».

أيضاً، توقّفت الصحيفة عند الضغوط المتزايدة في الشارع الإسرائيلي على حكومة نتنياهو، والتي تجلّت في مسيرة نظّمها آلاف المتظاهرين سيراً على الأقدام من تل أبيب إلى القدس، للضغط من أجل استرجاع الأسرى، وذلك بوصفها أحد دوافع الحكومة للموافقة على «الهدنة». واعتبرت أن هذه الموافقة إنّما «تعكس حالة التوتّر القائمة داخل القيادة الإسرائيلية»، بالنظر إلى تعهدات سابقة لقادة الاحتلال بهزيمة «حماس»، واستعادة الأسرى المحتجَزين لديها، ولا سيما أنهما هدفان متناقضان، من ناحية، و«الجدل الأوسع نطاقاً الذي بات يسود المجتمع الإسرائيلي حول الأولويات المباشرة للجيش في ردّه على هجمات السابع من تشرين الأول»، من ناحية ثانية، وذلك في ضوء تحوّل البحث في «كيفيّة استعادة قدرة إسرائيل على حماية مواطنيها، إلى صلب النقاش العام» في كيان الاحتلال، إذ يؤيّد بعض الإسرائيليين مواصلة العمل العسكري لهزيمة «حماس»، وإنْ على حساب الهدف المتعلّق باستعادة الأسرى، كطريق لاستعادة تلك «القدرة»، فيما يولي آخرون استعادة هؤلاء الأولوية، حتى وإنْ تطلّب الأمر إبطاء وتيرة الهجوم، للغاية نفسها.

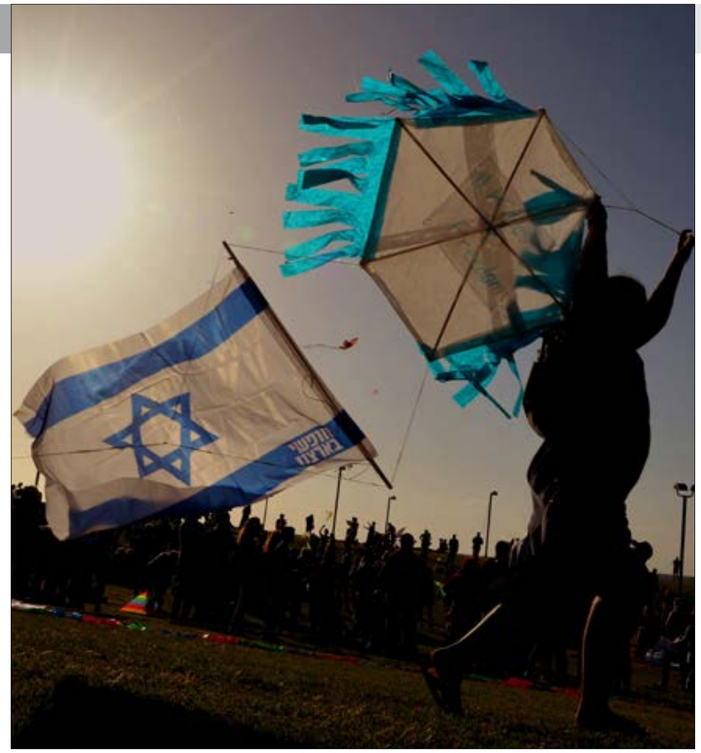

تفاوت النظرة إلى تقييم «اتفاف الهدنة»، وتبعاته السياسية والعسكرية (أ ف ب)

هل تمهّد الهدنة لوقف إطلاق النار؟

تتفاوت النظرة إلى تقييم «اتفاق الهدنة»، وتبعاته السياسية والعسكرية، وخصوصاً لناحية فرص تحوّله إلى «وفق دائم لإطلاق النار»، أو توظيفه في استئناف «عملية السلام» بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ومن منظور بعض المحلّلين العسكريين الإسرائيليين الاتفاق المذكور، من بنود حظرت تحليق الطائرات الإسرائيلية فوق جنوب قطاع غزة طيلة مدّة الهدنة، وتعليق طلعاتها الجوية فوق مناطق شمال القطاع لمدة ستّ ساعات يومياً، يصبّ في مصلحة حركة «حماس»، كونه يسمح لمقاتلي الحركة بالتحرّك شمالاً وجنوباً، من دون أن يكونوا عرضة للانكشاف من قِبَل سلاح الجو الإسرائيلي. وانطلاقاً من تقاطع صحيفة «نيويورك تايمز» مع استنتاج المحلّل السياسي الفلسطيني، فؤاد خفاش، الذي رأى أن الاتفاق برهن على أن للحركة «اليد الطولى» في صراعها مع الاحتلال، معتبراً أن «إسرائيل وافقت، من الناحية الفعلية، على شروط حماس»، للإشارة إلى أن بعض المسؤولين العسكريين الإسرائيليين قد يؤيّدون، وإنْ جزئياً، ما ذهب إليه خفاش. وتنقل الصحيفة عن الخبير العسكري، والمحاضر في «الجامعة الإسرائيلية المفتوحة» ياغيل ليفي، قوله إن «إسرائيل حرّكت بدها بالموافقة على الهدنة، مكرهةً، وذلك بسبب حركة احتجاجية متنامية قادها ذوو الرهائن، ما حدا بنتنياهو إلى بذل المزيد من الجهد لإنقاذ أقارب هؤلاء المحتجين». كما تنقل عنه أنّ رئيس الحكومة ربّما أدرك أن «إهمال قضية الرهائن سيؤدي إلى توسيع دائرة الاحتجاجات المناهضة لحكومته». ومن جهته، رأى الرئيس السابق لـ«الشين بيت»، ياكوف بيري، أنه «يتوجّب على إسرائيل القبول باتفاق الهدنة، ذلك أنّ كل رهينة تريد حماس إعادتها، لا يمكننا أن نرفضها، الأمر الذي أعطى (الحركة) ورقة رابحة في المفاوضات». وحذّر بيري من إمكانية وقوع ما سمّاه «حوادث مؤسفة» خلال تطبيق الاتفاق، مبيّناً أن «أيّ حادث بسيط يمكن أن يوقع اتفاق وقف إطلاق النار في دائرة الخطر»، في إشارة إلى تطوّرات ميدانية قد تطيح «الهدنة». وشكّك بيري في إمكانية استمرار الحرب الإسرائيلية ضدّ «حماس» بعد انقضاء مدّة سريان تلك الهدنة، قائلاً: «عندما توقف الحرب، فمن الصعوبة في مكان، استعادة الزخم لمواصلتها».

في المقابل، اعتبر سفير الولايات المتحدة السابق لدى إسرائيل، مارتن أنديك، أن الرئيس الأميركي، جو بايدن، «لا يزال يعارض وقف إطلاق النار»، كما سبق أن صرّح في أكثر من مناسبة، على اعتبار أنه سيكون بمثابة انتصار لحماس»، مشدّداً على أن «الديناميكية التي جرى اعتمادها في هذه الحالة، من قِبَل الأفرقاء المعنيين، تبدو مثيرة للاهتمام»، ذلك أنّ «صيغة الهدنة تتمثّل في أنه إذا ما أرادت حماس الاستمرار في تجنّب المزيد من العمل العسكري الإسرائيلي، فستعيّنَ عليها أن تدفع ثمن ذلك من خلال إطلاق سراح المزيد من الرهائن، ولكن في مقابل حصولها على المزيد من السجناء الفلسطينيين». ولمّح إلى أن موافقة الأطراف المعنيّين على تلك الصيغة «لا تعني أنهم يتوقّعون أن تتحوّل الهدنة إلى وقف لإطلاق النار» لأسابيع أو أكثر. وفي الاتجاه نفسه، أشار مسؤول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجلس الأمن القومي الأميركي، بريت ماكغورك، الذي كان قد أجرى جولة شرق أوسطية، ولعب دوراً بارزاً في ملفّ المفاوضات غير المباشرة بين حركة «حماس» وإسرائيل، إلى إمكانية تمديد «الهدنة»، موضحاً أنه «يمكن القيام بالمزيد من خلال إتاحة المزيد من الوقت». وتابع أن «مسؤولية إتاحة المزيد من الوقت إنّما تقع في الوقت الراهن على عاتق حركة حماس»، مُعقباً: «في حال أفرجت (حماس) عن المزيد من الأسرى، وهو ما سبق أن أعطوا مؤشرات لقطر، ولـ(الوسطاء) المصريين في شأن استعدادهم للقيام به، فإن العمل بالهدنة في هذه الحالة سيستمرّ».

«عملية السلام»

في محاولتها استشراف آفاق اتفاق «الهدنة المؤقتة» في غزة، وارتداداته المحتملة على استئناف «المسار السياسي» بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كشفت صحيفة «واشنطن بوست» عن ضغوط تمارسها الإدارة الأميركية على حكومة بنيامين نتنياهو، مشيرة إلى أن «الأميركيين يأملون أن يفضي الاتفاق إلى تغيير دينامية الحرب، وربّما إلى وقف إطلاق النار على نطاق أوسع». وأضافت الصحيفة الأميركية أن «إسرائيل رفضت، لأسابيع خلت، إبطاء وتيرة هجومها العسكري في غزة، على الرغم من مناشدات حلفائها وذوي الأسرى، والوكالات الإنسانية العاملة في القطاع». وعلى رغم تأكيدهم حجم الضغوط التي مارستها واشنطن على حكومة نتنياهو للقبول بـ«الهدنة»، توقّع محلّلون غربيون أن يتمسّك الأخير بمواصلة العملية العسكرية في غزة، من دون وجود مؤشرات إلى رغبة لدى واشنطن في تقليص دعمها لتل أبيب. ومع ذلك، ثمّة من يتوقّف عند المحادثات التي أجراها بايدن أخيراً مع أمير قطر، تميم بن حمد آل ثاني، وتباحثهما في شأن «شروط إقامة دولة فلسطينية»، للدلالة على وجود توجّه أميركي جادّ لإعادة الزخم إلى مشروع «حلّ الدولتين». وفي معرض تدليله على وجود «مصلحة» لواشنطن خلف هذا التوجّه، لفت مدير مركز البحوث في «المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية»، روي كيبريك، إلى أنّ وقف إطلاق النار المؤقت في غزة «يوفّر فرصة للمجتمع الدولي، من أجل تعزيز السلام المستقرّ والمستدام في إسرائيل والأراضي الفلسطينية»، مؤكداً أنه «في ظلّ غياب الإرادة أو القدرة لدى الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية على حدّ سواء، لإحداث تغيير ملموس، فإن المجتمع الدولي، بقيادة الولايات المتحدة، قادر على الدفع نحو حلّ للصراع». واقترح كيبريك «ثلاث خطوات رئيسية» على هذا الصعيد: أولاها، أنه «يتعيّن على واشنطن أن تحدّد الهدف النهائي، والذي ينبغي أن يتمثّل في الالتزام بتنفيذ حل الدولتين وتبنّي مبادرة السلام العربية، في موازاة تحديد الجدول الزمني لتحقيقه»، وذلك عبر خيارَين، إمّا عبر قرار صادر عن مجلس الأمن الدولي، على أن تقترحه الإمارات العربية المتحدة داخل المجلس، بهدف «تجاوز التوتّر بين موسكو وواشنطن»، في إشارة إلى تمتّع الأولى بعلاقات وثيقة مع كلّ من الأخيرتين، بما يكفل عدم استعمال أيّ منهما حقّ النقض (الفيتو ضد) مشروع القرار، أو عبر عقد «مؤتمر سلام إقليمي» ترعاه الولايات المتحدة للغرض نفسه. وتتمثل الخطوة الثانية، وفق كيبريك، في أن يبادر الرئيس الأميركي إلى «تولّي قيادة الجهود الدولية، للاعتراف بالدولة الفلسطينية، سواء من الولايات المتحدة، أو الدول الكبرى الأخرى، كجزء من عملية دبلوماسية شاملة»، معتبراً أن تلك الخطوة من شأنها أن «تغيّر الديناميكية السائدة في غزة والضفة الغربية، على نحو يجعل من الصعب على إسرائيل مواصلة عمليات قضم الأراضي هناك»، إضافة إلى أنها «ستعزّز السلطة الفلسطينية ضدّ حماس، فضلاً عن دعم الحظوظ الانتخابية لبايدن، بصورة تمكّنه من استعادة الدعم (الشعبي) الذي فقده حين أبدى تأييده للعملية العسكرية الإسرائيلية في غزة». أمّا الخطوة الثالثة والأخيرة، فهي الاتفاق على ما سمّاه «صياغة نظام حكم فلسطيني، ذي طابع دولي، لفترة انتقالية»، قبل تطبيق «حل الدولتين»، موضحاً أن هذا يقتضي «تشكيل قوة دولية من الدول العربية والغربية لتحلّ تدريجياً محلّ القوات الإسرائيلية في غزة، بحيث تتولّى الإدارتين الأمنية والتنموية للقطاع». وبحسب الكاتب، فإنّه «في حال تمّ تحديد سبيل للتوصّل إلى حلّ الدولتين، فإن الدول الأوروبية والعربية ستوافق على الاستثمار في بناء البنية التحتية المادية والمؤسسية لسلطة فلسطينية معادٍ تأهيلها، كما سبق أن عبّر بايدن».

> الرئيس الأميركي «لا يزال يعارض وقف إطلاق النار، كما سبق أن صرح في أكثر من مناسبة، على اعتبار أنه سيكون بمثابة انتصار لحماس»

بن غفير يوجّه بمنع احتفالات التحرير

العدوّ نحو تفريغ غضبه في الضفة؟

رام الله - أحمد العبد

بات المشهد في مخيمات شمال الضفة الغربية المحتلة بعد كلّ اقتحام لجيش العدو، متشابهاً، بفعل استخدام آلة القتل والتدمير نفسها، والتي سرعان ما تتكشّف تداعيات فعلها مع لحظات الانسحاب الأولى للقوات المقتحمة. وعلى مدى أكثر من 15 ساعة، شنّت قوات الاحتلال عدواناً واسعاً على مدينة نابلس، تركّز في مخيم بلاطة، حيث اقتحمت عشرات المنازل، وفتّشتها وعاثت فيها خراباً، واعتقلت تسعة مواطنين، كما عمدت إلى تجريف الشوارع في المخيم وتدمير صرح «الشهيد». وعلى إثر ذلك، شهد مخيم بلاطة ومناطق واشتباكات مسلّحة، تخلّلها تفجير عشرات من العبوات الناسفة بالآليات الاحتلال، فيما منع جيش العدو، الطواقم الطبية من الوصول إلى المخيم، على رغم استشهاد فتى وإصابة سبعة مواطنين آخرين بالرصاص، محتجزاً مركبات الإسعاف، وفارضاً طوقاً عسكرياً في المحيط.

وبالتوازي مع ذلك، وفي سياق الجرائم الإسرائيلية المستمرّة في الضفة، استُشهد الشاب خضر علوان (46 عاماً) قرب رام الله، بينما أصيب آخران برصاص قوات الاحتلال عند مدخل قرية برقة، بعدما أطلقت النار صوب مركبة كانت تقلّهما. وفي بلدة عزون، قرب قلقيلية، سُجّلت حملة اعتقالات واسعة طاولت 36 مواطناً، بعد اقتحام القوات الإسرائيلية منازل المواطنين وتدميرها إيّاها بشكل متعمّد، علماً أن حصيلة الاعتقالات الإجمالية ليوم الخميس (أمس)، ناهزت الـ90 مواطناً، بينهم امرأة من طوباس.

وفي هذا الوقت، لا تزال تسيطر على الضفة الغربية، وتحديداً القدس، حالة التوتّر، في انتظار ما ستؤول إليه صفقة تبادل الأسرى بين المقاومة في غزة والاحتلال، والتي ستشهد إطلاق سراح مجموعة من الأسرى الأطفال والأسيرات. ويسود اعتقاد لدى الفلسطينيين بأن جيش الاحتلال سيصعّد من عدوانه على الضفة، عبر شنّ عمليات عسكرية طويلة يسفك فيها مزيداً من دماء الفلسطينيين، مع دخول الهدنة في القطاع حيّز التنفيذ صباح اليوم (كما هو مقرّر)، وذلك من أجل التخفيف من وطأة رضوخه للمقاومة وإبرام صفقة التبادل، ولكي يعطي انطباعاً للرأي العام الإسرائيلي بأن آلة القتل لم تتوقّف، ولا سيما أن وزير «الأمن القومي»، إيتمار بن غفير، أصدر أوامره للشرطة بمنع الاحتفاء بتحرير أيّ أسير، وخاصّة في القدس.

وتُعزّز هذا الاعتقاد، شهيّة جيش الاحتلال المفتوحة على القتل، واعتماده الكبير على الطائرات، سواء المُسيّرة أو الحربية لتنفيذ عمليات اغتيال في كلّ مرّة يشنّ فيها عملية عسكرية في مخيمات شمال الضفة، وهو ما أسفر بالفعل عن ارتقاء عدد كبير من الشهداء منذ عملية «طوفان الأقصى»، بعدما استهدفت الطواقم والمؤسسات الطبية، من مثل المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات، وتحديداً في مخيمات جنين، وطولكرم، ونور شمس، وبلاطة. وآخر تلك العمليات شهدها مخيم بلاطة قبل أيام، حين شنّت طائرة حربية مقاتلة غارة اغتالت فيها 5 مقاومين وسط المخيم، وسبقها قصف من مُسيّرة في مخيم جنين.

> في خلال الساعات الماضية، أحرق مستوطنون مدرسة في تجمّع زنوتا في الخليل

أمّا مخيم طولكرم شمال الضفة، فتعرّض لاقتحام واسع، مساء الثلاثاء، استمرّ لأكثر من 10 ساعات، بعدد كبير من الآليات العسكرية بينها جرافتان، فيما لجأت قوات الاحتلال أيضاً إلى سلاح الطيران لمواجهة المقاومين في أزقّة المخيم، وقصفت طائرة مُسيّرة محيط عيادة طبية ميدانية أقيمت لتقديم الإسعافات والعلاج للمواطنين، ما أدّى إلى استشهاد 6 شبان، من بينهم ثلاثة مقاومين، بالإضافة إلى شهيدَين آخرين في مناطق متفرّقة في الضفة. وفي أعقاب القصف الذي تسبّب بأضرار في العيادة الطبية، اقتحمت قوات الاحتلال المكان واعتقلت مسعفين ومصابين يتلقّون العلاج، كما حاصرت مستشفى «الشهيد ثابت الحكومي»، ومستشفى «الإسراء التخصّصي» في مدينة طولكرم، معرقلةً عمل الطواقم الطبية، واستتبعت ذلك بملاحقة مركبات الإسعاف واحتجزت إحداها، واختطفت مصاباً كان على متنها، مانعةً إيّاها من الدخول إلى المخيم وانتشال الشهداء، الذين لم تتمكّن من انتشالهم سوى بعد انسحاب قوات الاحتلال من المخيم. وترافقت هذه التطورات مع تدمير واسع للطرق والبنى التحتية، بما يشمل شبكات المياه والكهرباء، فضلاً عن إغلاق مداخل طولكرم بالسواتر الترابية. وفي خلال اقتحام المخيم الذي أعلنته «منطقة عسكرية مغلقة»، حاصرت قوات الاحتلال جميع الطرق المؤدّية إليه، ونشرت القنّاصة فوق عدد من المباني المحيطة به، على وقع اشتباكات مسلّحة عنيفة خاضها المقاومون مع جنود العدو، تمكّنوا في خلالها من تفجير عدّة عبوات ناسفة، علماً أن هذا هو الاقتحام الرابع للمخيم منذ 7 أكتوبر.

حاصرت مستشفى «الشهيد ثابت الحكومي»، ومستشفى «الإسراء التخصّصي» في مدينة طولكرم، معرقلةً عمل الطواقم الطبية، واستتبعت ذلك بملاحقة مركبات الإسعاف واحتجزت إحداها، واختطفت مصاباً كان على متنها، صفوف من أصل سبعة في المدرسة المبنيّة جدرانها من الخشب والإسمنت والمسقوفة بالزينكو (صفيح)، علماً أن هذه المدرسة سبق أن هُدّمت من جانب الاحتلال 3 مرات بحجة البناء من دون ترخيص في المنطقة المصنّفة (ج). كما شقّ مستوطنون، أول من أمس، طريقاً بطول 1000 متر تقريباً يربط بؤرة استيطانية جديدة أقاموها في واد الحمام في قرية بيرين، بمستعمرة «بني حيفر» المقامة على أراضي المواطنين جنوب بلدة بني نعيم شرق الخليل. وبحسب «هيئة مقاومة الجدار والاستيطان» الفلسطينية، فإن الاعتداءات التي نفّذها مستوطنون، خلال تشرين الأول الماضي، بلغت «رقماً قياسياً» وهو 390 اعتداءً في شهر واحد، ما تسبّب باستشهاد 9 فلسطينيين على أيدي مستوطنين». كما أفادت الهيئة بأن هجمات المستوطنين «أدّت إلى تهجير 9 تجمّعات فلسطينية بدوية تتكوّن من 100 عائلة تشمل 810 أفراد، من أماكن سكنهم إلى أماكن أخرى».

التهدئة لا تنسحب على اليمن
المطلوب وقف نهائي للعدوان

صنعاء - رشيد الحداد

لن تتوقّف هجمات صنعاء الجوية والبحرية على مصالح إسرائيل خلال فترة الهدنة المؤقّتة بين العدوّ والمقاومة الفلسطينية؛ فالحرب مفتوحة مع دولة الكيان حتى تتوقّف الحرب بشكل كلّي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، كما تقول «أنصار الله». وفي الوقت الذي أكد فيه المتحدث باسم القوات المسلحة اليمنية، العميد يحيى سريع، في بيان، أن قوات بلاده الصاروخية نفّذت، مساء أول من أمس، عملية هجومية جديدة بدفعة من الصواريخ المجنّحة على عدّة أهداف حسّاسة في مدينة إيلات جنوب الأراضي المحتلة، لوّح «عضو المجلس السياسي الأعلى»، محمد علي الحوثي ، في منشور على منصة «إكس»، باستهداف المزيد من السفن من دون توقّف.

في موازاة ذلك، أكدت القوات البحرية اليمنية استمرارها في تنفيذ العمليات العسكرية ضدّ سفن الكيان الإسرائيلي ومصالحه في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، حتى يتوقف العدوان على قطاع غزة. وجدّدت، في بيان، تأكيدها أن عملياتها محدّدة باستهداف السفن التي ترفع العلم الإسرائيلي أو تديرها شركات إسرائيلية أو يملكها إسرائيليون، محذّرة كل السفن العابرة في البحر الأحمر من الإبحار بالقرب من الناقلات الإسرائيلية، ومطالبةً بعدم إطفاء أجهزة التتبّع. كما أعلنت أنها ستستهدف أيّ قطعة عسكرية ترافق أيّ سفن إسرائيلية في البحر الأحمر من دون تردّد. وردّاً على تهديدات أميركية وإسرائيلية بشنّ عملية هجومية مباغتة على قوات صنعاء البحرية، أكدت البحرية اليمنية أن اليمن وقواته المسلّحة جاهزان، وبقدرات وإمكانات قتالية عالية، لأيّ ردّة فعل، موضحةً أن «تنفيذ المهام القتالية في البحر الأحمر لا يشكّل خطراً على الملاحة الدولية، وعلى الكيان أن يدرك أن باب المندب خطٌ أحمر». وقد تزامن ذلك مع زيارة قيادة القوات البحرية في صنعاء لطاقم السفينة «غالاكسي ليدر»، للاطمئنان على أفراده. وأظهرت الصور وجود الطاقم على متن السفينة الراسية على سواحل محافظة الحديدة الساحلية غربي اليمن.

وخلال الزيارة، وجّه قائد القوات البحرية، اللواء محمد فضل عبد النبي، بتقديم كلّ الرعاية والاهتمام للبحّارة الـ 22، الذين لم تكشف صنعاء جنسياتهم حتى الآن، ولا سيما أن عدداً من الدول تبرّأت من الطاقم، فيما أعلنت إسرائيل أن هذا الأخير مكوّن من دول متعدّدة، وليس بين أعضائه من يحمل الجنسية الإسرائيلية. وذكرت وسائل إعلام تابعة للكيان أن السفينة مستأجرة من شركة يابانية، لكن طوكيو التي طالبت، في بيان رسمي، سلطنة عُمان والسعودية وإيران، بالتدخّل لدى حكومة صنعاء للإفراج عن طاقم السفينة، أكدت عدم وجود مواطنين يابانيين على متن الناقلة المدارة من قِبَل الشركة اليابانية «نيبون يوسين».

وفي السياق نفسه، طالبت بريطانيا صنعاء، بالإفراج الفوري عن طاقم السفينة من دون تأكيد وجود بريطانيين من ضمن الطاقم، واتّهمت، في بيان رسمي، صنعاء، بانتهاك القانون الدولي وتعريض الملاحة الدولية للخطر في باب المندب. لكن الاتحاد الأوروبي الذي منح أسرى إسرائيليين لدى «حماس» جنسيات أوروبية في محاولة للإفراج عنهم باعتبارهم من مواطني دُوله، قال، في بيان، إن هناك مواطنين من الاتحاد ضمن طاقم السفينة. ورغم ذلك، صعّدت إسرائيل تهديداتها لصنعاء، بسبب احتجاز الناقلة؛ إذ هدّد رئيس وزرائها، بنيامين نتنياهو، في مؤتمر صحافي، أوّل من أمس، بردّ عسكري على ضربات قوات صنعاء ضدّ الأهداف الإسرائيلية واستيلائها على السفينة.

في المقابل، أكدت وزارة الخارجية في حكومة الإنقاذ رفضها القاطع لتصريحات المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، ماثيو ميلر، التي اعتبر فيها احتجاز السفينة في البحر الأحمر خرقاً صارخاً للقانون الدولي. ودعت، في بيان، وإشنطن إلى «إعادة النظر في تعريفها لمفهوم انتهاك القانون الدولي»، مشدّدة على أن «جرائم الحرب والإبادة التي يرتكبها الكيان الصهيوني في قطاع غزة تمثّل الانتهاك الحقيقي للقانون الدولي وتتعارض مع كل القيم الإنسانية». وجدّدت التأكيد على حقّ اليمن في حرية التحرّك في مياه البحر الأحمر، وتعاونه مع المقاومة الفلسطينية في مواجهة العدوان الصهيوني.

طوفان الأقصى

بريتوريا لا تهادن تل أبيب نحو رؤية «جنوب - عالمية» لفلسطين

محمد عبد الكريم أحمد

صعّدت جنوب أفريقيا موقفها المناهض للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، من خلال تمرير برلمانها قراراً (21 الجاري) اقترحه حزب «مقاتلو الحرية الاقتصادية»، وعدّله «المؤتمر الوطني الأفريقي»، يقضي بغلق السفارة الإسرائيلية في البلاد، وتعليق «جميع العلاقات الدبلوماسية» بين الجانبَين، إلى حين «الاتفاق على وقف لإطلاق النار»

تمثّل الرؤى الناشئة موقفاً «جنوب عالمي» واضحاً من شأنه أن يعيد رسم ملامح القضية الفلسطينية

في غزة، والتزام تل أبيب بـ«المفاوضات التي تيسّرها الأمم المتحدة» من أجل «سلام عادل ودائم». ووفق القرار، فإن الحكومة الجنوب أفريقية، مدعوّة إلى بذْل جهود في «المحكمة الجنائية الدولية»، بهدف اقتياد رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، وكبار قادة حكومته، إلى التحقيق، على خلفية «انتهاكهم القانون الجنائي الدولي، وارتكابهم جرائم ضدّ الإنسانية». وجرى تمرير القرار بأغلبية 248 صوتاً مقابل 91 صوتاً، ما يدحض مزاعم الانقسام الجنوب أفريقي إزاء قضية فلسطين، وذلك بعدما تمكّن «المؤتمر الوطني الأفريقي» من حشد مجموعة كبيرة من الأحزاب الصغيرة، متبايِنة التوجّهات الأيديولوجية والقواعد الانتخابية، خلفه. أيضاً، فإن الحيثيات التي صِيغ على أساسها القرار، كانت معبّرة عن رؤية شاملة للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ومن بين وجوهه استمرار التوسّع الاستيطاني، وانتهاك «حكومة الأبارتهيد الإسرائيلية» للقانون الدولي، وسياساتها العدوانية التي تدفع إلى صعود «المقاومة المسلّحة» (كخيار شعبي)، والتي لن يتحقّق السلام في الشرق الأوسط أبداً ما دامت قائمة.

جنوب أفريقيا والتصعيد ضدّ إسرائيل

فيما يسعى الاحتلال إلى تمرير سياسات الأمر الواقع، وتجاهل الانتقادات الدولية المختلفة، معوّلاً في ذلك خصوصاً على الدعم الأميركي، فإن خطوات جنوب أفريقيا الأخيرة ضدّ إسرائيل أثارت قلق الأخيرة بالفعل، وربّما ترقّبها لمزيد من الضغوط التي يمارسها هذا البلد، إمّا المباشرة منها، أو عبر أدوات العمل الإقليمي والدولي. واتّضح القلق المشار إليه في استدعاء تل أبيب سفيرها في بريتوريا، إلياف بيلوتسركوفسكي، «للتشاور» (20 الجاري)؛ إذ لفتت بيان وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى أن قرار الاستدعاء جاء على خلفية انتقادات الرئيس الجنوب أفريقي، سيريل رامافوسا، لهجمات الكيان على غزة، وبعد «بيانات جنوب أفريقيا الأخيرة (التي تدين إسرائيل)». في المقابل، وممّا يؤشّر إلى مبدئية سياسات جنوب أفريقيا إزاء الأزمة، طرْحها مسألة العدوان الإسرائيلي، ومجمل القضية الفلسطينية، في قمّة مجموعة «بريكس» الافتراضية التي نظّمتها العاصمة الجنوب أفريقية (21 الجاري)، وضمّت إلى قادة المجموعة، الدول المفترض انضمامها إليها مطلع العام المقبل (مصر، السعودية، الإمارات، الأرجنتين، إثيوبيا وإيران)، إضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيرتش. وإذ رأس رامافوسا الاجتماع، فهو عبّر خلال فعالياته عن قلقه العميق من الوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، والحاجة إلى احترام القانون الدولي (من قِبَل قوات الاحتلال)، فضلاً عن مطالبته بالتوصّل إلى اتفاق لتمرير المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة بشكل كامل وفوري. ويكشف حرص بريتوريا على تفعيل كل الأدوات الإقليمية والدولية المتاحة في سبيل الدفع نحو مقاربة دولية جادّة للقضية الفلسطينية، بعيداً عن إمكانية تحقيق هذه الجهود تأثيراً ملموساً لجهة تغيير الوضع الراهن، ولا سيما إذا ما جرى وضعها إلى جانب جهود الصين في السياق نفسه، على رغم التحفّظات الإسرائيلية والغربية.

جنوب أفريقيا والصين وروسيا: رؤية جنوب عالمية للأزمة؟

أكد رامافوسا، خلال قمّة «بريكس» الافتراضية، أن العقاب الجماعي للمدنيين الفلسطينيين «عبر استخدام إسرائيل غير القانوني للقوّة، جريمة حرب»، وأن منْع وصول المساعدات والمياه إلى سكان غزة «يرقى إلى الإبادة». وتجاوز رامافوسا الرؤية التقليدية لما بعد الأزمة (في ظلّ مؤشّرات ظهرت وقتها قبل إعلان الهدنة الأخيرة) بتبنّيه خيار نشر قوات للأمم المتحدة في قطاع غزة، فيما اتّسقت رؤية الرئيس الجنوب أفريقي مع التيار المتصاعد داخل بلاده، والمستند إلى تشبيه الأزمة في فلسطين بأزمة جنوب أفريقيا في مواجهة العنصرية قبل عام 1994.

لكن تعليقات الرئيسَين الصيني شي جين بينغ، والروسي فلاديمير بوتين، خلال قمّة «بريكس بلس»، جاءت أكثر تحفُّظاً، إذ اكتفى كل منهما بالدعوة إلى وقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن المدنيين، فيما تفادى الزعيمان توجيه المستوى نفسه من النقد إلى أيّ من «جانبَي الصراع». وبينما طرحت بكين، عبر اتّصالات موسّعة لوزير خارجيتها، وانغ يي، مع دول عربية وإسلامية منذ الـ 20 من الجاري، ولقائه وفداً من وزراء خارجية السعودية والأردن ومصر وقطر وتركيا وإندونيسيا ونيجيريا، رؤية لتسوية الأزمة في غزة ومجمل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، داعيةً إلى «مؤتمر دولي للسلام» في الشرق الأوسط، فإن التقارب الصيني - الجنوب أفريقي في مجمل ملفّات الاقتصاد والتعاون ضمن «بريكس»، وفي مجال السياسات الإقليمية والدولية، تجلّى واضحاً في دعم بكين التامّ لسياسات بريتوريا تجاه الأزمة في غزة. وبالفعل، تقارب مضمونا مواقف الرئيسَين رامافوسا وشي، الذي أعلن أن «السبب الجذري للوضع الفلسطيني - الإسرائيلي هو واقع تجاهل حقّ الشعب الفلسطيني في دولة، وحقّه في الوجود، وحقّه في العودة منذ سنوات بعيدة».

وتمثّل تلك الرؤى - إجمالاً - موقفاً جنوب عالمي واضحاً، من شأنه أن يعيد رسم ملامح القضية الفلسطينية، بعيداً عن السردية الغربية والإسرائيلية التي سعت، في العقود الأخيرة، إلى قتْل القضية، وتحويلها إلى مجرّد «أزمة إنسانية» طارئة من حين إلى آخر.

في المقابل، تحرص الميديا الغربية على وضع سياسات الجنوب العالمي بقيادة الصين وروسيا وجنوب أفريقيا في المسار الحالي، في سياق «انتهاز الفرص» الراهنة «لتحسين صلاتها (تلك الدول) بالعالم العربي والإسلامي».

الاستجابة الإسرائيلية: الأسوأ لم يأتِ بعد

لفتت الصحف الإسرائيلية الانتباه بشكل مكثّف إلى واقعة نشْر عمدة سابق لمدينة جوهانسبرغ، وهو ثابيلو أمار، صورة عبر منصّة «إكس» يمسك فيها بندقية، مكتوب عليها: «نقف مع حماس»، قبل حذفها بسرعة، وسط اتهامات مجموعات مختلفة له بـ«معاداة السامية». واهتمّت الخارجية الإسرائيلية بالواقعة التي دانها الناطق باسم الأخيرة، ليور هايات، معتبراً أن «إظهار الدعم لجماعة إرهابية يثير الغثيان، إنه معاداة صرفة للسامية». ويتّضح ممّا تقدّم، تصاعُد الحساسية الإسرائيلية تجاه أيّ إشارة في جنوب أفريقيا إلى معاداة إسرائيل وسياساتها، حتى لو كانت من قِبَل مسؤولين سابقين. وتعزّز تلك المخاوف الإسرائيلية، الجذية الواضحة في تصرّفات بريتوريا في مواجهة الموقف الصهيوني على أكثر من مستوى (في أفريقيا أو خارجها)، والتي يدلّل عليها - على سبيل المثال - أنه وعلى رغم أن قرار البرلمان الجنوب أفريقي بإيصاء الحكومة بغلق سفارة إسرائيل ليس ملزماً، لكن وقوف الحزب الحاكم بقوّة وراءه، يشير إلى احتمال مزيد من التصعيد من جانب الحكومة، وعلى نحو لم تعهده إسرائيل من دولة من دول الجنوب العالمي.

كذلك، تؤشّر التداعيات الحالية في العلاقات الجنوب أفريقية - الإسرائيلية، إلى أن مرحلة ما بعد الحرب في غزة ستشهد مزيداً من التراجع في مستويات هذه العلاقات، وربما توسّع إلى «حرب باردة» بين البلدين، مع اصطفاف جنوب أفريقيا خلف الصين وروسيا ورؤيتهما المشتركة لمستقبل «النظام العالمي»، في مقابل استمرار تمتّع إسرائيل بدعم أميركي وغربي مستدام، بُراد أن يعوّضها تراجعها الإقليمي المرتقب في الشرق الأوسط.

مرحلة ما بعد الحرب في غزة ستشهد مزيداً من التراجع في مستويات العلاقات الجنوب أفريقية - الإسرائيلية (أ ف ب)

التصعيد الأميركي يحرج السوداني المقاومة ترفع السقف: لطرد الاحتلال الآن

بغداد - فقار قاصد

هدّدت «المقاومة الإسلامية في العراق»، الولايات المتحدة، بشنّ هجمات على قواتها في العراق بهدف طردها من البلاد، متوعّدة بالثأر لمقاتليها الذين استشهدوا قبل ثلاثة أيام في غارات أميركية استهدفت مقرّات تابعة لـ«الحشد الشعبي». وأكّدت قيادات الفصائل جاهزيّتها للمواجهة المباشرة مع القوات الأميركية، في حال لم تشرع الحكومة في تنفيذ قرار البرلمان الذي يقضي بإنهاء الوجود الأجنبي على أراضي البلاد. وكانت طائرات أميركية نفّذت، الثلاثاء وفجر الأربعاء، سلسلتَين من الهجمات ضدّ مقرّات لـ«الحشد» في غرب بغداد وفي ناحية جرف الصخر شمال محافظة بابل، ما خلّف 8 شهداء على الأقلّ وعدداً من الجرحى بينهسون إلى «كتائب حزب الله» و«حركة عصائب أهل الحق»، وذلك في إطار انتقام أميركي من هجمات بالطائرات المُسيّرة والصواريخ، نفّذتها المقاومة ضدّ القواعد والمنشآت الأميركية في سوريا والعراق نصرةً لقطاع غزة.

وكانت مصادر سياسية قد تحدّثت عن أن السفيرة الأميركية في بغداد، إلينا رومانوسكي، أبلغت رئيس مجلس الوزراء، محمد شياع السوداني، في لقائها معه قبل يوم واحد من الهجمات، بأن «المهلة انتهت، وأن واشنطن لن تسكت عن استهداف المقاومة لقواعدها في سوريا والعراق بشكل يومي». وفي المقابل، عدّت الحكومة العراقية القصف الأميركي «تجاوزاً مرفوضاً على السيادة»، مشيرة، في بيان أول من أمس، إلى أن القصف الذي استهدف جرف الصخر جرى من دون علمها، مؤكدةً أنها «المعنيّة حصراً بتنفيذ القانون، ومحاسبة المخالفين، وهو حقّ حصري لها، ولا يحق لأيّ جهة خارجية أداء هذا الدور نيابة عنها، وهو أمر مرفوض وفق السيادة الدستورية والقانون الدولي».

بدورهم، جمع عدد من أعضاء مجلس النواب تواقيع نيابية حول مقترح قانون لمقاضاة الولايات المتحدة عن الجرائم المرتكبة في العراق. كما جدّد البرلمان دعوته الحكومة إلى تطبيق قراره الذي ينص على إخراج القوات الأجنبية. وفي هذا الإطار، يرى القيادي في «كتائب حزب الله»، حمزة العقابي،

دعت «العصائب» إلى محاصرة قواعد الاحتلال بالقوة العسكرية أو بالتظاهرات للضغط على الحكومة لإخراجه

أن «الحرب في غزة هي نفسها في العراق، لأنها حرب أميركية وليست حرباً إسرائيلية، الكيان زرعته أميركا لصناعة الشر في المنطقة وتفتيتها». ويبيّن العقابي، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «رسائلنا واضحة وصريحة. فمثلما وقفت الفصائل والحشد الشعبي والمقاومة وقفة جادّة لطرد داعش والحفاظ على أمن الوطن والشعب، اليوم نجد أن هذا الحشد يضحّي بنفسه وبكلّ ما يملك من أجل الحفاظ على هذا الوطن. والحشد لديه رسائل كثيرة، منها إنهاء وجود القوات الأميركية في العراق لأن وجودها يسبّب زعزعة استقرار المنطقة، فضلاً عن أن الوجود الإسرائيلي، هذه الغدّة السرطانية، لا بدّ من أن تزول». ويؤكد أن «ردّ الفصائل قائم، وفصائل المقاومة شاركت بشكل واضح وصريح تحت مسمّى المقاومة الإسلامية في العراق. أمّا التصعيد فيحتاج إلى دراسة، وقادة الفصائل لديهم إستراتيجية معيّنة لمواجهة هذا العدوان».

ويشير عضو مجلس النواب، سعود الساعدي، من جهته، إلى أن «البرلمان عبّر عن موقفه بشكل واضح، عبر رفض هذا التجاوز والاعتداء على القوانين العراقية والقوانين الدولية»، مضيفاً، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «هذه القوات انتهكت السيادة وتجاوزت مهامها التي من المفترض أن تقوم بها تحت عنوان الاستشارة والتدريب، وليس قصف مقرّات الحشد الشعبي والقوات الأمنية». ويدعو الساعدي الحكومة إلى «تطبيق قرار البرلمان الذي يدعو إلى خروج القوات الأميركية من العراق»، مقترحاً أن «تكون عمليات التدريب والاستشارة للقوات الأمنية من الأردن الذي تمتلك فيه وإشنطن قواعد عسكرية». ويلفت إلى أنه جمع «عدداً من التواقيع داخل البرلمان لمقاضاة الولايات المتحدة، وذلك نتيجة انتهاكها للسيادة العراقية والقوانين الدولية».

أمّا القيادي في «الإطار التنسيقي»، علي حسين، فيرى أن «التجاوزات الأميركية بحق قوات الحشد الشعبي، ولا سيما في جرف الصخر، وقبلها بحق القائدَين الشهيدين أبي مهدي المهندس والحاج قاسم سليماني، سيكون ثمنها باهظاً وعقابها شديداً». ويعرب حسين، في حديث إلى «الأخبار»، عن اعتقاده بأن «ضربات فصائل المقاومة لن تتوقّف، وستكون أقوى، وستطاول مساحات وأهدافاً أكثر عمقاً من ذي قبل»، مؤكداً أن «فصائل المقاومة باتت تمتلك أسلحة متطوّرة تستطيع بواسطتها مواجهة الاحتلال الأميركي وإلحاق الخسائر بجنوده في العراق والمنطقة عموماً». ولا يستبعد القيادي أن يكون «هناك تصعيد ضدّ الأميركيين، ولا سيما أن زعماء الفصائل، كالشيخ قيس الخزعلي، وحتى القيادات الكبيرة، قالوا كلمتهم وتعهّدوا بالردّ وإنزال العقاب فيهم، وربّما ستكون هناك عمليات عسكرية ضدّ مصالح الأميركيين لغرض طردهم تماماً» من العراق.

وفي الاتجاه نفسه، يعتبر النائب عن كتلة «الصادقون» النيابية، الجناح السياسي لـ«حركة عصائب أهل الحق»، «أنه لا توجد قوات استشارية أو تدريبية في العراق، بل هي لغرض قتل العراقيين وأبناء الحشد الشعبي». ويرى، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «على جميع العراقيين والفصائل أن يستهدفوا القواعد الأميركية بقدر ما يستطيعون، وأن يحاصروا قواعد الاحتلال سواء بالقوة العسكرية أو بالتظاهرات للضغط على الحكومة لإخراج تلك القوات». ويؤكد أن «البرلمان ستكون له وقفة جادّة ومواقف مهمّة لغرض التخلّص من القوات الأجنبية، التي تقتل العراقيين كما تقتل القوات الإسرائيلية أبناء فلسطين بدم بارد».

رأي

إردوغان وفلسطين و«الحرب الدينية»

محمد نور الدين *

في الاحتفال الجماهيري الذي نظّمه حزب العدالة والتنمية دعماً لغزة وفلسطين قبل أقل من شهر في 28 تشرين الأول الماضي، اتهم الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، الغرب بازدواجية الموقف حين يبكي قتلى أوكرانيا ولا يفتح فمه ترحّماً على شهداء غزة وهم بالآلاف، وقال: «أيها الغرب إنّي أخاطبك هل تريد أن تحيي من جديد حرب الهلال والصليب؟ إذا كانت نيتك كذلك فاعلم أن هذه الأمة لم تمت. وستقف منتصبة على رجليها. واعلم أنه بالعزيمة نفسها التي خضناها في ليبيا وقره باغ سنخوضها في الشرق الأوسط».

كان إردوغان يواجه الغرب بالتشكيك في نواياه من دون الجزم بما يمكن أن تكون عليه. لكن نهار الأربعاء في 15 تشرين الثاني وأمام نواب كتلة «العدالة والتنمية» تحدّث إردوغان هذه المرة بوضوح حاسم لا يقبل التأويل؛ بأن اعتبر المواجهة الجارية حالياً في غزة وفلسطين هي مسألة هلال وصليب: «في أحداث شارلي إيبدو قُتل 23 شخصاً، فسار رؤساء دول ورؤساء حكومات في تظاهرات منددة بالحادثة. حسناً الآن أكثر من 13 ألفاً قُتلوا حتى الآن فأين هم هؤلاء الرؤساء ورؤساء الحكومات؟ هيا سيروا في تظاهرات لها علاقة بهذا (غزة). أليس من ضمير وعدالة عندكم؟ القضية هي مسألة صليب وهلال. هكذا ننظر نحن إلى القضية».

من التشكيك والتلميح وصولاً إلى التصريح، كان إردوغان يقطع في الصفة الدينية للمعركة الجارية في غزة. وهو يتهم الغرب كله، بالطبع مع إسرائيل، بإشعال حرب جوهرها الصراع بين المسيحية والإسلام. فهل الأمر في غزة وفلسطين هو فعلاً كذلك؟

لا شك أن الخوض في هذه المسألة أمر شائك ومعقّد ومتعدد البعد، ويدخل الموضوع في جدل كبير بين المؤيّدين لهذا الطرح والذين يعترضون على توصيف إردوغان له، ولكل من الطرفين حجته وذرائعه.

بداية، لا بد من الإشارة أولاً إلى أن إردوغان استخدم في تصريحه هذين، مصطلح الهلال والصليب وليس الإسلام والمسيحية. ومع أن ذلك جائز وطبيعي ولكنّ مفردتَي الهلال والصليب تحفران أكثر في الذاكرة وتصبغان على المسألة «حدّية» تقارب النفور والكراهية أكثر من مفردتَي الإسلام والمسيحية اللتين تمنحان بعضاً من التعميم والمرونة في الحديث عن طرفين في نزاع ديني. وبالتالي، فإنّ إردوغان أراد أن يحفر أعمق في شحن النفوس وتحضيبها بالنفور والكراهية. وإلى مصطلحَي الهلال والصليب اللذين استخدمهما الرئيس التركي، فإن موقفه قوبل بتصفيق حادّ من نواب كتلة حزبه كما لو أن هؤلاء النواب يتجاوزون تأييد الموقف إلى إعلان الجهوزية للذهاب إلى حرب دينية مع هذا الغرب.

ثانياً، إن الأساس هنا في كلام إردوغان، مدى مطابقة التوصيف مع الوقائع التاريخية وصولاً إلى الحرب على غزة التي تشنّها إسرائيل وبدعم كامل من الغرب أو معظمه وغير الغرب.

لا شك أن النزعة الدينية في نظرة الغرب إلى «باقي» العالم غير المسيحي قائمة وموجودة، ولا يمكن إنكار وجودها وتأثيرها في العديد من القرارات والأفعال منذ عقود بل قرون. فما اصطُلح على تسميته بالحروب الصليبية كان المثال الأكثر فقاعة على ذلك حين احتشدت أوروبا الغربية من أجل «تحرير» قبر السيد المسيح في القدس. بالتأكيد لم تعدم الحملات الصليبية البعد الديني منها بل كان شعارها، غير أن العوامل الاقتصادية والصراع حتى مع المسيحيين غير الكاثوليك (البيزنطيون مثالاً وليس حصراً)، كلّ ذلك كان في قلب جدول أعمالها وممارساتها.

وإذا قفزنا عبر العصور وانتقلنا سريعاً إلى القرن العشرين بالذات، فإننا نعثر، على سبيل المثال لا الحصر، على المشاهد التالية:

إنّ الحرب العالمية الأولى كانت حرباً بين قوى «مسيحية»، والدولة العثمانية «المسلمة» تحالفت فيها مع قوة مسيحية كبيرة هي ألمانيا. إن الحرب العالمية الثانية كانت بالكامل بين قوى مسيحية وبوذية، من الولايات المتحدة وأوروبا إلى الصين واليابان. إن الحرب في فيتنام كانت بين قوى مسيحية فرنسية وأميركية وبوذية. إن الحرب في أوكرانيا هي الآن بين قوى مسيحية، روسيا من جهة وكل الغرب من جهة أخرى. وفي قره باغ، وهذا مثل «طازج»، كيف نفسّر تخلي الغرب «المسيحي» عن أول الناس المسيحيين في العالم وهم الأرمن، وتركهم ينزحون، مشيأ مع أغنامهم وخيولهم، من أرض أجدادهم التي وُلدوا فيها حتى قبل أن يولد العرق الطوراني بكل بطوشه وأفخاذه، تحت الخوف من إبادة جديدة، على أيدي «المسلمين» الأذريين وحلفائهم من «المسلمين» الآتراك و«اليهود» الإسرائيليين من دون مجرد تحذير أو تهديد أو تدخّل؟ ولكن إذا انتقلنا إلى تركيا نفسها فإن الصورة ستكون أكثر وضوحاً بما لا يقاس:

لقد تحالفت تركيا منذ عام 1947 مع قوة «مسيحية» هي الولايات المتحدة بوجه الاتحاد السوفياتي. وفي عام 1949 اعترفت تركيا «المسلمة» بدولة «غير مسلمة» يهودية تُعتبر العدو الأول للعرب والمسلمين وهي إسرائيل. وفي عام 1952 انضمت تركيا إلى حلف كله من المسيحيين هو حلف شمال الأطلسي. وفي الخمسينيات، في عهد رئيس الوزراء «الإسلامي» عدنان مندريس، عُرفت العلاقات بين تركيا المسلمة وإسرائيل اليهودية ذروة ازدهارها السياسي والأمني والعسكري والاقتصادي. وتكرر تعزيز العلاقات بين تركيا المسلمة وإسرائيل اليهودية في الثمانينيات في عهد رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية طورغوت أوزال «الإسلامي».

وكانت القفزة الكبرى في العلاقات بين تركيا المسلمة وإسرائيل اليهودية مع وصول حزب العدالة والتنمية «الإسلامي» إلى السلطة عام 2002، حيث نال إردوغان جائزة الشجاعة من «المؤتمر اليهودي الأميركي» غير المسلم عام 2004 لدوره في محاولات التقريب بين العرب وإسرائيل. وعرفت العلاقات حدثاً غير مسبوق بدعوة أنقرة في ظل رئاسة عبدالله غول للجمهورية ورجب طيب إردوغان للحكومة، الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز ليلقي كلمة أمام البرلمان التركي، ليكون أول مسؤول إسرائيلي يلقي خطاباً أمام برلمان دولة مسلمة في 13 تشرين الثاني من عام 2007. وقبل سنتين في الأول من نيسان 2022 كان إردوغان رئيس دولة تركيا المسلمة يصف عمليات المقاومة الفلسطينية (المسلمة) في الضفة الغربية ضد إسرائيل اليهودية بأنها «إرهابية وشنيعة».

وكان الوجه الأكثر تجلياً في تقارب تركيا المسلمة مع إسرائيل اليهودية هو العلاقات الاقتصادية حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من مليار ونصف مليار دولار عام 2022 إلى تسعة مليارات ونيف في نهاية عام 2022. وعلى امتداد كل هذه الفترة وحتى الآن ألم تكن تركيا المسلمة تطلب ودّ الاتحاد الأوروبي والدخول إليه رغم أنها تصفه بـ«النادي المسيحي»؟

وماذا نقول لليهود المعادين للمشروع الصهيوني ومنهم الشهيدة راشيل كوري التي سحقتها الدبابات الإسرائيلية عام 2003؟ إذا انتقلنا إلى مرحلة ما بعد عملية «طوفان الأقصى» والعدوان الإسرائيلي على غزة، نجد أن التظاهرات عمّت شوارع المدن «المسيحية» في أوروبا وحتى الولايات المتحدة، وأن دولاً «مسيحية» في أميركا الجنوبية قطعت العلاقات مع إسرائيل أو استدعت سفراءها منها. ونجد أن 99% من دول العالم «العربي والإسلامي» لم تتخذ أي إجراء ضد إسرائيل «غير المسلمة» أو أميركا «غير المسلمة» حتى الآن رغم مرور أكثر من شهر ونصف شهر على العدوان الإسرائيلي.

وبالنسبة إلى تركيا نفسها فهي اكتفت بالصراخ ولم تتخذ أي خطوة إجرائية وعملية ضد إسرائيل، لا على صعيد العلاقات الدبلوماسية (استدعت السفير من تل أبيب «للتشاور» ليس إلا) ولا التعاون العسكري ولا العلاقات الاقتصادية حيث لا يزال يصل يومياً إلى الموانئ الإسرائيلية ما معدّله سبع سفن تركية (منذ 7 تشرين الأول 300 سفينة) تحمل موادّ ومنتجات مختلفة إلى إسرائيل. كما لم تتخذ تركيا المسلمة أي إجراء ضد القواعد الأميركية في تركيا التي تستخدمها واشنطن «المسيحية» لدعم إسرائيل عسكرياً.

الأمثلة كثيرة. ومقولة حرب «الهلال والصليب» لا تخدم الفلسطينيين، لأن القضية الفلسطينية قضية عدالة وإنسانية وحقّ وليست قضية دينية ليُرفع «قميص عثمان» الدين لغايات داخلية وحزبية وشخصية، ومثل هذه المقولات الدينية تؤذي القضية الفلسطينية ولا تخدمها.

* كاتب مختصّ بالشؤون التركية

تقرير

الهدنة لبنانياً: اختبار نوايا وتحذير مستجدّ من التصعيد

لم تثر مفاوضات الهدنة في غزة ارتياحاً حيال احتمالات الوضع اللبناني. ففي مقابل تحذير خارجي مستجدّ عن احتمالات خطرة للتصعيد الجنوبي، تصبح الهدنة اختباراً لما يمكن أن ترسو عليه اتجاهات إسرائيل في لبنان والضفة الغربية

(أ ف ب)

هيام القصيفي

قبل سريان مفعول الهدنة في غزة، وتزامناً مع سير المفاوضات حولها، كان الكلام الغربي يتناول الوضع اللبناني لناحية الضغوط التي تُمارس لمنع توسّع رقعة الحرب نحو لبنان. مع تقدّم المفاوضات بدت في الساعات الأخيرة ملامح أكثر جدية، تعبّر عن ارتفاع منسوب التحذيرات من أن الوضع الجنوبي قد لا يبقى في الإطار المعمول به حتى الآن منذ 7 تشرين الأول، وذلك ربطاً بما يمكن توقّعه من موقف إسرائيل من الجنوب ومن الضفة الغربية، بخلاف الارتياح لمسار التهدئة الميدانية في غزة.

ثمة نوعان من مراقبة ما يحصل جنوباً، وكلاهما على تماس مع رسائل أميركية ودولية مباشرة. منذ اندلاع الأحداث، جرى تبليغ لبنان رسمياً، وعدد من القيادات المعنية، بأن معركة غزة طويلة، وعلى لبنان التحسب لنتائجها ليس العسكرية فقط، وإنما أيضاً ما يعقبها من مفاوضات لترتيب حول ما بعد غزة. وانتقلت التبليغات إلى مستوى آخر من تأكيد الاهتمام بمنع تفلّت الوضع، استناداً إلى سعي أميركي لضبط التصعيد، وهو ما عبّر عنه تكراراً الموفدون الأميركيون إلى بيروت والمنطقة. وترافق ذلك مع تعبير عن الاطمئنان بأن لا رغبة لدى الأميركيين بتوسيع إطار الحرب نحو لبنان، وإدخال حزب الله في حرب شاملة. وهذان العاملان كانا كفيلَيْن بإبقاء الوضع مضبوطاً بالقدر الذي لا يسمح بدخول المنطقة في حرب طويلة الأمد. لكن، في المقابل، لم يخفِ أي من التحذيرات القلق من رغبة إسرائيل في امتداد الحرب، وفي إبقاء جبهة الجنوب اللبناني مشتعلة. إلا أن مستوى العمليات المتبادلة التي حصلت منذ أكثر من شهر أشار إلى أن هناك توازناً ما بقي قائماً، لكنه بات مهدداً أكثر من الآن وصاعداً بحسب ما صار متداولاً خارجياً وتبلّغته أوساط لبنانية.

اتفاق الهدنة، يعني في مكان ما أيضاً أنه اختبار إيراني لإسرائيل في ما تضمره تجاه حزب الله، والأمر نفسه ينسحب على الضفة الغربية التي لا يمكن تجاوز رغبة إسرائيل في الإمساك بورقتها، وهو ما يثير مخاوف الأردن على نطاق واسع. لبنانياً إذاً، تصبح مرحلة الهدنة فترة ولو قصيرة فرصة لجسّ النبض حيال ما قد تكون إسرائيل في صدده، ولا سيما أن ما نُقل غربياً إلى لبنان لا يزال يتمحور حول ارتباط أي مفاوضات، سواء المتعلقة بالهدنة الظرفية أو ما بعدها من تصور حيال مستقبل غزة، بإصرار إسرائيلي على عدم التسليم بستاتيكو جنوبي قائم حالياً منذ 7 تشرين الأول. لذا، دخل لبنان في صلب المفاوضات الجارية حول العودة إلى تطبيق شامل للقرار الدولي 1701 من جهة، ورسم خريطة مستقبلية لتطبيع الوضع جنوباً.

> لم تخف التحذيرات القلق من رغبة اسرائيل في امتداد الحرب إلى لبنان

وإذا كانت إسرائيل تصرّ على السير في هذا المنحى، فهذا يعني أن انعكاس الهدنة على لبنان، قد لا يكون مرتبطاً فحسب بمهلة الأيام القليلة، لأن ما بدأ الكلام عنه حول مستقبل غزة وتمديد الهدنة، ووضع النازحين، يتعدّى المعالجات الإنسانية واللوجستية ليطرح مصير غزة والضفة ولبنان معهما. وهنا يصبح الدور الإيراني أكثر فاعلية في مفاوضات عُمان وجولات وزير الخارجية حسين أمير عبد اللهيان، والتي عبّرت عن اتجاه ضبط الوضع وعدم الانجرار وراء استدراج إسرائيلي نحو مستوى ثانٍ من الضغط العسكري المتبادل، في انتظار أن تظهر حقيقة ما تريده في جولات التفاوض بما هو أبعد مما جرى حتى الآن في قطر.

لذا استعادت واشنطن حضورها الفاعل في إدارة التفاوض حول لبنان. والدور الأميركي الحالي يبرز بقوة في اتجاه ضاغط لوقف مسار متفجّر، لكنه في الوقت نفسه بدأ يضغط كي يتكيّف لبنان مع احتمالات ما بعد غزة وإعادة الاعتبار إلى وضع الجنوب بما كان عليه بعد حرب تموز، لا بما أصبح عليه حالياً. وهذا ما تتشارك به مع الأمم المتحدة، وإن بدورها المحدود. كما تسعى فرنسا، بمستوى أقل تأثيراً، إلى العودة مجدداً إلى الوضع اللبناني، رغم أنها فقدت فاعليتها ولا تتمتع بالحضور نفسه، ولا سيما بعد العشوائية التي طبعت إدارة الرئيس إيمانويل ماكرون لملف حرب غزة بين تأييد مطلق لإسرائيل والعمل على حشد تحالف دولي ضد حماس لم يُكتب له أن يبصر النور، ومن ثم عقد مؤتمر لمساعدة فلسطينيي غزة وما أحدثه ذلك من إرباك داخل الدبلوماسية الفرنسية، ما ينعكس حكماً على تعثّر تواصلها مع أطراف النزاع المعنيين بملف لبنان. وفي المقابل، يُسجل حالياً انحسار أي وساطة غربية مكتملة العناصر تجاه لبنان في ظل انشغال القنوات المعتادة، كمصر أو الأردن، بتحديد حرب غزة عن أراضيهما، وقطر بالتحضير مع مصر لهدنة غزة، وتراجع الدور العربي - الخليجي تحت وطأة تصاعد النفوذ الإيراني في القضية الفلسطينية، وضغط ملف التطبيع مع إسرائيل. وعدا التواصل السعودي - الإيراني الذي لم ينتقل إلى مرتبة أكثر فاعلية، لا يبدو إلى الآن أن ثمة راعياً للتفاوض حول لبنان واحتمال تفلّت الوضع الجنوبي، غير واشنطن وطهران. وهما الآن تنتظران على مفترق طرق، لأن ما بعد غزة يرسم خريطة المنطقة بما يتعدّى الساحات المشتركة وحدَها.

المشهد السياسي

محاولة قطرية لإنعاش التسوية؟

تقاطعت المُعطيات في بيروت على تفعيل مهمة الموفد القطري في ما يتعلق بالأزمة الرئاسية، على وقع الهدنة المنتظرة في غزة وانسحابها على جنوب لبنان، بما يُتيح للقوى السياسية الالتفات إلى ملفات وُضعت على الرفّ منذ عملية «طوفان الأقصى». وكشفت مصادر مطّلعة عن «زيارة يقوم بها مسؤولون قطريون إلى لبنان بعيداً عن الإعلام، بجدول لقاءات محدود جداً، لاستكشاف البحث في الملف الرئاسي وأزمة الفراغ المتوقّع في قيادة الجيش».

وعلمت «الأخبار» أن الكلام السياسي في الكواليس لم يغب في عزّ الحرب واشتعال الجبهة الجنوبية، بل ثمة من كان يرى ضرورة للذهاب إلى حل في مثل هذه الظروف الاستثنائية، استباقاً لأي سيناريو يمكن أن يواجهه البلد، ولا سيما توسّع دائرة الحرب. وفي هذا الإطار، كشفت مصادر بارزة أن «رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي الذي زار الدوحة قبل نحو شهر، تمنّى على أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني استئناف الوساطة القطرية وإعادة إرسال موفد من الدوحة إلى بيروت»، وتردّدت معلومات أن «طلب رئيس الحكومة كان منسّقاً مع رئيس مجلس النواب نبيه بري».

يومها، لم يُبدِ القطريون أي اعتراض، رغم أن الحرب على غزة كانت في أوجها، والوضع في لبنان كان مفتوحاً على كل الاحتمالات. لكنّ المعنيين لمسوا من المسؤولين القطريين أنهم يتحركون بحذر إدراكاً منهم لدقة التوقيت، خصوصاً أن الطرف الأكثر تأثيراً على الساحة اللبنانية، أي حزب الله، قد لا يكون في وارد نقاش أي ملف سياسي فيما ينصبّ تركيزه على الجبهة الجنوبية والداخل الفلسطيني وتطورات المنطقة. وعلمت «الأخبار» أن «تواصلاً قطرياً حصل مع مسؤولين في الحزب للوقوف على رأيهم بفائدة حضور وفد قطري واستئناف الجولة الرئاسية من دون أن يحصلوا على جواب مشجّع». إلا أنه وبعد أسبوعين على هذه المعطيات، يجري التداول على نطاق ضيق في معلومات عن وجود موفد قطري لم يتأكد إن كان «أبو فهد» جاسم آل ثاني أو شخصية أخرى، خصوصاً أن «الحركة التي يقوم بها تحاط بالسرية». ولفتت المصادر إلى أن «الدوحة لا تزال تنطلق في مقاربتها من مبدأ الخروج من الخيارات الرئاسية التي كانت مطروحة على الطاولة والذهاب إلى أسماء توافقية، ممن اقترحتها سابقاً كالمدير العام للأمن العام بالإنابة اللواء إلياس البيسري»، لكنها في الموازاة تعمل أيضاً على «حل أزمة قيادة الجيش بمحاولة إقناع القوى السياسية بالتمديد لقائد الجيش العماد جوزف عون، الذي هو أحد مرشحيها للرئاسة».

وتأتي الزيارة بالتزامن مع إشارة المبعوث الرئاسي الفرنسي إلى لبنان جان إيف لودريان في حديث مع «فرانس أنفو»، إلى «أنه سيعود إلى لبنان قريباً، كون البلد عربياً ومعنياً بالتموضع الأخير»، ولفت إلى أنه ليس مطمئناً إلى الوضع في لبنان، نظراً إلى الأحداث الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط، «فالحرب تطرق أبواب لبنان ولا يوجد رئيس للجمهورية والمجلس النيابي لا يجتمع»، مؤكداً «ضرورة التخلي عن عقلية المنافسة، وانتخاب رئيس للجمهورية». وأكدت مصادر سياسية أن «أي جهة رسمية في لبنان لم تتبلّغ حتى الآن بقدوم لودريان وليس على جدول أعمالها أي لقاءات في هذا الصدد»، مستغربة «العمل حالياً على تسوية رئاسية سيكون من الصعب جداً في هذه المرحلة أن يُكتب لها النجاح». وبينما اعتبرت المصادر أن «الظروف الحالية تستوجب انتخاب رئيس والذهاب إلى تسوية بين القوى السياسية»، إلا أنها «استبعدت أن تتراجع أي من القوى السياسية عن موقفها وإحداث خرق في المبدأ والقبول بالخيار الثالث، بينما تقف المنطقة برمّتها على فوهة بركان والجميع ينتظر في أي اتجاه ستذهب الأمور، وسيكون كل طرف متمسّكاً بمطالبه ربما أكثر من أي وقت مضى».

> الموفد القطري يعود لطرح التمديد لقائد الجيش

(الأخبار)

الإمارات تمنع الزيارات عن الموقوفين اللبنانيين

بشكل مفاجئ، قرّرت سلطات الإمارات العربية المتحدة منع المعتقلين اللبنانيين في سجونها من مقابلة ذويهم، إلى أجلٍ غير مسمى، ومن دون أن تجد نفسها معنيّة بشرح أسباب هذا القرار التعسّفي الذي يأتي استكمالاً لمسارٍ طويل من «التنكيل» بهؤلاء الموقوفين على مدى سنوات احتجازهم غير القانوني.

وفيما كان يحقّ لفردٍ واحد من عائلة كل موقوف زيارته مرة واحدة كل أسبوع أو أسبوعين، بعد تقديم طلبٍ إلى الجهة المعنية في إدارة السجون، والحصول على موافقتها، أبلغت إدارة السجن أمس شقيق الموقوف فوزي ذكروب إلغاء زيارته التي كانت مقرّرة بعد ساعات، وأن قراراً اتخذ بمنع الزيارات عن الموقوفين اللبنانيين من دون تحديد الأسباب ولا المدى الزمني للقرار.

يأتي ذلك في ظلّ جمودٍ سيطر على الملف في الآونة الأخيرة، بعد تراجع الاتصالات الرسمية بين لبنان والإمارات، التي يبدو واضحاً أنّها لا ترغب في التعاون وتتصرّف كأنّ ملف الموقوفين قد أُغلِق. ولا يزال سبعة موقوفين اعتقلوا بين عامَي 2014 و2019، يقبعون في سجون الإمارات، وتتراوح محكومياتهم بين 15 عاماً والمؤبّد، وهم: وليد إدريس (غير محكوم)، فوزي ذكروب (مؤبّد)، أحمد فاعور (15 عاماً)، عبد الرحمن طلال شومان (مؤبّد)، علي حسن المبدر (مؤبّد)، عبد الله هاني عبد الله (مؤبّد) وأحمد علي مكاوي (15 عاماً).

(الأخبار)

تقرير

مشروع قانون «إصلاح المصارف»

مسؤولون يستعفون من المسؤولية

لا يقدّم مشروع قانون "إصلاح وضع المصارف وإعادة تنظيمها" اي إضافة جديّة على مآبات معروفة بأنّ الجميع يتهرّب من مسؤوليّة توزيع الخسائر ويحاول رميها على الآخرين. فالمشروع يكرّر ما ورد في عدد من القوانين لجهة آليات التعامل مع المصارف المتعثّرة ومعالجة اوضاعها، سواء بأهدافه التي حُدّدت بما يشبه المهمة العامة لمصرف لبنان المرسومة في قانون النقد والتسليف، او بمعاييره لجهة تعريف التعثّر ودرجاته... باختصار هو مشروع لا لزوم له. يمكن استبدال كل هذا النقاش بتطبيق القوانين الموجودة أصلاً

محمد وهبة

في 10 تشرين الثاني، أحال نائب رئيس الحكومة، سعادة الشامي، إلى مجلس الوزراء، مشروع قانون أعدّته لجنة الرقابة على المصارف مع مصرف لبنان وأرسلته إلى الشامي بعنوان "إصلاح وضع المصارف في لبنان وإعادة تنظيمها". ويطلب الشامي من رئاسة الحكومة، إدراج المشروع على جدول أعمال مجلس الوزراء في أقرب فرصة ممكنة، ثم إلى مجلس النواب، معلّلاً ذلك بأهميته القصوى في نطاق برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي.

المشروع مؤلف من 22 صفحة، وفي بدايته يحدّد تعديلات في تركيبة الهيئة المصرفية العليا التي ستكون الهيئة المختصة للنظر في شؤون المصارف التي يتوجّب إخضاعها لعملية إصلاح الوضع أو لعملية التصفية. فألغي المقعد المخصّص لمدير المالية العام، وعُيّن بدلاً منه ممثّل عن لجنة الرقابة على المصارف، وأعطي مقعد إضافي دائم للمؤسسة الوطنية لضمان الودائع ليس محصوراً برئيس المؤسسة. وتضمن المشروع جملة تعريفات للإصلاح والتصفية، فضلاً عن مواصفات لتعيين أعضاء الهيئة واستقلاليتهم وطرق إبلاغ قرارات الهيئة ونشرها، كما حصر تمويلها بمصرف لبنان. وفي مادته العاشرة، حدّد المشروع مبادئ تقييم المصارف وتعيين جهات مستقلّة للتقييم. وأنيطت بلجنة الرقابة على المصارف مهمّة «تعيين مقيمين مستقلّين» ولها أن "تطلب من المصارف أن تعيّن على نفسها مقيّماً مستقلاً". أما معايير التعثّر فقد حصرت بخمسة، كلها تبدأ بعبارة "تعثّر المصرف أو احتمال تعثّره": الحدّ الأدنى للأموال الخاصة، الحدّ الأدنى للسيولة، تسديد المطلوبات عند استحقاقها، تحقيق ربحية، تقيّده بشروط الترخيص.

أدوات إصلاح المصرف الواردة في المشروع، هي: الإنقاذ من الداخل أو ما يعرف بـ Bail-In، إعادة الرسملة عبر مستثمرين جدد، تحويل المطلوبات والموجودات إلى مصرف آخر، نقل الملكية إلى مصرف آخر من خلال الدمج... في الواقع، ثمة الكثير من التفاصيل التي تشير إلى أطر التعامل مع المصرف المتعثّر، وكيفية التعامل بين الدائنين والمساهمين، لكن أبرز ما ورد في هذا الإطار هو ما يتعلق بـ"حماية المودعين المؤمّنين بحدود المبلغ المضمون من قبل المؤسسة الوطنية لضمان الودائع". بحسب آخر تعديل نيابي لهذا القانون، فإن مبلغ التأمين لكل حساب لا يزيد عن 75 مليون ليرة.

ولا يأتي المشروع على ذكر القانون 110 المتعلق بإنشاء محكمة مصرفية خاصة، إلا للقول بأن مادته الـ 15 هي التي تطبّق "لحلّ النزاعات التي قد تنشأ بين دائن (بمن فيه المودع) والمصفّي/ لجنة التصفية حول دين على المصارف قيد التصفية".

عملياً، يمنح المشروع، المصارف، حقّ تعيين هيئة مستقلّة لتقييم أصولها وموجوداتها، بدلاً من أن تقوم لجنة الرقابة على المصارف بهذا الأمر الذي يقع ضمن اختصاصها الذي أُنشئت من أجله. فقانون النقد والتسليف أشار في مادته 134 إلى أن "تحديد الخسائر يعود إلى تقدير لجنة الرقابة على المصارف»، كما أنه في هذه المادة حدّدت طرق الاعتراض على تقديرات اللجنة برفع القضية إلى المجلس المركزي الذي يصدر «قراراً نهائياً لا يقبل أي طريق من طرق المراجعة الإدارية أو القضائية".

وسواء أحالت لجنة الرقابة دراستها عن أي مصرف مشكوك بتعثّره، إلى مصرف لبنان، أو أن الاعتراض قاد الملف نحو المجلس المركزي، فإن المادة 121 من قانون النقد والتسليف تحدّد التعثّر وفق الآتي: "تدعى مصرفاً المؤسسة التي موضوعها الأساسي أن تستعمل لحسابها الخاص (الربح لها والخسارة عليها) في عمليات تسليف، الأموال التي تتلقّاها من الجمهور (الودائع)". بهذا المعنى، فإن كل مصرف لا يستوفي هذه المواصفات (التسليف) تسقط عنه صفة المصرف، ما يوجب حكماً تطبيق القانون 110 المتعلق بإنشاء المحكمة المصرفية الخاصة، والذي يحدّد آلية التعامل مع المصرف لجهة وضع اليد أو التصفية أو سواها. إذ يعود لهذه المحكمة بموجب الفقرة الثانية من المادة الثانية، أن "تقرّر، بناءً على الإحالة المعلّلة من حاكم مصرف لبنان، وضع اليد على أيّ مصرف إذا تبيّن أنه لم يعد في وضع يمكنه من متابعة أعماله".

> مهمة مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف تحديد حالات التعثّر والتعامل معها

يثير هذا الأمر سؤالاً أساسياً: هل هناك شكّ لدى أيّ كان، بأن هناك، على الأقل، قسماً من المصارف لا يمكنها أن تقوم بعملها، وأنها لم تعد تسمّى «مصرف» لأنها ليست قادرة على التسليف ولا تستقبل ودائع. إثبات ذلك أو نفيه يقع على عاتق مصرف لبنان ولجنة الرقابة أصلاً.

بينما هما يعدّان مشروعاً للتنصل من مسؤوليتهما عبر استقدام جهة خارجية تقوم بالتقييم نيابة عنهما. إذ إن قانون إنشاء لجنة الرقابة في مادته التاسعة، مهمّة اللجنة بـ"التحقّق من حسن تطبيق النظام المصرفي المنصوص عليه في الباب الثالث من قانون النقد والتسليف على المصارف إفرادياً وفق الأصول المحددة في المادتين 149 و150 من قانون النقد والتسليف"، كما تشير إلى أنه يجب على اللجنة أن تقوم "بالتدقيق الدوري على جميع المصارف"، وأنها تمارس "صلاحيات الرقابة الممنوحة لحاكم مصرف لبنان ولمصرف لبنان". ويحقّ لها أيضاً "أن تضع لأيّ مصرف برنامجاً لتحسين أوضاعه وضبط نفقاته وأن توصيه بالتقيد به". وتقول المادة العاشرة من قانون إنشاء اللجنة إن عليها أن "تطلع تباعاً، حاكم مصرف لبنان، على أوضاع المصارف إجمالاً وإفرادياً، كما أن للهيئة الحقّ في أن تطلب من اللجنة أية معلومات إضافية عن القضايا التي تعرض عليها".

إذاً، في ظل كل ما يرد في القوانين المنشأة سلفاً، سواء ما يتعلّق بقانون النقد والتسليف أو قانون إنشاء الهيئة المصرفية العليا أو المحكمة المصرفية الخاصة أو إنشاء لجنة الرقابة على المصارف، ما الداعي لوجود قانون يستحوذ على كل الصلاحيات المتوافرة أصلاً في هذه القوانين؟ لا يمكن تفسير ذلك، سوى بأن مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف يسعيان إلى الاستعفاء من المسؤولية في التعامل مع الأزمة ومع مسألة توزيع الخسائر. قذف المشكلة من مصرف لبنان ولجنة الرقابة إلى الحكومة يعني مزيداً من الاستعفاء لأن الحكومة ستحيلها بأيّ شكل من الأشكال، لدى وصول المشروع إلى مجلس النواب. فالاحتمال الأكبر هو أن يسقط كما سقط مشروع توزيع الخسائر في عام 2020 أيام حكومة الرئيس حسان دياب. أصلاً، لا داعي لإعداد هذا المشروع ما دام أن هناك قوانين تلحظ كيفية التعامل مع الخسائر.

(هروات بو حيدر)

رياضة

تصفيات كأس العالم

المنتخب البرازيلي معرّض للغياب عن المونديال بعد دان كان احد عمدائه على امتداد العقود (أ ف ب)

البرازيل بلا «سامبا» ولا نتائج

آمال «السيليساو» معلّقة على «دون كارلو»

تنضّم البرازيل بنتائجها السلبية وأدائها الباهت إلى قائمة المنتخبات الكروية التي تعاني الأمرين، مثل المنتخب الألماني الجريح ونظيره الإيطالي غير المستقر. مازف حقيقي يعيشه «السيليساو» قد يتحول إلى كابوس في حال فشل المنتخب ببلوغ نهائيات كأس العالم. وهو أمر وارد تبعاً لواقع الفريق المتردّي

حسين فحص

فترة حرجة يعيشها المنتخب البرازيلي لكرة القدم، صاحب أكبر عدد تتويجات في كأس العالم بواقع خمسة ألقاب، لم يفز في تصفيات كأس العالم 2026 سوى مرتين من أول ست مباريات، مقابل تعادل و3 هزائم وضعته في المركز السادس، الخسارة الأخيرة جاءت على ملعب «ماراكانا» الشهير، أمام غريمه التقليدي، الأرجنتين، وهي الخسارة الأولى للسيليساو تاريخياً على أرضه في تصفيات «المونديال»، ما يعكس سوء الوضع.

ورغم سماح بطولة كأس العالم الموسّعة أخيراً (أصبحت تضم 48 فريقاً الآن) لستة منتخبات من أميركا الجنوبية بالتأهل إلى النهائيات بدلاً من 4، مع توجه الفريق صاحب المركز السابع في التصفيات إلى مباراة قارية فاصلة، لا يزال المنتخب البرازيلي معرّضاً للغياب عن المونديال بعد أن كان أحد عمدائه على امتداد العقود.

تراجُع الكرة البرازيلية ليس وليد الصدفة. هو نتاج مؤشرات تم تجاهلها من القيّمين على القطاع الكروي البرازيلي في مختلف درجاته وهياكله. لا يقتصر الفشل على لاعبين أو كوادر فنية، الجميع مشمول، كما أنه ليس وليد الصدفة، بل يمتد لسنوات طوال.

في كأس العالم الماضية لُعبت في قطر مثلاً، لم يكن المنتخب البرازيلي على قدر التطلعات، حيث فاز مع المدرب السابق تيتي بفارق ضئيل في مباراتين ضمن دور المجموعات، قبل أن يخسر أمام الكاميرون. وعلى الرغم من إقصائه لكوريا الجنوبية في دور الـ16، عانى السيليساو الأمرين أمام منتخب كرواتيا في دور ربع النهائي، ليودّع البطولة عبر ركلات الترجيح. الإقصاء القاسي أمام كرواتيا حاكى إقصاء 2018، عندما خسرت البرازيل بطريقة مشابهة أمام بلجيكا، وهو منتخب آخر يتميّز بمتانة خط وسطه وصلابة دفاعه، مثل كرواتيا.

ترك تيتي منصبه بعد انتهاء المونديال تماماً كما أعلن في السابق، وتسلّم مدرب منتخب برازيل تحت 20 عاماً، رامون مينيزيس، زمام الأمور بصورة مؤقتة، قبل أن يتم استبداله هو الآخر عقب الخسارة أمام السنغال، بالمدرب فرناندو دينيز، بصورة مؤقتة أيضاً. لا يزال البرازيليون ينتظرون تعيين المدرب الإيطالي كارلو أنشيلوتي على رأس العارضة الفنية بعد انتهاء عقده مع ريال مدريد، كما أعلن رئيس الاتحاد البرازيلي لكرة القدم في السابق. في حال تحقّق ذلك، سيكون أنشيلوتي أول مدرب أجنبي لمنتخب البرازيل منذ أكثر من 50 عاماً، ضمن خطوة محفوفة بالمخاطر.

هناك تخوُّف في الوسط البرازيلي، تحديداً من قدامى المنتخب، بشأن تعيين أنشيلوتي، أو أي مدرب أجنبي آخر بعيد عن «ثقافة السامبا» ومع ذلك، أثبت أنشيلوتي في ريال مدريد قدرته على احتواء وتوظيف اللاعبين البرازيليين بأفضل طريقة ممكنة، أمثال المدافع إيدير ميليتاو وثنائي الهجوم رودريغو وفينيسيوس جونيور، ما يعد مؤشراً إيجابياً.

الفاعلية الهجومية لبرازيلي «الميرينغي» هو ما يشجع الاتحاد البرازيلي ربما على استقدام كارلو. بالنظر في إحصائيات التصفيات الحالية، سجّل منتخب البرازيل 8 أهداف فقط في 6 مباريات، رغم كون الخيارات الهجومية المتاحة للسيليساو موضع حسد ظاهري بالنسبة إلى العديد من المنتخبات العالمية.

لكن كرة القدم لا تعترف بالأسماء فقط، فوجود لاعبين جيدين في المقدمة لا يضمن تسجيل الكثير من الأهداف، بل يجب أن تكون هذه المجموعة متناسقة، ذات أسلوب فعّال، وهنا يأتي ربما دور أنشيلوتي.

> قد يصبح أنشيلوتي أول مدرب أجنبي لمنتخب البرازيل منذ أكثر من 50 عاماً

هناك مشكلات أخرى تعصف بالبرازيل، مثل سوء الخط الخلفي المتلقّي بالتصفيات الحالية 7 أهداف، كما هشاشة الوسط في المونديالين السابقين على أقل تقدير، وهي مشكلات في متناول أنشيلوتي (إذا تم تعيينه) إثر تميّزه بأسلوب دفاعي متوازن، دون إغفال متانة جميع الفرق التي دربها في خط الوسط تحديداً.

بعيداً من تصفيات كأس العالم المخيّبة، تنتظر البرازيل بطولة كوبا أميركا في الولايات المتحدة العام المقبل، سواء بالمدرب أنشيلوتي أو غيره، على المنتخب البرازيلي الاستفاقة وحل مشكلاته الفنية والإدارية بأسرع وقت ممكن، عساه يعود إلى قائمة النخبة في حال تتويجه بالبطولة، ويعوّض الهزيمة المؤلمة أمام الأرجنتين، على ملعب ماراكانا أيضاً، في النهائي السابق عام 2021.

إصابات بالجملة

لا يزال الشك يحوم حول موعد عودة اللاعب البرازيلي فينيسيوس جونيور إلى الملاعب، بعد إصابة تعرض لها أثناء مواجهة كولومبيا ضمن تصفيات كأس العالم 2026. وانضم فينيسيوس الغائب عن خسارة البرازيل الأخيرة أمام الأرجنتين، إلى زميله في المنتخب نيمار الذي يتعافى من تمزق في الرباط الصليبي الأمامي، كما لاعب الوسط كازيميرو... وفي ظل كثرة إصابات لاعبي المنتخب الأساسيين، سوف يعاني «السيليساو» أكثر ضمن الاستحقاقات المقبلة.

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان

تُعلن بلدية المرج عن رغبتها بتأجير قطعة الأرض التي يُقام عليها سوق المرج الأسبوعي وعن تلزيم قلم الذبيحة لمدة سنة واحدة من تاريخ الإحالة القطعية للعام 2024 وذلك في تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الثلاثاء المُوافق في 2023/12/12 وفقاً لدفتر الشروط الموضوع لهذه الغاية والذي يُمكن الحصول على نسخة منه في مركز البلدية لقاء مبلغ /15000000/ل.ل. خمسة عشرة مليون ليرة لبنانية في مركز البلدية حتى نهاية الدوام الرسمي ليوم الاثنين الواقع في 2023/12/11، سيجري التلزيم بطريقة المزايدة العلنية فعلى الراغبين الحضور إلى مركز بلدية المرج في الموعد المحدد مصحوبين بالتامين القانوني، وقيمة الدفعة الأولى٪.

رئيس بلدية المرج
منور محي الدين جراح

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين مي ابو زيد وإيهاب بعاصيري مُنتدباً.

المستدعى ضدها: إيزابيل إبراهيم ابو سمرا والمجهول محل إقامتها الحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن أوراق الدعوى رقم 2023/2379 المُقامة من رولان ريمون أبو سمرا بموضوع إزالة شيوع على العقار 34 من منطقة الميدان العقارية والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يتم إبلاغك بقية الأوراق والقرارات باستثناء الحُكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.

رئيس القلم
سلام الغوش

تبليغ مجهول المقام

محكمة إيجارات صيدا برئاسة القاضي جورج سالم تدعو علي نور الدين لإستلام أوراق الدعوى رقم 2023/51 المُقامة من الدكتور إبراهيم الخطيب وموضوعها إسقاط حق المُدعى عليه بالتمديد القانوني للماجور الكائن بالطابق الثاني جهة غربية من العقار /171/ حارة صيدا.

رئيس القلم
محمد إبراهيم

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بيروت طلب جبلاني موسى صادق وكيل الياس فؤاد الخوري بصفته وكيل عبدالله محمد بن علي ريس سند تمليك بدل عن ضائع باسم/ عبدالله محمد بن علي ريس للقسمين 11 و12 من العقار 537 منطقة الصيفي العقارية.

للمعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوم

أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان

صادر عن السجل التجاري في بيروت بمُوجب الطلب المُقدم بتاريخ 2023/11/6، تقرّر بتاريخ 2023/11/9 شطب المحل التجاري المعروف باسم M.B.A Ventures من قيود السجل التجاري في بيروت والمُسجل تحت الرقم /1026026/ ورقم تسجيله في وزارة المالية /3260027/ لصاحبته لمّا حسان شبايي.

فعلى كل ذي مصلحة تقديم اعتراضه وملاحظاته في خلال مُهلة عشرة أيام من تاريخ أخر نشر.

أمين السجل التجاري في بيروت
بالتكليف مارلين دميان

إعلان قضائي

صادر عن محكمة الدرجة الأولى المدنية في بيروت
الغرفة الخامسة العقارية
برئاسة القاضي ريما شرف الدين
وعضوية القاضيين سرحال وأبي خليل
رقم الأوراق: 2019/263
الجهة المُدعية: عبد الفتاح الحوت
الجهة المُدعى عليها: المُهندس يحي ممدوح الزين والمُهندس هيثم محمد دوغان.
الأوراق المطلوب إبلاغها: استحضار الدعوى المُقدم بتاريخ 2019/9/19 من الجهة المُدعية بالرقم 2019/263 والذي تطلب بمُوجبه إلزام المُدعى عليهم بإفراز البناء القائم على أرض العقار /3846/ المزرعة وتسجيل الشقة الكائنة في الطابق الأول الجهة الجنوبية على اسم المُدعي ضمن مُهلة ثلاثة أشهر من تاريخ تبلغهم الحُكم تحت طائلة غرامة إكراهية قدرها مائة دولار أميركي عن كل يوم تاخير في التنفيذ.

فيقتضي عليكم الحُضور إلى قلم المحكمة أو إرسال من ينوب عنكم بمُوجب سند قانوني مُصدق أصولاً ينوب عنهما قانوناً إلى قلم المحكمة في جبيل لتبلغ الحُكم الصادر عن المحكمة بتاريخ 2019/12/18 برقم 2019/32 بالدعوى المُقدمة من حبيب زيادة وكيله المُحامي سليم جدعون المُسجلة لدينا برقم أساس 2019/148 تاريخ الورود 2016/2/3.

مضمون الحُكم:

أولاً: تصحيح القيد المدون على الصحيفة العينية للعقار 4711 قرطبا المدون خطأ على اسم المدعى عليهما وإعادة تسجيل العقار على اسم المُدعي حبيب زيادة وذلك عبر شطب اسم المُدعى عليهما من خانة المالكين وإدراج اسم المدعي مكانهما.

ثانياً: رد سائر الأسباب والمطالب الزائدة والمخالفة.

ثالثاً: تضمين المُدعى عليهما النفقات من العقار 3260/عرمون.

يجب حُضورك إلى قلم هذه المحكمة لتبلغ الأوراق خلال مُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا فكّل تبليغ لك في قلم المحكمة ولصقاً على باب ردهتها يُعتبر صحيحاً.

رئيس القلم
جمانة المصري عويدات

إعلان قضائي

تدعو محكمة قرطبا المدنية العقارية برئاسة القاضية سمر ياسين المُدعى عليهما الياس يوسف بو حنا وبناديتو يوسف بو حنا المُقيمين سابقاً في قرطبا، المجهولين محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عنهما قانوناً إلى قلم المحكمة في جبيل لتبلغ الحُكم الصادر عن المحكمة بتاريخ 2019/12/18 برقم 2019/32 بالدعوى المُقدمة من حبيب زيادة وكيله المُحامي سليم جدعون المُسجلة لدينا برقم أساس 2019/148 تاريخ الورود 2016/2/3.

مضمون الحُكم:

أولاً: تصحيح القيد المدون على الصحيفة العينية للعقار 4711 قرطبا المدون خطأ على اسم المدعى عليهما وإعادة تسجيل العقار على اسم المُدعي حبيب زيادة وذلك عبر شطب اسم المُدعى عليهما من خانة المالكين وإدراج اسم المدعي مكانهما.

ثانياً: رد سائر الأسباب والمطالب الزائدة والمخالفة.

ثالثاً: تضمين المُدعى عليهما النفقات كافة.

رئيس القلم بالتكليف
ساندي عضيمي

إعلان

تعلن وزارة المالية أنها وضعت قيد التحصيل جداول التكليف الأساسية لضريبة الأملاك المبنية، الصادرة في محافظة النبطية عن إيرادات الأعوام 2017 و2018 تكليف عام 2023، وتدعو جميع المُكلفين لتسديد هذه الضرائب، مع الإشارة إلى أن المُكلفين الذين لا يُسددون الضريبة المتوجبة عليهم يتعرضون لغرامة بنسبة مقدارها 1% شهرياً (ويُعتبر كسر الشهر شهراً كاملاً) لغاية تاريخ التسديد، وتسري هذه الغرامة اعتباراً من:

- انقضاء شهرين من تاريخ نشر هذا الإعلان في عدد الجريدة الرسمية الذي سيصدر بتاريخ 2023/11/23 للعقارات التي لا تزيد إيراداتها عن 20,000,000 ليرة لبنانية.
- اعتباراً من تاريخ انتهاء المُهلة الأساسية للتصريح للعقارات التي تزيد إيراداتها عن 20,000,000 ليرة لبنانية.

تبدأ مُهلة الاعتراض على الضريبة المذكورة المُحددة بشهرين اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشر هذا الإعلان أي في 24 تشرين الثاني 2023 وتنتهي في 24 كانون الثاني 2024 ضمناً.

عن مدير الواردات بالإنابة
عبد الحفيظ سويره
2023/11/14
التكليف 238

تبليغ

صادر عن محكمة النبطية المدنية / المالية

يدعو قلم هذه المحكمة المُدعى عليها حسن رشيد ياسين ورشيد حسن ياسين والمجهولان محل الإقامة الحُضور إليه لإستلام أوراق الدعوى رقم 2023/190 المُقامة عليكما من المُدعي علي أحمد زكريا بمادة إلزام تسديد مبلغ مالي وعليكما إتخاذ محل إقامة لكما ضمن نطاق المحكمة ما لم تكونا مُمثلا بمُحام حيث يُعد مكتبه مقاماً مُختاراً وإلا جاز إبلاغكما الأوراق وموعد الجلسة بواسطة رئيس القلم والتعليق على لوحة الإعلانات ضمن المُهلة القانونية من تاريخ النشر.

رئيس القلم
محمد صبرا

إعلان تبليغ

تدعو محكمة القاضي المُنفرد التجاري في زحلة المُدعى عليه عادل أحمد الترشيشي والمجهول محل الإقامة للحُضور شخصياً إلى قلم المحكمة، أو من ينوب عنه قانوناً، لإبلاغه أوراق الدعوى المُقامة من المركز التجاري للشرق الأوسط المُسجلة برقم أساس 2019/75 مدور 2021/65 تاريخ 2019/6/25 بموضوع دفع ستة وثلاثون ألف وثلاثماية وخمسة عشر دولاراً أميركيا واثنان وثلاثون سنتاً. وللمُدعى عليه مُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر لإبداء مُلاحظاته وإلا فكّل تبليغ لصقاً على ردهة المحكمة يُعتبر صحيحاً بإستثناء الحُكم النهائي.

رئيس القلم
زياد دياب

أخي وصديقي سعادة النائب المُناضل الحاج محمد رعد حفظه الله ولا تحسبنّ الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يُرزقون.
أحبّه الله فارتقى للقاء ملائكته والجنّة. هنيئاً لولدنا عباس الشهادة، فروحه الطاهرة في مكان أسمى مع الصدّيقين. ألهمك الله الصبر والسلوان لفراقه. إنّا لله وإنّا إليه راجعون
أخوكم حسين رياض التامر

استراحة

كلمات متقاطعة 4462

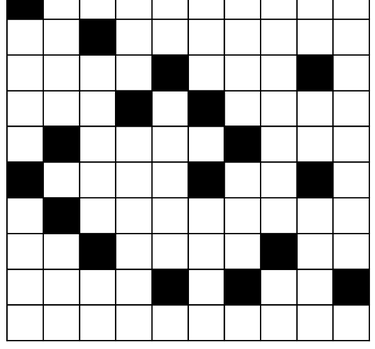

أفقيا

1- لقب السيدة أم كلثوم – 2- شخصية انكليزية تمثّل فارساً شجاعاً كان يتمتع ببراعة مذهلة برشق السهام – نوتة موسيقية – 3- من الطيور – قناة بالأجنبية – 4- إحدى القارات – نقيض حر – 5- حرف جزم – دوخة – 6- متشابهان – آداب الجليد – 7- فيلسوف يوناني إحتقر الغنى والتقاليد والناس وقضى حياته في برميل – 8- إسم موصول – من يتقن عمله ببراعة – للتمنّي – 9- متشابهان – مدينة سعودية – 10- فنان عراقي

عمودياً

1- لعبة رياضية – 2- متشابهان – مادة قاتلة – مدينة فلسطينية – 3- رئيس قبرصي راحل – شرس الأخلاق – 4- مدينة مصرية – كوكب – 5- عائلة أديب فنلندي راحل له قصص واقعية من حياة الريف – فنانة لبنانية – 6- للتمنّي – ضُعفه وذلّه – 7- زاوية الفم من باطن الخدّين – أرخبيل برتغالي – 8- مصباح شوفي – ضمير متصل – 9- أراضٍ خالية – قلبه – 10- من الآلات الموسيقية – أقسى وأصعب

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- عام – ببك – آر – 2- رودريغ – كلا – 3- فم – بربادوس – 4- أسد – وسن – 5- تكريت – مدلّ – 6- بم – بالاو – 7- جليّ – كور – تا – 8- اف – ينفّ – 9- لند – بدر – 10- يوسف السودا

عمودياً

1- عرفات حجازي – 2- اومسك – لفّ – 3- مدّ – دربي – لس – 4- رب – يم – ينفّ – 5- بيروت – كندا – 6- يغبس – بوق – 7- انمار – بس – 8- كد – دل – بدو – 9- الويلات – رد – 10- راس – لوار

sudoku 4462

8		2	1		4	6		3
		7						1
	4		7		6			
	6		5			2		
	2	9			3			7
5				4	9		8	
	5					1		2
		3		9				8
7						9	6	5

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4461

2	8	3	6	9	4	7	1	5
1	5	7	8	3	2	6	4	9
6	4	9	1	7	5	3	2	8
9	7	8	3	4	1	2	5	6
5	6	2	7	8	9	4	3	1
4	3	1	2	5	6	8	9	7
7	2	5	4	1	8	9	6	3
3	9	6	5	2	7	1	8	4
8	1	4	9	6	3	5	7	2

مشاهير 4462

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

عالم وسياسي ليبي. عيّن وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية عام 2011

2+4+9+1 = مدينة سورية ■ 6+10+7+3 = ظهور ■ 5+8+11+10 = أشرح الدرس

حل الشبكة الماضية: **ايف سان لوران**

إعداد
نعوم مسعود

طوفان الأقصى

دم فرح وربيع حوّل شاهدة الزور من «بطلة» إلى مهرّجة

فيما كانت قوات الاحتلال الصهيوني تستهدف فريق «الميادين» فرح عمر وربيع معماري وحسين عقيل، كانت تُقام في الوقت ذاته وقفة تضامنية مع إحدى الإعلاميّات في بيروت، لا بسبب مقارعتها للعدوّ أو تعرّضه لها... بل لأنّها حاورته واحترمته، مرّتين، ولم تعجبها الانتقادات والاستهجانات تجاه فعلتها التي يعاقب عليها القانون اللبناني، فلعبت دور الضحيّة، وهو ما يبدو أنّها تعلّمته من «أستاذها»

نزار نصر

منذ انطلاق «طوفان الأقصى» وعدوان الاحتلال على قطاع غزّة، كان هناك شبه إجماع رسمي وإعلامي في لبنان بالوقوف إلى جانب فلسطين ودعم شعبها، بغضّ النظر عن طريقة الدعم وتفاوتها بين الأفرقاء بحسب خلفيّاتهم. من ضمن هؤلاء، خرج بضعة إعلاميّين وناشطين يدّعون مناصرتهم القضية الفلسطينية، رغم أنّهم كانوا قبل «الطوفان» أبواقاً للولايات المتحدة، وهو ليس اتّهاماً تعسّفياً، إذ إنّهم لا يخفون علاقاتهم مع مسؤولي الإدارة الأميركية وأبرزهم سفيرتها في لبنان دوروثي شيا، وكثر منهم عملوا مع قناة «الحرّة» المملوكة للحكومة الأميركية. ما سبق يعني أنّهم دائماً ما روّجوا للتطبيع مع العدوّ وهاجموا حركات المقاومة واعتمدوا لغة انهزامية. أمور لا علاقة لها بحرّية الإعلام وهي حرّية مقدّسة، فالتطبيع تجرّمه القوانين اللبنانية ويُعتبر خيانة واعترافاً بكيان احتلال يُمعن في ارتكاب أبشع الجرائم بحقّ الإنسانية.

ما بعد العدوان على غزّة والصفّة والجنوب اللبناني لم يكن مغايراً. دأب الأنفون منذ بدئه على تبنّي سردية الاحتلال حول حركات المقاومة، وباتوا مهووسين إلى درجة تركيزهم على الهجوم على المقاومة، بشكل خاص في لبنان لكن أيضاً في فلسطين، أكثر مما ركّزوا على غزّة والاحتلال وظلمه وحتّى إنجازات حركات المقاومة. رأوا أنّ الوقت مناسب لإحداث انقسام بين أبناء المنطقة الواحدة في أعظم القضايا وأكثرها حاجةً إلى التكتّل والاتّحاد، وهو ما يخدم الصهاينة بطبيعة الحال. للمفارقة، هم أنفسهم كانوا يبرّرون لأحزاب ومجموعات رأسماليّة وكومبرادورية ركوبها موجة تظاهرات تشرين 2019 في لبنان، بحجّة أنّ الحاجة الحالية في حينه كانت للاتّحاد (وفق منظورهم للاتّحاد)، على أن تتمّ معالجة الاختلافات لاحقاً. هذا ما يُظهر نفاقهم، إلّا إذا كانت ثورة مُلوّنة أكثر حاجةً للاتّحاد بالنسبة إليهم، من قضيّة كلّ إنسان شريف في العالم، وهي قضيّة تعني لبنان بقدر ما تعني فلسطين، ولا مساحة للتذكير بما عاناه لبنان ولا يزال بسبب الاحتلال. هؤلاء لا تهمّهم غزّة ولا الجنوب اللبناني، فهُم نرجسيّون يريدون الأضواء موجّهة إليهم فقط، ويلعبون دور الضحية لنيل التعاطف. هؤلاء لا تجب إعارتهم أيّ أهميّة، فالتاريخ هو الذي سيحاسبُهم. لكن عندما تصل وقاحة أحدهم حدّ إقامة حملة علاقات عامّة شخصية ضخمة فوق جثث الأطفال والنساء والرجال، وحرمانهم من المساحة الإعلامية لإيصال صوت معاناتهم واستبدالها بحملة لتضخيم الذات وتبرير التطبيع بدلاً من الخجل والانكفاء، فهنا يصبح الأمر بحاجة إلى التعليق.

> **اتهمت الإعلامية في قناة «العربية» السعودية اسرى محررين بأنهم جزء من لعبة المحاور**

نتكلّم عن الإعلامية اللبنانية ليال الاختيار في قناة «العربية» السعودية، التي أقامت الرأي العامّ ضدّها لاستضافتها المتحدّث باسم «جيش» العدوّ الإسرائيلي أفيخاي أدرعي ووصفها إيّاه بـ«المتحدّث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي» والتوجّه إليه بلقب «الأستاذ أفيخاي»، ضاربةً عرض الحائط القوانين اللبنانية التي تجرّم التطبيع مع العدوّ. اعتبرتها الاختيار «قوانين حزب الله»، رغم أنّ عمرها ربّما من ضعف عمر الحزب! ورغم موجة الانتقادات، لم تكتفِ هنا، بل عادت واستضافت المتحدّث باسم رئيس الحكومة الإسرائيلية للإعلام العربي أوفير جندلمان، وعادت واستخدمت لقب «أستاذ»! ما ارتكبته الاختيار دفع «هيئة ممثّلي الأسرى والمحرّرين» إلى التعليق.

الثاء تشييع الصحافيين فرح عمر وربيع معماري (جوزيف عيد ـ أ ف ب)

لم تحم السترة الصحافية الشهداء الثلاثة من استهداف الصهاينة (كونت حاجو ـ أ ف ب)

إلى التقدّم بإخبار ضدّها لدى المحكمة العسكرية التي أصدرت بلاغ بحث وتحرّ بحقّها، وهو ما حاولت الإعلامية التنصّل منه بطريقة سفسطائية والإيحاء بأنّ كلّ ما يحصل هو مؤامرة من «حزب الله»، متّهمةً أسرى محرّرين بأنّهم جزء من لعبة المحاور، وتغافلت ليال الاختيار عن الرأي العام الرافض لما قامت به، وبدلاً من الاعتذار من اللبنانيّين كلّهم، بادرت إلى حصر كلّ شيء بـ«محور المقاومة»، ولعبت دور الضحية، وأقامت حملات تبرير لنفسها تحت ادّعاء «حرّية التعبير» وأنّها «تقوم بعملها» وأنّ آخرين قاموا بالأمر ذاته قبلها. ويبدو لافتاً أنّ الإعلامية نفسها كانت تعتبر القضاء «مستقلّاً» عندما كان المُستدعون في ملفّ انفجار مرفأ بيروت من حلفاء «حزب الله»، لكن عندما وصل الأمر إلى استدعائها، باتت ترى فجأة أنّ هذا القضاء بيد الحزب، في معايير مزدوجة واضحة!

الحملة الشعبية على ليال الاختيار دفعتها إلى ادّعاء أنّ هناك مَن يريد قتلها، فنظّمت حملة علاقات عامّة مضادّة عمادها هذا الادّعاء، رغم أنّ أحداً لم يدعُ إلى قتلها، وجلّ ما حصل هو وصفها بالصهيونية ووضع صورتها مع علم الكيان الإسرائيلي فوقها. وفي حال كانت هناك فعلاً تهديدات بالقتل، فالأمر مرفوض، لكنّه في الوقت نفسه يجب أن يدعو الإعلامية إلى النقد الذاتي والتفكير في ما أوصل الأمور إلى هذا الحدّ، بواقعية وبعيداً عن أيّ بروباغندا أو أكاذيب تبرّر لعبها دور الضحية. حملة العلاقات العامّة هذه تضمّنت مقابلات مع وسائل إعلامية مختلفة ورسائل تضامن منها ومن جهات سياسية، إضافة إلى «وقفة تضامنية» ومنشورات مستمرّة من الاختيار والمتضامنين معها، وهم حفنة من معروفي التوجّهات السياسية، وآخرون من متابعي «العربية».

وفي حديث مع صحيفة «النهار»، حاولت الاختيار تبرير نفسها، فتكلّمت عن «استباحة الدولة اللبنانية والقوانين» (من قبل مَن تدّعي أنّهم يريدون قتلها) رغم أنّها هي التي تخطّت الدولة اللبنانية وخالفت قوانينها. برّرت تطبيعها مع العدوّ على طريقة «شو وقفت عليّي»، فقالت «غيرنا طبّع من زمان مع العدوّ وباع الكيلومترات للعدوّ ووقّع على الكيلومترات مع الأمم المتّحدة»! أي إنّها اعترفت بتطبيعها، وبرّرت الخطأ بالخطأ، كأنّ ذلك يبرّئها. وفوق ذلك، لم تشمل مع هذا «الغيرنا» أيّا من الحكومات المطبّعة التي لا تنتقدها أبداً. واكملت أنّ «غيرنا ابرم deal مع ضابط سابق في الجيش الإسرائيلي» مناقضة ما قالته في الجملة السابقة بأنّ الاتّفاق كان مع «الأمم المتّحدة»، فهي تريد إقحام المقاومة بما قام به مسؤولو الدولة اللبنانية ولم يكن أحد منهم من المقاومة، بل هؤلاء كانوا ليتنازلوا عن كامل حقوق لبنان من اليوم الأوّل لولا ورقة القوّة التي أجهرت بها المقاومة. استنكرت الاختيار التحريض على قتلها، رغم أنّ أحداً لم يقل شيئاً سوى إنّها صهيونية، وهي، موضوعيّاً وعبر تقييم مواقفها علميّاً، صهيونية. حمّلت جمهور «الممانعة» (كما تصفها، فهي لا تستسيغ المقاومة و«العنف») المسؤولية إن تعرّضت لأذى، كأنّ أحداً لم يُتّهم بالصهيونية في لبنان قبلها من دون التعرّض لـه. وختمت بالقول: «مشكلتكن الأساسية مع لبنان، بدكن تعملوه بلد تاني وما رح تقدروا تعملوه بلد تاني»، فهي تريد بلداً مطبّعاً مرتهناً للغرب، وتكمل بوصف جمهور المقاومة بأنّهم «غرباء عن لبنان»! أي قامت بالأمر نفسه الذي نتكلّم عن الإعلامية اللبنانية ليال الاختيار في قناة «العربية» السعودية، التي أقامت الرأي العامّ ضدّها لاستضافتها المتحدّث باسم «جيش» العدوّ الإسرائيلي أفيخاي أدرعي ووصفها إيّاه بـ«المتحدّث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي» والتوجّه إليه بلقب «الأستاذ أفيخاي»، ضاربةً عرض الحائط القوانين اللبنانية التي تجرّم التطبيع مع العدوّ. اعتبرتها الاختيار «قوانين حزب الله»، رغم أنّ عمرها ربّما من ضعف عمر الحزب! ورغم موجة الانتقادات، لم تكتفِ هنا، بل عادت واستضافت المتحدّث باسم رئيس الحكومة الإسرائيلية للإعلام العربي أوفير جندلمان، وعادت واستخدمت لقب «أستاذ»! ما ارتكبته الاختيار دفع «هيئة ممثّلي الأسرى والمحرّرين» إلى التعليق.

> **الكرزة على قالب الحلوى تمثّلت في «إعلاميّون من أجل الحرّية» الذي اقام وقفة تضامنية في ساحة سمير قصير**

بطبيعة الحال أبناء الأرض من لبنانيّين أباً عن جدّ. وفي المقابلة ذاتها، استخدمت الاختيار تعابير إنشائية عن «الحرّية»، وهي بطبيعة الحال ليست حرّية، بل خنوعاً لتفوّق العرق الأبيض الذي ينادي به الغرب تحت مسمّيات الحرّية، وتبيّن نفاقه وحقيقته للعالم في الأسابيع الماضية. وبدلاً من الاعتذار، أعادت التبرير بأنّ محطّتها طلبت منها (إذا طلبت منها القناة القفز في قفص أفاع، هل تفعل؟) وبأنّ غيرها يُفترض أنّها تنتقده، وهو التخوين، لكنّها شملت نصف شعب بلدها! هذه الجملة بحدّ ذاتها كفيلة بتأكيد صهيونيتها، فهذا هو معنى الصهيونية في القاموس. تناست الاختيار كلّ مجازر الاحتلال بحقّ لبنان وشعبه، ليس فقط في الجنوب الذي تعتبره «غريباً عن لبنان»، وتناست أنّ الاحتلال هو الذي أراد لبنان «بلد تاني»، وتناست مَن الذي دحره عن أرض لبنان، ومَن الذي ردعه على مدى سنوات، وهم قام بالتطبيع.

من ضمن الحملة، أصدرت قناة «العربية» بياناً أضحوكة تعلن فيه تضامنها مع الإعلامية، قائلةً إنّ «ما تتعرّض له الاختيار اليوم هو بمثابة استهداف للصحافة وقيمها، وكذلك للنهج الإعلامي المهني، والتغطيات الإخبارية المحترفة والمتوازنة» و«ما حصل هو محاولة لترويع الزملاء الصحافيّين للحيلولة دون تقديمهم حوارات مهنية وتغطيات متوازنة». قد يُصدّق بيان مماثل لولا سجلّ «العربية» الحافل بالانحياز وعدم الموضوعية وتلفيق الأخبار خدمة للنظام الذي يملكها وحروبه العبثية، وهو للمفارقة النظام ذاته الذي يسجن ناشطين بسبب منشور ويضيّق على الصحافيّين وصولاً حتّى قتلهم ولو كانوا من زمرته، كما الصحافي جمال خاشقجي.

أداء «العربية» كان قد وُضع تحت المجهر في الأسابيع الماضية بسبب تغطيتها المنحازة إلى الكيان العبري واعتمادها سرديّاته في الكثير من الأحيان («الأخبار» 1 تشرين الثاني 2023). الكرزة على قالب الحلوى كانت من صنع تجمّع «إعلاميّون من أجل الحرّية» الذي نظّم يوم الثلاثاء الماضي وقفة تضامنية مع ليال الاختيار في ساحة سمير قصير في بيروت بحضور عدد من الإعلاميّين والسياسيّين الذين يدورون في فلك «14 آذار»، في وقت كان فيه فريق «الميادين» الإعلامي يتعرّض لاستهداف من العدوّ، ما أسفر عن استشهاد المراسلة فرح عمر والمصوّر ربيع معماري ومساعدهما حسين عقيل. محاطاً بشعارات مثل «صفر خوف» و«التخوين تمهيد للاغتيال»، تلا الإعلامي أسعد بشارة بياناً باسم «التجمّع» وصف فيه بلاغ البحث والتحرّي الصادر بحقّ الاختيار بـ«العار ووصمة سوداء إضافية في سجلّ المحكمة العسكرية». وبكلّ وقاحة، جاء في البيان أنّ «الاختيار أدّت المهمّة التي يمليها عليها عملها في قناة «العربية»، وهي مهمّة يؤدّيها، مشكورين، إعلاميّون لبنانيّون كثر في القناة نفسها وفي القنوات العربية الأخرى. والهدف نقل الحقائق بالصورة والصوت والتحليل من غزّة الجريحة، ومن كل فلسطين»! وأضاف البيان أنّه «لا يوجد جرم التعامل، ولا يوجد جرم نقل المعلومات، ولا الترويج لإسرائيل، بل كان حواراً أمام ملايين المشاهدين، وتبعاً لذلك تُعتبر مذكّرة البحث والتحرّي خرقاً فاضحاً للقانون والدستور الذي يحمي الحرّيات الإعلامية»! ولم ينسَ معدّو البيان تعليق كلّ ما ورد فيه تحت شمّاعة مناصرة فلسطين، قائلين «لقد استهدفت إسرائيل الإعلام اللبناني، ما أدّى إلى استشهاد الزميل عصام العبدالله وجرح عدد من الزملاء، وهي جريمة موصوفة تُضاف إلى جرائم استهداف الإعلاميّين في غزّة».

هكذا إذاً، حاولت ليال الاختيار تحويل نفسها إلى قضية رأي عامّ فوق جثث الشهداء من الصحافيّين والمدنيّين اللبنانيّين والفلسطينيّين، واختلقت عدوّاً وهميّاً مساهمة في سحب الأنظار عن المكان حيث يجب أن تكون، على طريقة الولد الذي قطع المياه عن قريته. بالنسبة إلى الاختيار، الغاية تبرّر الوسيلة، ومن الواضح أنّها لا تنوي الاعتذار من الشعب اللبناني أوّلاً والفلسطيني ثانياً وكلّ حرّ في العالم ثالثاً، بل ستبقى تكرّر أسطوانة «الحرّية» المشروخة تبريراً لأفعالها. استشهاد الإعلاميين في جنوب لبنان يوم الثلاثاء حوّلها من «بطلة» إلى مهرّجة وكشف أنّها خسرت ثقة غالبية اللبنانيّين، فيما عدد مؤيّديها اللبنانيّين هم من انتماء سياسي واحد.

فرح وربيع وحسين في مرآة الإعلام

مع بدء توالي خبر استشهاد فريق «الميادين» الذي ضمّ المراسلة فرح عمر والمصوّر ربيع معماري ومساعدهما حسين عقيل بغارة إسرائيلية استهدفتهم عمداً صباح الثلاثاء الماضي، غطّت الأخبار العاجلة مواقع التواصل الاجتماعي، فيما بالكاد غيّرت القنوات اللبنانية في برمجتها، وانتظرت نشرات الأخبار كي تنقل الحدث. ومع حلول نشرات المساء، كان الخبر قد استحوذ على الحيّز الأهمّ منها، وتسابقت القنوات على التغطية المباشرة، وذهب عدد منها إلى مقرّ قناة «الميادين» لأخذ المقابلات هناك. في اليوم التالي، تغيّر المشهد، إذ ذهبت جميع القنوات اللبنانية نحو النقل المباشر لمراسم تشييع الشهيدة الحدث باستضافة mtv فرح عمر، فيما واكبت صحافيّين في استديواتها تكلّموا عن المصاعب التي تواجه الصحافيّين في تغطيتهم للأحداث في الجنوب اللبناني، ولا سيّما الخطر الذي يشكّله كيان العدوّ بوضعهم تحت مرماه عمداً. بالنسبة إلى الإعلام العربي، كانت لافتة المعايير المزدوجة بما أنّ الشهداء من لبنان، فيما تعمّدت قناة «الجزيرة» وصفهم بـ«القتلى» بخلاف ما تصف شهداء غزّة، رغم أنّ دماء اللبنانيّين والفلسطينيّين الشهداء تمتزج على طريق القدس. ولم تعطِ القناة أهمّية للحدث، فأوردته في الدقائق الأخيرة من نشراتها، مكتفيةً بالقول إنّ «الجيش الإسرائيلي استهدف ثلاثة صحافيّين جنوبي لبنان» من دون التقدّم بتعازيها لمؤسّسة الجزيرة ولا ذكر اسمها أو حتّى أسماء الشهداء!

طوفان الأقصى

كشفت حرب الإبادة والتطهير العرقي التي يشنها كيان العدو على قطاع غزة عن تحديات وتعقيدات مرتبطة بتنفيذ عقيدة عسكرية عالية التقنية. أثبت الهوس العسكري الإسرائيلي بالتكنولوجيا أنه استراتيجية ذات عيوب وآثار فتّاكة. هذه التقنية التي خلقت إحساساً زائفاً بالأمان وضعت قوات الاحتلال أمام تحديات لم تكن في الحسبان

غزّة العارية هزمت المارد التكنولوجي

وادي السيليكون الإسرائيلي يفيض بـ... الدموع!

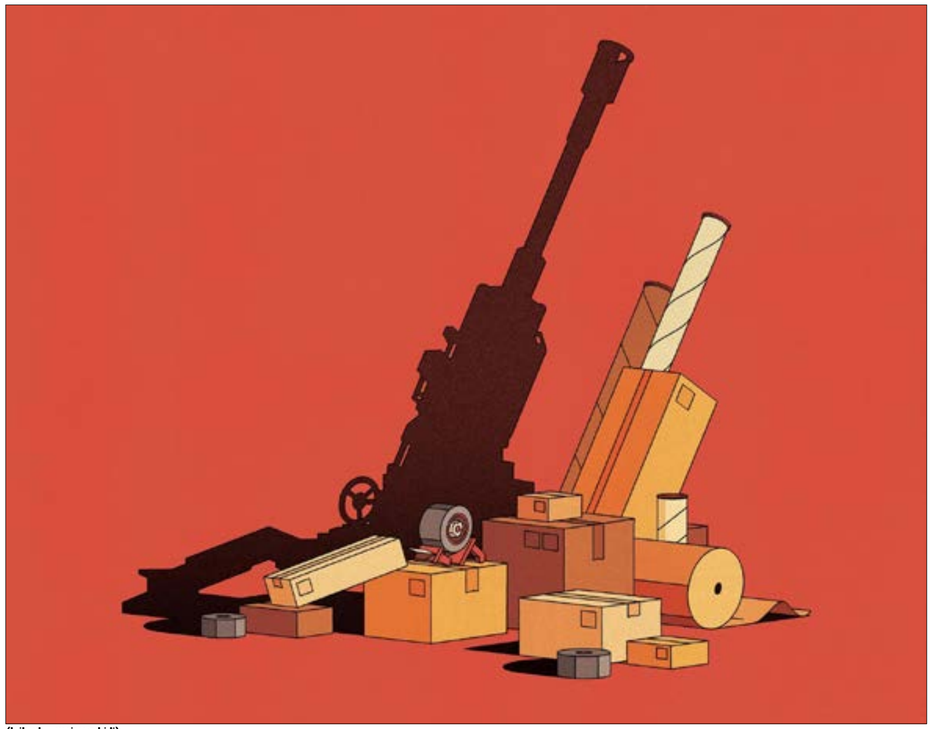

(الفارو بيرنيس ـ إسبانيا)

علي عواد

سؤال محيّر أقلق راحة المحللين منذ السابع من تشرين الأول (أكتوبر) الماضي: أين اختفت التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية المتقدّمة؟ فعل المقاومة الفلسطينية كان سريعاً وحاسماً وسرياً، لكنّه لا يبرّر اختفاء القدرات التقنية التي يتبجّح بها قادة الاحتلال، ولا فشل جنوده في تحقيق نصر واضح داخل غزة. هم كانوا يتحدثون يومياً عن وادي السيليكون الإسرائيلي، عن شركات التكنولوجيا التي أسسها ضباط وحدة الـ 8200، وعن كيان شكّل قطاع التكنولوجيا الفائقة 18,1 في المئة من ناتجه المحلي الإجمالي في عام 2022، و48,3% من إجمالي صادرات الاحتلال. فكيف لمجموعة مقاومة فلسطينية على بساطة التقنية التي تملكها أن تكبّد العدو كلّ هذه الخسائر؟

البحث عن إجابة عن هذه الأسئلة، يعيدنا إلى حرب تموز 2006. في مقال بحثي نشرته «مجلة الدراسات الإستراتيجية» عام 2008 بعنوان «قوات الدفاع الإسرائيلية في حرب لبنان الثانية: لماذا الأداء الضعيف؟»، تحدث الكاتب أفي كوبر، من قسم الدراسات السياسية ومركز «بيسا للدراسات الإستراتيجية» في جامعة «بار إيلان» الإسرائيلية، عن تأثير تحوّل إسرائيل إلى «النهج العسكري الموجه نحو التكنولوجيا» (RMA اختصاراً لـ Revolution in Military Affairs). ينتقد المقال «عبادة التكنولوجيا» داخل قوّات الاحتلال الإسرائيلية، وعواقبها على القدرات العسكرية التقليدية، ويضيء على عقيدة الكبان العسكرية المتطوّرة التي تتأثر بمفاهيم مثل «هيمنة المعلومات» و«المناورة المهيمنة»، ما يؤدي إلى الاعتماد المفرط على التكنولوجيا. وقد كشفت حرب لبنان الثانية في 2006 عن نقاط الضعف في هذا النهج، إذ تعرّض كبار قادة الاحتلال للانتقاد بسبب إدارة المعارك من المقرات بدلاً من قيادة القوات على الأرض. ويؤكد المقال الآثار الضارة للعقلية التي تركز على التكنولوجيا بدلاً من الاستخبارات القتالية والقدرات القتالية المباشرة، وتحدّث عن حاجة كيان الاحتلال إلى نهج أكثر توازناً يتضمّن كلاً من التكنولوجيا المتقدمة والإستراتيجيات العسكرية التقليدية.

وفي تقرير نشره Breaking Defense في 13 تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي، يتحدث الموقع عن كيف أنّ الاعتماد على التقنية داخل قوات الاحتلال «أتى على حساب إضعاف الحدس البشري والقدرات البحثية والانفصال بين الجنود البشر وساحة المعركة». ويشير التقرير إلى أنّه في عام 2020 طرحت «إسرائيل» عقيدة عسكرية جديدة تعرف باسم خطة «الرّخم»، تهدف إلى الجمع بين حرب المناورة السريعة والقدرات التكنولوجية المتطوّرة. مع ذلك،

> انقطاع الاتصال بين الجنود البشر وساحة المعركة

كشف عدوان إسرائيل على غزة عن تناقض صارخ بين إستراتيجية التكنولوجيا الفائقة المتصوّرة والتكتيكات العسكرية الفعلية التي استخدمتها إسرائيل رداً على هجمات 7 أكتوبر.

الخبيرة الإسرائيلية البارزة في «المعهد الإسرائيلي للديموقراطية»، تيهيلا شفارتز التشول، تشير إلى أنّ التحوّل التكنولوجي الواسع النطاق لقوّات الاحتلال على مدى العقدَيْن الماضيَيْن أدّى إلى «انقطاع الاتصال بين الجنود البشر وساحة المعركة». وإذ تلفت الصحيفة العبرية إلى أنّه «على الرغم من أنّ التحقيق في الحادث لا يزال جارياً، إلا أنّه ثبت أن نظام الحماية النشط Trophy المجهّز على المركبة المتقدمة والمدرعة الثقيلة قد تعطل وفشل في اعتراض الصاروخ». وأكد فحص إضافي للحادث أنّ الاستهداف كان مميتاً بشكل خاص لأنّ الصاروخ المضاد للدبابات أصاب ذخيرة أخرى عند الارتطام. كما كشفت الحرب عن فشل الدفاعات الجوية الإسرائيلية أمام أهداف متعددة الطبقات، إذ أُطلق أكثر من 9500 صاروخ من غزة. في هذا الشأن، يشير التقرير إلى أنّ نشر نظام الدفاع الجوي Arrow وطائرات F-35 الحديثة كان أمراً لافتاً، إذ عرض مزيجاً من التدابير المتقدمة والتقليدية لمواجهة التهديدات المحمولة جواً التي لم تستطع بطاريات القبة الحديدية اعتراضها كلها.

في مقال نشرته «فورين بوليسي» في 26 تشرين الأوّل (أكتوبر) الماضي، تحدّثت المجلة بإسهاب عن «الوهم التكنولوجي والمزالق الإستراتيجية» ومخاطر اعتماد قوات الاحتلال على التكنولوجيا العسكرية المتطورة. على الرغم من اعتباره أحد «أقوى الجيوش» في العالم، إلا أنّ إصرار قوّات الاحتلال على التفوّق التكنولوجي قد «يعيق قدرتها على مكافحة خصوم مثل «حماس» بشكل فعّال». وتشير «فورين بوليسي» إلى أنّ القدرات العسكرية التي يتمتع بها «جيش» الاحتلال المدعومة بمساعدات سنوية كبيرة من الولايات المتحدة، كانت تتمحور في كثير من الأحيان حول أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي المتقدمة والمقاتلات الشبح وقدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع المتطوّرة. مع ذلك، فإنّ «التركيز على الحلول عالية التقنية ربّما أعمى صنّاع السياسة الإسرائيليين عن اتخاذ خيارات صعبة في الإستراتيجية العسكرية». ويضيف المقال أنّ «قصر النظر الإستراتيجي» الذي يعانيه رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، الذي تجسّد في «الأمان الوهمي» الذي يوفره السياج الحدودي «الذكي» على طول قطاع غزة، كان «يتغذى على ثقة في غير محلها في الحلول التكنولوجية». وقد سمح هذا الشعور الزائف بالأمان بتحويل موارد قوات الاحتلال بعيداً من الدفاعات الأرضية، ما أدى إلى ترك نقاط الضعف التي استُغلّت في هجوم 7 أكتوبر. أما اللافت في المقال التحليلي، فتأكيده أنّه على المستوى التكتيكي «أدى اعتماد الجيش الإسرائيلي على التكنولوجيا إلى تعزيز العقلية الدفاعية». وتعتمد العقيدة الدفاعية التي تتمثل في إستراتيجية «جز العشب»، على الضربات الجوية بدلاً من مناورة القوات البرية لتحقيق أهداف عسكرية. وقد أسهم هذا النهج في «انخفاض مهارات الوحدات البرية» داخل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

سوزان وميليسا وجينا: هوليوود تخاف صوت فلسطين

انقلب السحر على الساحر. وبدلاً من تأليب الرأي العام على الفلسطينيين، ها هو العالم يشهد على وحشية الصهاينة الذين يواصلون خسارة حربهم الإعلامية القائمة على التضليل والكذب. وفيما تزداد أصوات المشاهير الرافضة لوحشية العدوّ في قطاع غزّة، يواصل هؤلاء دفع أثمان من المستبعدات تثنيهم عن مساندة أصحاب الحقّ

نادين كنعان

منذ بدء حرب الإبادة الإسرائيلية على غزّة الشهر الماضي، تتوالى مواقف المشاهير الرافضة لما يحدث والمطالبة بوقف حمّام الدم. وكلّما انكشف زيف آلة الدعاية والتضليل الصهيونية التي يقودها الإعلام الغربي، مالت كفّة الحرب الإعلامية لمصلحة الفلسطينيين وزادت الأصوات الأجنبية التي تصبّ في هذه الخانة. على رأس هؤلاء اسم دائماً ما كان في «الجانب الصائب من التاريخ»: النجمة الأميركية الحاصلة على أوسكار سوزان ساراندون. بعد مواقف صارخة معارضة للعدوان الصهيوني في الأسابيع الماضية، أبرزها في تظاهرتَي واشنطن (#March4Palestine) ونيويورك في الشهر الحالي، انضمّت الممثلة البالغة 77 عاماً إلى قائمة الفنانين الذين دفعوا ثمن مساندتهم للقضية الفلسطينية، إذ أكدت مجلة «نيوزويك» أخيراً إلغاء وكالة المواهب UTA تعاقدها معها بعد تعاون بدأ في عام 2014.

في سياق متصل، طُردت الممثلة المكسيكية ميليسا باريرا من الجزء السابع من سلسلة الرعب السينمائية «سكريم» بسبب تعليقات أدلت بها على مواقع التواصل الاجتماعي حول العدوان الإسرائيلي، إضافة إلى انتقادها لأميركا وإسرائيل ومطالبتها بوقف إطلاق النار في غزّة. قالت باريرا: «أنا من دولة محتلة أيضاً هي المكسيك... فلسطين ستكون حرّة... حاولوا أن يدفنونا لكنّهم لم يعلموا أنّنا مثل البذور... الإعلام الغربي لا يُظهر إلا الجانب الآخر (الإسرائيلي) لماذا يفعلون ذلك؟ سأدعكم تستنتجون بأنفسكم». واعتبرت أنّه يتمّ التعامل مع غزة كـ «معسكر اعتقال». ولم تصمت الممثلة البالغة 33 عاماً على طردها، إذ نشرت صورة على الموقع نفسه علّقت فيها على ما حدث: «في نهاية المطاف، أُفضّل أن أستبعد بسبب من أمثّلهم، بدلاً من أن يتمّ ضمّي بسبب مَن أستبعدهم».

وفي أوّل تعليق رسمي على طرد ميليسا، أصدرت استديوات «سباي غلاس» المنتجة لـ«سكريم 7» ببياناً استخدمت فيه مصطلحات واتهامات جاهزة تُشهر عادةً في وجه مؤيدي فلسطين، إذ أشارت في النصّ الذي تداولته وسائل إعلامية عدّة إلى أنّه «لا تتسامح مطلقاً مع معاداة السامية، أو التحريض على الكراهية، بأي شكل من الأشكال، بما في ذلك الإشارات الكاذبة إلى الإبادة الجماعية أو التطهير العرقي، أو تشويه الهولوكوست، أو أي شيء يتجاوز الحدود بشكل صارخ ويتحوّل إلى خطاب كراهية».

من ناحيته، توجّه مخرج الفيلم، كريستوفر لاندون، إلى الغاضبين من الواقعة بالقول: «توقّفوا عن الصراخ لم يكن هذا قراري».

لم تمرّ 24 ساعة على استبعاد باريرا التي تجسّد شخصية «سام كاربنتر»، حتى ضجّت الميديا الأجنبية بأنباء واردة من الكواليس تُفيد بأنّ الأميركية جينا أورتيغا (21 عاماً) انسحبت من الشريط الذي يُفترض أن تلعب فيه دور «تارا كاربنتر». واتّخذت النجمة الأميركية موقفاً مختلفاً عن زملائها في هوليوود، وقرّرت التضامن مع الشعب الفلسطيني في ظلّ الصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ عن مساندتها لفلسطين

دائما ما اعربت جينا اورتيغا

> اتُّهمت المكسيكية ميليسا باريرا بـ «معاداة السامية»

طالبت عبر السوشال ميديا بوقف العدوان. وشاركت صورة لمتظاهرين يحملون لافتة مكتوباً عليها: «اليهود يقولون: أوقفوا الإبادة الجماعية ضدّ الشعب الفلسطيني». وعلى خطّ موازٍ، استعانت أورتيغا بإحدى عبارات الشاعرة والناشطة الأميركية أندريا غيبسو حول تعرّفها إلى «حركة فلسطين حرة» التي يديرها نشطاء يهود متضامنون مع الفلسطينيين ويحملون رسالة واضحة: «لا نريد إبادة جماعية أخرى». وبسبب منشوراتها الكثيرة التي تصبّ في هذا الاتجاه منذ ما قبل العدوان، تعرّضت أورتيغا للهجوم من قبل إسرائيليين ألصقوا بها تهمة «معاداة السامية» الجاهزة.

بعد تأكيد هذا الانسحاب، حاولت «سباي غلاس» حفظ ماء وجهها، زاعمةً بأنّ ابتعاد أوريغا عن المشروع كان مخطّطاً له منذ أشهر، بسبب رغبتها في التفرّغ بالكامل لتصوير حلقات الموسم الثاني من Wednesday المتوقّع إصداره في نهاية عام 2024، والمقتبس من «عائلة آدامز» الذي تظهر فيه بشخصية الشابة غريبة الأطوار والمهووسة بالموت وحياتها كطالبة في «أكاديمية نيفرمور». في هذا الإطار، رجّحت تقارير إعلامية غير رسمية أن تكون الاستديوات ترمي أيضاً إلى تجنيب نفسها اتهامات بالعنصرية كونها قرّرت التخلّي عن الممثلة المكسيكية لا الأميركية على الرغم من أنّ آراءهما متشابهة.

أويس مخللاتي: Peace and love!

وسام كنعان

في الأشهر الماضية، كانت الإعلامية اللبنانية رابعة الزيّات تمضي وقتها بين استديوات محطّتَين هما «لنا» و«الجديد» لتلحق تقديم برنامجين يتنافسان مع بعضهما. الأوّل «شو القصة» (تلفزيون «لنا») تسأل فيه ضيوفها: ماذا تعبد؟ وبماذا تعتقد؟ وهل تؤمن بالله؟

أويس مخللاتي

من دون أن يخطر في بالها ولو مرة مساءلة نفسها بمنطق مهني: ماذا تنفع المشاهد إجابات الضيف حول معتقداته الشخصية؟ أما في البرنامج الثاني «فوق 18»، فتجرّب أن يكون أداؤها أفضل حالاً، مع طرح مواضيع إشكالية ذات علاقة بالدين والجنس والسياسة، ثم التركيز بطريقة فجة غالباً على المواضيع الجنسية بقصد صريح وواضح هو زيادة حجم المشاهدات في سوق المنافسات المفتوح في لبنان!

ذلك كله يمكن أن يكون مقبولاً نوعاً ما وسط الفوضى العارمة التي تسيّج يومياتنا، ولكن ما يجب الوقوف عنده هو أن يُملأ الهواء وفقاً لمعيار واحد هو السعي المحموم خلف التريند مهما كانت الظروف. في أوج الحرب الإجرامية والإبادة الجماعية التي ينفّذها الكيان الصهيوني على غزّة، قررت الزيّات أن تستضيف الممثل السوري أويس مخللاتي في برنامجها «فوق 18» بعد تحقيقه إنجازاً عبقرياً في ظهوره ضمن برنامج «البهيبة» رأي مختلف. إذ اعتبر أنّ واعتباره أنّ «طوفان الأقصى» عملية عبثية غير مدروسة، و«لا يمكن مقارنة 200 أسير إسرائيلي بآلاف الأرواح الفلسطينية التي أزهقتها إسرائيل بعد ذلك». طبعاً وجهة النظر السطحية تشيّد عداءً جذرياً مع الفهم الموضوعي ولو في حدوده الدنيا لمعطيات النضال الفلسطيني من أجل التحرير وإقامة دولة فلسطين. مع ذلك، وجدت الزيّات في هذا التصريح فرصةً ذهبيةً لتقضّم حصّتها من التريند الأسبوعي ولو على حساب قضية بحجم ما يحدث في غزة!

هكذا، سارعت لاستضافة مخللاتي في مواجهة مغنّي «ستار أكاديمي» المصري محمد عطيّة، الذي أطلّ بالكوفية الفلسطينية كي يدعم فلسطين، ويحكي عن أهمية عملية

> مَن يذكر منجزاً له يخوّله أن يكون ضيفاً يتحدّث عن فلسطين؟

«طوفان الأقصى»، بينما كان لنجم «البهيبة» الشهير «باب الحارة»! عدا عن ذلك، مَن يذكر منجزاً لأويس مخللاتي يخوّله أن يكون ضيفاً في برنامج حواري يتنطّح فيه للحديث عن فلسطين؟ ثم وإن ناصر محمد عطية القضية، بمنطقه البسيط، ولكن يحق لنا السؤال: ترى هل خلت مصر من مثقّفيها ومبدعيها الوازنين، ليكون نجم «ستار أكاديمي» هو الضيف للحديث عن جوهر الصراع والإجرام في غزّة!

رأى بأمّ عينه عقود بيع حصلت فعلاً! أثناء الحديث، ستحاول الزيّات تبرير استضافة مَن هو غير أهل للتعقيب الإعلامي، قائلة إنّ هذا رأي مثقّفَين وفنانَين! طيّب لا بدّ من الصراخ مجدداً بأن الممثل التلفزيوني يجب أن يكون حاضراً فعلاً، ولكن في حدود معرفته وثقافته واطلاعه. ثم لا يمكن إقحام ممثل بنى نصف شهرته على دراما مسروقة («نصف يوم») من السينما العالمية التجارية، ونصفها الآخر على مسلسل «الهيبة» الذي قدّم جزءاً أوّل متماسكاً، ثم انحدر نحو صيغة احتراف معاصرة لمنظومة التخلّف التي كرّسها مسلسل البيئة الشامية الشهير «باب الحارة»! عدا

الأخبار
al-akhbar
الجمعة 24 تشرين الثاني 2023 العدد 5069

هوامش على دفتر «الطوفان»

من غزة إلى «حبيبها» سماح إدريس

تأتي الذكرى الثانية لرحيل المناضل والمثقف والناشر اللبناني سماح إدريس (1961 - 25 نوفمبر 2021) في توقيت تحارب فيه غزة لوجودها، ووجود فلسطين ووجودنا كلّنا. في هذه الذكرى، قدّم المناضل والاكاديمي المقيم في القطاع حيدر عيد أغنية بعنوان «من غزة إلى حبيبها سماح إدريس» أهداها لروح إدريس، مع النصّ التالي الذي يتحدث عن حيثيات الأغنية وتفاصيلها:

حيدر عيد *

تأتي الذكرى السنوية الثانية لرحيل المناضل العروبي التقدمي، رئيس تحرير مجلة «الآداب» اللبنانية وأحد مؤسسي «حملة مقاطعة داعمي «إسرائيل» في لبنان»، سماح إدريس، في وقت عصيب تمرّ فيه القضية الفلسطينية، والعالم العربي بشكل عام. في وقت يتّفق كثيرون أن ما بعده يختلف عما قبله حرفياً ومجازياً. غزة التي أحبها سماح، وإن لم يزرها، تتعرض لحرب إبادة جماعية غير مسبوقة. يبقى السؤال يتمحور حول النتائج البعيدة المدى لما حدث يوم السابع من أكتوبر 2023 وما بعده، وتأثير ذلك في الأساطير الصهيونية التي تم ترسيخها على مدى 75 عاماً. سماح ليس بيننا ليكتب افتتاحية «الآداب» عن غزة مرة أخرى ويضع بين أيدينا رؤيته النقدية الثاقبة التي ميزته عن غيره من المثقفين النقديين، وحتى غير النقديين. حبي وحبّه لشعر العامية المصرية، أشعار أحمد فؤاد نجم وفؤاد حداد وصلاح جاهين وعبد الرحمن الأبنودي حثّني على إهدائه هذه الأغنية في ذكرى رحيله الثانية، وهي من كلمات الخال الأبنودي وألحان بليغ حمدي، حيث كانت كلماتها آخر رسالة أرسلتها إليه عبر تطبيق «الواتس آب» بضعة أيام قبل رحيله. وقد قمنا بتسجيلها في غزة بتوزيع موسيقي من فلسطين ومشاركة عازفي غيتار مصريين.

*** أستاذ مشارك لمادة الأدب الخاص بمدة ما بعد الاستعمار وما بعد الحداثة في جامعة الأقصى في غزة**

[رابط الأغنية على موقعنا]

على بالي

أسعد أبو خليل

ماذا يحدث في الغرب هذه الأيّام؟ الحكومة الألمانيّة ستجعل من الولاء لإسرائيل شرطاً للجنسيّة والإقامة. من المشكوك أنّ هذا الشرط سيُطبَّق على غير العرب والمسلمين، وخصوصاً أنّ ألمانيا تعجّ بالنازيّين القدماء والجدد. الحكومة الفرنسيّة تعتبر التظاهر من أجل فلسطين عملاً معادياً للسامية، فيما يحاول عدد من المدن الغربيّة تجريم هذا التظاهر. أكثر من 36 ولاية في أميركا سنّت قوانين لتمنع التعاقد مع أي شركة تلتزم بمقاطعة إسرائيل. أول من أمس، انتشر على المواقع شريط فيديو لرجل اسمه ستيوارت سلدوويتز وهو يضايق ويهين بائع رصيف مصرياً في نيويورك. انتشر الفيديو قبل معرفة اسم الشخص، لكن الباحثين المجتهدين على المواقع عثروا على الاسم. الرجل ليس عادياً. هو أمضى سنوات كخبير في شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجيّة الأميركيّة، ونال ثلاث جوائز شرف رفيعة على عمله. كان مشاركاً في مفاوضات دايتن وعمل في إدارات جمهوريّة وديموقراطيّة. عمل في «مجلس الأمن القومي» في البيت الأبيض في عهد أوباما. عمّت الغضبة المواقع: الرجل يمرّ أمام بائع رصيف عربي ويهينه بأقذع العبارات، ويزيد على ذلك بإهانات ضد نبي الإسلام والمسلمين. وعُرف أنّ الرجل يمارس هذا التضييق ضد البائع على مرّ أسبوعين، لكنّ البائع، لحسن الحظ، التقط له فيديو وهو يكيل له الإهانات. من جملة ما قاله له (بعدما اتهمه بالإرهاب) إنّ قتل 4000 طفل فلسطيني لم يكن كافياً. اتصل البائع المسكين بالشرطة شاكياً، فقالوا له: ما في اليد حيلة. عندما شاهدت الشريط (وتبعته أشرطة أخرى للرجل نفسه لأنه ضايق البائع العربي على مرّ أسبوعَيْن) فكرتُ في كتاب «الاستشراق» والكلام عن «المعرفة السياسيّة» الخاصّة بمنطقتنا. أمثال هذا الرجل مولجون بالتعاطي مع قضايا الشرق الأوسط، وكلّهم يدورون في فلك اللوبي الإسرائيلي. هذه العقليّة الصهيونيّة العنصريّة والمتعصّبة والإسلاموفوبيّة منتشرة في حكومات الغرب كلّها. يمكن أن نتصوّر حديث وزير الداخليّة الفرنسي في مجالسه الخاصّة. القضيّة ستمرّ وهناك غيره ممن هم أكثر عنصريّة وكراهية منه، لكن لماذا نتعجّب؟ أليست السياسات الغربيّة نتاج هذه العقليّة؟

هند صبري تستقيل من WFP: لا لتجويع غزّة

بسبب «العجز عن منع استخدام التجويع والحصار كسلاحي حرب في غزة»، أعلنت هند صبري (الصورة)، أوّل من أمس الأربعاء، عن استقالتها من «برنامج الغذاء العالمي» (WFP) التابع للأمم المتحدة، بعد 13 عاماً على انضمامها له كسفيرة للنيّات الحسنة. وقالت الممثلة التونسية المقيمة في مصر في بيان نشرته عبر حساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي إنّه «خلال الأسابيع الماضية، شهدتُ وشاركتُ تجارب زملائي المتفانين في «برنامج الأغذية العالمي»، في الإحساس بالعجز لعدم قدرتهم على القيام بواجبهم على أكمل وجه كعادتهم دائماً تجاه الأطفال والأمهات والآباء والأجداد في غزة، ولم يكن بوسعهم إلا عمل القليل في مواجهة آلة الحرب الطاحنة التي لم ترحم المدنيين الذين يحاصرهم الموت». وأكّدت أنّها حاولت مراراً «إيصال صوتي على أعلى مستوى في البرنامج والانضمام لزملائي في مطالبته باستخدام ثقله ـ مثلما فعل بنجاح في السابق ـ للدعوة والضغط بقوّة من أجل وقف إطلاق النار الإنساني والفوري في قطاع غزة، والاستفادة من نفوذه لمنع استخدام التجويع كسلاح حرب».

وفيما لفتت إلى أنّه «كنت على يقين من أنّ «برنامج الأغذية العالمي» الذي حصل على جائزة نوبل للسلام قبل ثلاثة أعوام فقط ـ بعدما كان مشاركاً نشطاً في قرار الأمم المتحدة رقم 2417 الذي أدان استخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب ـ سيستخدم صوته بقوة كما فعل في حالات طوارئ وأزمات إنسانية متعددة»، أعربت بطلة مسلسل «البحث عن علا» عن خيبة أملها من استخدام التجويع والحصار كسلاحَيْ حرب «على مدى الأيام الـ 46 الماضية ضدّ أكثر من مليوني مدني في غزة، وهو السلاح الذي قتل حتى الآن أكثر من 14 ألف شخص»، بينما أصبح أكثر من 1,6 مليون شخص «بلا مأوى، ودُمرت نصف المباني، وقُصفت المستشفيات والمدارس التي من المفترض أن تكون ملاجئ آمنة».

صبري التي تعبّر عبر السوشال ميديا باستمرار عن غضبها من الجرائم الإسرائيلية المرتكبة بحقّ الفلسطينيين منذ السابع من تشرين الأوّل (أكتوبر) الماضي، ختمت بالقول: «لذلك كلّه أُعلن استقالتي، وأتمنى لجميع زملائي في «برنامج الأغذية العالمي» السلامة والسلام، مع تأكيدي أنّني لن أتخلّى عن دوري الإنساني والمجتمعي، لكنّني سأقوم به بصيغ أخرى».

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com